بسم الله الرحمن الرحيم

تم رفع هذه المادة العلمية من طرف أخوكم في الله: خادم العلم والمعرفة (الأسد الجريح) بن عيسى قرمزلي. ولاية المدية

الجنسية جزائرية

الديانة مسلم

موقعي المكتبة الإلكترونية لخادم العلم والمعرفة للنشر المجاني للرسائل والبحوث على

www.Theses-dz.com

للتواصل: رقم هاتف 00213771087969

البريد الإلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

حسابي على الفيسبوك: www.facebook.com/Theses.dz

جروبي: https://www.facebook.com/groups/Theses.dz

تويتر https://twitter.com@Theses_DZ

الخدمات المدفوعة

01- أطلب نسخة من مكتبتي



السعة: 2000 جيقا أي 2 تيرا !

فيها تقريبا كل التخصصات

أكثر من 80.000 رسالة وأطروحة وبحث علمي

أكثر من 600.000 وثيقة علمية (كتاب، مقالة، ملتقى، ومخطوطة...)

المكتبة مع الهرديسك بالدينار الجزائري 50.000.00 دج

المكتبة مع الهرديسك بالدولار: 500 دولار .

المكتبة مع الهرديسك بالأورو: 450 أورو

02-نوفر رسائل الأردن كاملة 20 دولار للرسالة الواحدة على https://jutheses.ju.edu.jo/default2.aspx

لا تنسوني بدعوة صالحة بظهر الغيب: ردد معي 10 سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم

اللهم صل وسلم على نبينا محمد .... بن عيسى قرمزلي 2016.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الجزائر

معهد العلوم الاقتصادية

واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة

٢٥٣

رسالة لنيل شهادة المجستير

فرع : التحليل الاقتصادى

اعداد :

على خالفى

اشراف :

الدكتور عمر صخرى

أعضاء لجنة المناقشة :

السيد :

السيد :

السيد :

السنة الجامعية 1989 1990

المحتويات

المقدمـــة

تعتبر التنمية الفلاحية في الجزائر من الامور الهامة التي يجب على الدولة أن توليها عناية خاصة ، ذلك أن الاهتمام بها يؤمن الحاجيات الغذائية ،وهو ما تفتقر اليه بلادنا ، فقد أشارت كثير من الدراسات أن مشكلة نقص الغذاء ستزداد بحدّة في المستقبل وهو ما يؤثر على الامن السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ولتجنب هذه الانعكاسات الخطيرة يجب العمل على تطوير القطاع الفلاحي والنهوض به عمليا وبصورة جديدة .

ان الدافع الذي أدى بنا الى اختيار موضوع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة هو أولا : الاهمية الاستراتيجية لهذه الولاية ،ذلك انها تقع في سهل المتيجة المتميز بخصوبة أراضيه ومناخه المعتدل وموقعه الجغرافي الهام وقابلية أراضيه للرّي ، والدور الذي يمكن أن تلعبه ولاية البليدة في تطوير التنمية الفلاحية محليا ووطنيا ، وثانيا : عدم توفر الدراسات والبحوث الميدانية في مجال التنمية الفلاحية ،وهو ما نادى به ودعمه الاساتذة المختصين في هذا الميدان ،وثالثا : ان دراسة كاملة ومفصلة عن التنمية الفلاحية والقطاعات المرتبطة بها تعتبر أكثر من ضرورية ، وهذا لمعرفة الواقع والاقتراب منه من جهة ولكي تتدعم الدراسات النظرية المقدمة حتى الآن من جهة أخرى .

ويرجع تركيزنا في الدراسة على فترة المخطط الخماسي الأول والثاني لخصوصية هبذه المرحلة التي عرفت عملية اعادة الهيكلة وما رافق ذلك من ضعف في الموارد المالية واعادة تنظيم القطاع الفلاحي •

لكي نتمكن من دراسة واقع التنمية الفلاحية وآفاق تطورها في ولاية البليدة يجب أن نطرح الاسئلة التالية والتي سنحاول الاجابة عليها في الفصول التي يتناولها هذا البحث :

1- ان الجزائر تملك موارد هامة تمكنها من القيام بالتنمية الفلاحية ،فالى أي مدى استغلت هذه الموارد ؟ وهل تمّ النهوض بالانتاج الفلاحي الى مستوى الاهداف المقرّرة؟ وهل تمّ وضع حد للتبعية الغذائية؟•••

2- ان الاعمال التنموية لولاية البليدة خلال المخطط الخماسي الاول والثاني كانت موجهة نحو التكفل بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية ،وبصورة أساسية تنمية القطاع الفلاحي ،فما هي الاهداف التي تحققت ؟ وما هي الاختلالات التي ما زالت قائمة وما تأثير ذلك على القطاع الفلاحي الذي يميز الولاية؟

3- ان التنمية الفلاحية في ولاية البليدة تتأثر بجملة من العوامل الطبيعية ،الجغرافية ،البشرية ،المادية ، المحيط الاقتصادي••• فما هي هذه العوامل وما هو دورها وأهميتها ؟ الى أي مدى استغلت في تحقيق أهداف التنمية الفلاحية؟

•••/•••

4 ـ ان أهداف الانتاج الفلاحي لم تتحقق على العموم خلال فترة المخطط الخماسي الاول والثاني ، فما هي الاسباب التي حالت دون الوصول الى تحقيق ذلك؟ وما هي مساهمة الولاية في تغطية احتياجاتها وفي تغطية الاحتياجات الوطنية؟

5 ـ ان تسويق المنتجات الفلاحية في الولاية يتمّ بواسطة هياكل الدولة المتمثلة في التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه ،وديوان تسويق الخضر والفواكه أيضا ، فما هي المراحل التي مرّ بها تسويق المنتجات الفلاحية ،؟ وما هو دور هياكل التسويق والمشاكل التي تعرفها ؟

6 ـ ان التمويل يعتبر من المواضيع الهامة التي تؤثر على التمية الفلاحية ،ولذلك ركز عليه كثير من الباحثين وما سنركز عليه نحن في هذا البحث ، هو تمويل التنمية الفلاحية في ولاية البليدة من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،الذي جاء مميزا لمرحلة اعادة الهيكلة والمخطط الخماسي الأول ، فما هو دور البنك ومهامه ؟ ،وما هي طرق وشروط التمويل الفلاحي ،؟ وكيف يتم توزيع واستخدام قروض الاستغلال والاستثمار في الفترة القصيرة ،المتوسطة والطويلة؟

وللاجابة عن هذه الاسئلة ،قسمنا البحث الى ستة فصول ،تناولنا في :

الفصل الأول : خصائص التنمية الفلاحية ودورها في الاقتصاد الوطني في مبحثين ،تعرضنا في المبحث الأول لخصائص التنمية الفلاحية

والمتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية وقطاعات الانتاج القانونية وحاولنا معرفة هذه الخصائص وأهميتها واستغلالها وتأثير التحولات التي عرفها تنظيم القطاع الفلاحي وانعكاساتها في ظل عدم توفر الشروط الاجتماعية والاقتصادية .

وفي المبحث الثاني الى دور التنمية الفلاحية في الاقتصاد الوطني والمتمثل في توفير الأمن الغذائي ، وزيادة الصادرات الفلاحية ، بالاضافة الى ما يوفره القطاع الفلاحي للقطاع الصناعي ، وفتح المجال أمام مناصب الشغل ، وبينا أنه رغم الموارد التي يمتلكها القطاع الفلاحي الا أن أهداف التنمية الفلاحية لم تتحقق .

الفصل الثاني : واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ولاية البليدة في مبحثين ، تعرضنا في المبحث الاول الى واقع التنمية الاجتماعية ، وركزنا على القطاعات الهامة والتي لها علاقة بالتنمية الفلاحية ، وهي التشغيل ، التعليم والتكوين ، النقل والمواصلات ، الصحة ، السكن ، ورأينا أن هذه القطاعات تعرف مشاكل عديدة انعكست على الحياة في الريف وعلى الفلاحين وأبنائهم بصورة خاصة .

وفي المبحث الثاني الى واقع التنمية الاقتصادية وركزنا على التنمية الصناعية والتجارية وبصورة أساسية على التنمية الفلاحية ، انطلاقا من التغيرات التي عرفها القطاع الفلاحي . والمتمثلة في اعادة الهيكلة واعادة تنظيم القطاع الفلاحي . وبينا اشكالية هذا التنظيم التي سنعود الى تحليلها في خاتمة هذا البحث ، واكتفينا بطرحها ، وهي هل تتمكن

اجراءات اعادة تنظيم القطاع الفلاحي القضاء على التناقضات التي كانت موجودة أكثر من غيرها ؟ وهل المشكل يكمن في الاجراءات أم أن الشروط الاجتماعية والاقتصادية لم توفر لكي تجد البنية القانونية مضمونها الفعلي والحقيقي •

الفصل الثالث: عوامل التنمية الفلاحية في مبحثين ، تعرضنا في المبحث الأول الى العوامل المباشرة ، وركزنا على العوامل الطبيعية ، البشرية ، المادية ، وحاولنا ابراز أثر هذه العوامل (التضاريس ، المناخ ، تطور العاملين وتوزيعهم ومستوى تكوينهم وتأهيلهم ، العتاد الفلاحي ودور الصيانة ، حاجة الفلاحة الى الري ...الخ) في التنمية الفلاحية والضغوط التي ما زالت قائمة أمامها •

وفي المبحث الثاني الى العوامل غير المباشرة للتنمية الفلاحية ، وركزنا بصورة اساسية على هياكل الدعم والاسناد والمتمثلة في الهياكل التي كانت موجودة قبل اعادة الهيكلة (التعاونيات ، الدواوين ، المعاهد) والهياكل التي أقيمت بعدها (مؤسسة توزيع صيانة العتاد الفلاحي ، التعاونية الفلاحية المتخصصة في الزراعات الصناعية ، تعاونية الخضر والفواكه ...الخ) والمشاكل التي واجهتها ، بالاضافة الى الارشاد الفلاحي الذي تعثر في مراحله الاولى وما زال متعثرا •

الفصل الرابع: تطور الانتاج الفلاحي لولاية البليدة في ثلاثة مباحث ، تعرضنا في المبحث الاول الى تطور الانتاج النباتي والذي يشمل خضر البيوت المحمية (البلاستيكية) ، خضر الزراعات

.../...

الحقليـة ، الكـرم ، الحوامـض ، العلـف ،الحبـوب ،وهـذا لفـترة المخـطط الخماسـي الاول والثانـي ،ورأينـا أن الانتـاج النباتـي تطور فـي بعـض المـواد ، مثـل الخضـر والعلـف ، لكـن لـم يصـل الـى مستـوى الاهـداف المقـررة لبعـض المـواد الاخـرى كالحبوب.

وفـي المبحـث الثانـي الـى تطـور الانتـاج الحيوانـي الـذي يشمـل الحليـب ،اللحـوم الحمـراء ، اللحـوم البيضـاء ، العسـل ، السمـك ، وقـد عـرف الانتـاج انخفاضـا وخاصـة الحليـب واللحـوم الحمـراء وتطـور خاصـة بالنسبـة للحـوم البيضـاء والعسـل ، مـع الاشـارة أن هـذا الاخيـر مـا زال انتاجـه محصـورا بشكـل أساسـي فـي القطـاع الخـاص.

وفـي المبحـث الثالـث الـى مساهمـة الانتـاج المحلي فـي الانتـاج الفلاحـي الوطنـي ،وارتأينـا قبـل هـذا أن نتعـرض الـى الاحتياجـات الغذائيـة ،ومعـدل تغطيتهـا ، مقارنـة ولايـة البليـدة بولايـة الجزائـر على انهمـا يشـكلان النتيجـة قبـل التنظيم الاداري الجديـد لسنـة 1984 ، وقـد بينـا بعـد ذلـك أهميـة ولايـة البليـدة فـي التنميـة الفلاحيـة ،ورأينـا انهـا لـم تغـط بعـد احتياجاتهـا ،ومـن ثـم فـان مساهمتهـا فـي تغطيـة الاحتياجـات الوطنيـة ما زالـت دون المسـتوى المطلـوب .

<u>الفصـل الخامـس</u>: تسويـق المنتجـات الفلاحيـة فـي ولايـة البليـدة فـي ثلاثـة مباحـث ، تعرضنـا فـي المبحـث الاول الـى المراحـل التـي مـر بهـا تسويـق المنتجـات الفلاحيـة وقسمناهـا الـى ثلاثـة مراحـل تمـيزت كـل مرحلـة بخصائـص نتجـت عنهـا مشاكل عديـدة .

وفـي المبحـث الثانـي الـى دور التعاونيـة الولائيـة لتسويق الخضـر

والفواكه ومهمتها في عملية التوزيع ،ورأينا أن دور هذه التعاونية تقلص خاصة في المرحلة الثالثة التي تميزت بحرية التسويق وما نتج عنها من مضاربة وارتفاع في الاسعار وبعبارة أخرى بروز السوق الموازية .

وفي المبحث الثالث الى دور ديوان تسويق الخضر والفواكه والمهام التي يقوم بها والمتمثلة في تنظيم السوق الوطنية والقيام بالتصدير ، وقد كلف أيضا بتسويق الخضر والفواكه والتكفل بالحملات ذات الطابع الوطني ،وقد تعرضنا الى المشاكل التي واجهته .

الفصل السادس: تمويل التنمية الفلاحية في ولاية البليدة في ثلاثة مباحث ، تعرضنا في المبحث الاول لاهمية ومراحل التمويل الفلاحي ، وركزنا على دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا لان هياكل التمويل السابقة له حظيت بقسط كبير من الدراسة في بحوث عديدة ،وبينا المهام الاساسية للبنك ودوره في تحسين الخدمات المقدمة لقطاعات الانتاج .

وفي المبحث الثاني الى طرق وشروط التمويل الفلاحي في الفترة القصيرة والمتوسطة والطويلة ، وهذا بالنسبة للقطاعين الاشتراكي والخاص.

وفي المبحث الثالث الى توزيع واستخدام قروض الاستغلال والاستثمار للقطاعين المذكورين . وأيضا النتائج المالية والاقتصادية للمزارع الفلاحية الاشتراكية .

أمـا الخاتمـة فقـد ارتأينـا أن تتضمـن،آفـاق التنميـة الفلاحيـة فـي ظـل اعـادة تنظيـم القطـاع الفلاحـي ، النتائـج التي توصلنـا اليهـا خـلال البحث والتوصيـات الـتي نراهـا هامـة لتطوير التنمية الفلاحيـة فـي ولايـة البليـدة •

ولا يفوتنـي أن أطـرح بعـض الصعوبـات الـتي واجهتنـا فـي اعـداد هـذا البحـث ، والمتمثلـة ، في عـدم دقـة الاحصائيـات واختلافهـا مـن مصـدر لآخـر عـبر كـل المستويـات ، عـدم وجـود أي تقاليـد للبحـث الميدانـي ،فقـد بأسنـا أكثـر مـن مرّة فـي الحصـول علـى المعلومـات ومقابلـة المسؤوليـن بمختلـف القطاعـات، ولـولا تعـاون بعـض الموظفـين معنـا (وهـم أقليـة قليلة جـدا) تعاونـا شخصيـا يكـاد يخـرج عـن اطـار الادارة ، لما تمكنـا من انجـاز هـذا البحـث ، ولهـذا يجـدر بـي أن أنـوه بهـم وأشكرهـم •

وأخـيرا أتوجـه بالشكـر الصـادق للدكتـور عمـرو صخـري علـى تعاونـه الأخـوي معنـا وعلـى الملاحظـات والتوجيهـات الـتي قدمهـا لنـا •

والله ولـي التوفيق

الفصل الأول :

خصائص التنمية الفلاحية ودورها في الاقتصاد الوطني

يبدو لنا من الضروري قبل دراسة واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة القاء نظرة عامة ومختصرة عن خصائص التنمية الفلاحية ودورها في الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال التعرف لأهمّ الموارد التي تمتلكها الجزائر والمستغلة من طرف قطاعات الانتاج القانونية ؛ فالى أي مدى استغلت هذه الموارد ، وهل تمّ النهوض بالانتاج الفلاحي الى مستوى الاهداف المحدّدة؟ وهل تمّ وضع حد للتبعية الغذائية؟

هذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل الذي يتضمن مبحثين :

الأول : خصائص التنمية الفلاحية .

الثاني : دور الفلاحة في الاقتصاد الوطني .

.../...

المبحث الأول

خصائص التنمية الفلاحية

1 - الموارد الطبيعية :

1.1 الأرض :

تعتبر الارض الكوكب الذي يعمره الانسان،وهي عنصرا يشكل في الانتاج موضوع العمل،أي المادة التي ينصبّ عليها جهد الانسان من أجل الوصول الى تحقيق الاشباع، والجزائر تملك من الارض ما يقدر بـ: 237556200 [1] هكتار، تتوزع في جملتها على الاقاليم[2] الوسط والغرب والشرق والجنوب، تشكل هذه الاراضي النسب التالية:[3]
1% غابات 14,8% مجاري ، 2,3% اراضي زراعية مستغلة،1,3% مناطق الحلفاء، 80,25% أراضي غير فلاحية .

ان نسبة هامة من الاراضي غير فلاحية ، تقع خاصة في الجنوب ، أين شروط الفلاحة غير متوفرة ،أي أن التربة رملية يغلب عليها الجفاف والحرارة ، بينما مساحة الأراضي الصالحة للفلاحة ، أي المحروثة والتي تقوم عليها زراعات دائمة تقدر بـ: 7,5[4] مليون هكتار وتمثل حوالي 17,5% من الاراضي المستغلة للزراعة أي 42766980 هكتار أو 3% من أراضي البلاد ،

---

(1) عيون عبد الكريم جغرافية الغذاء في الجزائر ،ص 173 ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985.

(2) المساحة هي على الترتيب: 6306070 هكتار، 15395860 هكتار ، 10575270 هكتار، 205281000 هكتار.

(3) M^{ed} TAYEB -NADIR L'agriculture dans la planification en Algerie de 67a77 OPU P 323

(4) د . عبد اللطيف بن اشنهو ،الهجرة الريفية في الجزائر،ص19 ، المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية 1981.

.../...

وهـذا يبين أن حصة الفرد قليلة جداً ،فقد قدرت سنة 1977 بـ: 0,5 هكتار ، بينما كانت 0,63 سنة 1967 ، وأصبحت 0,36 سنة 1982 ومن المتوقع أن تصبح 0,14 هكتار سنة 2000[1] وعلى سبيل المقارنة فحصة الفرد في اسبانيا واليونان وفرنسا هي على الترتيب التالي :

0,55 ، 0,42 ، 0,50 هكتار على الرغم من أن مساحة هذه الدول أقل بكثير من مساحة الجزائر .

تتركز المساحة الصالحة للزراعة في منطقتي : منطقة التل وتشمل سهول رئيسية ،كسهل تلمسان ،وسهل المرسو ، عين بسام ، قسنطينة ، تتميز هذه السهول بنوعين من التربة ،تربة مهلهلة نافذة ، وتربة متماسكة جامدة ، وهي تسمح بتنوع المزروعات ، منطقة السهول وتشمل سهول وهران ، سهول متيجة ، سهول عنابة ، سهول جيجل وبجاية وسكيكدة ، وهي كلها تتمتع بخصوبة التربة وتنوعها ومجهزة الى حد ما بالسدود وقنوات الري . وتتوزع المساحة الصالحة للزراعة على ثلاثة قطاعات هي[2]:

- قطاع التسيير الذاتي ومساحته 2300000 هكتار ، تستغل بواسطة 2080 مزرعة ،أصبحت بعد اعادة الهيكلة 3200 وحدة .
- قطاع الثورة الزراعية ومساحته 000 1100 هكتار ،تستغل بواسطة 6000 تعاونية .
- القطاع الخاص ويملك 000 4100 هكتار ،تستغل من طرف حوالي 700000 مستغل .

(1)- O. N. S ; STATISTIQUES N° 2/1 ; 1984 P.49.
(2)- O. N. S : STATISTIQUES OP-CIT , P.49.

.../...

أما الاراضي المسقية فتعتبر محدودة نسبيا ، وتقدر ب:
300 000 هكتار[1] وهذا يعادر 4٪ من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة وهي موزعة بصورة غير متساوية ، حيث نجد أن نسبة الاراضي المسقية في القطاع المسير ذاتيا 7٪ ، بينما هذه النسبة في القطاع الخاص تبلغ 3ر2٪ ، والملفت للنظر هو أن الاراضي المسقية تعرف انخفاضا معتبرا من جهة لانعدام تجديد واصلاح شبكات الري وضعف برامج التجهيز ، ومن جهة أخرى لأن قطاعات الصناعة والاشغال العمومية كثيرا ما تلتهم المساحات المسقية .

ان رصيد الجزائر من الاراضي القابلة للزراعة ، يقدر بنحو 7ر42 مليون هكتار ، والمساحة المستغلة فعلا ، لا تتجاوز 5ر7 مليون هكتار وهذا يعني امكانية زيادة المساحة الزراعية المستغلة ورفعها عن طريق الاصلاحات العقارية [2] وحماية الاراضي[3] خاصة وأن الزحف العمراني والصناعي هدد المناطق السهلية والساحلية . ففي سهل متيجة مثلا خسر القطاع الفلاحي 20 ألف هكتار خلال الفترة 1970 ـ 1980 ، ومنذ سنة 1980 خسرت ولاية الجزائر وحدها ما يقرب من 1000 هكتار وهذا حسب تصريحات وزير الفلاحة لجريدة الشعب بتاريخ 1986/6/15 .

---

(1) د . عبد اللطيف بن اشنهو ، مرجع سابق ، ص 20 .
(2) أدت عملية الاصلاحات العقارية الى استفادة الكثير من الفلاحين ، نتيجة اعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي ، وحل مزارع أو تعاونيات الثورة الزراعية .
(3) ان الجهود كلها ركزت على عملية اعادة الهيكلة وهو ما أدى الى تجميد برنامج الاستصلاح وحماية الاراضي .

.../...

2-1 الــري :

يعتبر الري عنصر أساسي من عناصر الانتاج الفلاحي ، ويعرف بأنه توصيل المياه بطرق طبيعية أو صناعية الى التربة الفلاحية وتوزيعها عليها توزيعا يسد حاجتها وحاجة المزروعات منها .

والموارد المائية في الجزائر تتمثل في مياه الأمطار[1] وهي قليلة ، حيث يقدر المتوسط السنوي بـ: 65 مليار متر مكعب لمساحة 237 مليون هكتار ، مما يجعل نصيب الهكتار أقل من 28 ملمتر في السنة ونسبة 60% من هذه الكمية تتبخر بفعل ارتفاع الحرارة أو المياه السطحية[2] التي يقدر حجمها بحوالي 14 مليار متر مكعب في السنة ومعظمها يضيع أو يصب في البحر ، بالاضافة الى المياه الجوفية[3] ويقدر حجمها بحوالي 3,3 مليار متر مكعب وهذا بغض النظر عن البحيرة الألبية والتي تقع جنوب البلاد وتقدر كميتها بـ: 5000 مليار متر مكعب وتعتبر غير مستغلة .

وبما أن المساحة المسقية تقدر بـ: 300 000 هكتار فقط ، يجب أن يركز الاهتمام على هياكل تعبئة المياه والتي تتمثل في السدود[4] والابار[5] لانهما العمود الفقري لكل نهضة زراعية حقيقية ،

---

(1) ، (2) ، (3) رابح زبيري ، تمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص 155 ، معهد العلوم الاقتصادية 1988 .

(4) السد هو بناء مقام عبر مجرى مائي لتخزين المياه واستغلالها في الاغراض المختلفة وله انواع عديدة ، أنظر : د . انور محمد عبد الواحد ، الهندسة الزراعية ، ص 167 ، مؤسسة الاهرام 1977 .

(5) تقسم الابار من حيث عمق المياه فيها وطبيعة تكونها الى ابار سطحية وعميقة وتقسم من حيث استخدامها الى آبار شرب وآبار ري وابار صرف ، والنوع الذي يهمنا هنا هو آبار الري الفلاحي .

.../...

وما تملكه الجزائر من هياكل تعبئة المياه يعتبر قليلا جدا[1] ومركزة بشكل أساسي في اقليم التل ، ويقدر حجم المياه المعبأة[2] بـ : 2126,6 مليون متر مكعب سنة 1985 في حين كان هذا الحجم 735 مليون متر مكعب سنة 1970 ، ورغم زيادة حجم المياه الا أن الاراضي المسقية لم تزد الا بنسبة ضعيفة جدا ، أي أصبحت 360 000 [3] سنة 1983 وهذا ناتج عن جملة من العوامل كتأثير القطاعات غير الفلاحية والجفاف ، تدهور شبكات التوزيع ونقص تخزين السدود ...

ان حاجة الجزائر من الماء تقدر بحوالي 13 مليار متر مكعب عام 2000 وهذا يتطلب البحث عن كمية اضافية لا تقل عن 10 مليار متر مكعب في حين أن التقديرات[4] تشير الى أنه يمكن حجز مياه جديدة تصل الى مليارى متر مكعب ، وهذا لتسد حاجيات الاستهلاك والصناعة ، أما الزراعة فتحتاج سنة 2000 الى أربع مليارات من الامتار المكعبة .

وهناك امكانية ري 800 ألف هكتار فقط ،

ولتفادي النقص الكبير من المياه ، يتطلب الأمر التفكير في سياسة جديدة تهدف الى تدعيم شبكة السدود والآبار والتحكم في مياه الامطار ومحاربة الرواسب والانجراف والجفاف وما الى ذلك .

---

(1) لقد رعدد السدود بعد الاستقلال بـ 14 سدا ، والى غاية 1970 تمت اضافة 5 سدود ، أما السدود الصغيرة والمتوسطة فتقدر بـ 65 وتمت برمجة 100 سد سنة 1980 ، ويجري حاليا اعداد خريطة وطنية تتضمن برنامج شامل لتوسيع الاراضي المسقية .

(2) وزارة الري تقرير صادر عن مديرية دراسات البيئة والموارد المائية 1986 .

(3) حزب جبهة التحرير الوطني ، توجيهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1984 ص 65 .

(4) أربيع محمد أرزقي ، انجراف التربة وحمايتها في التل الجزائري ، المؤسسة الوطنية للكتاب 1985 ص 306 .

.../...

2 - المـــوارد البشريـــة

بالرغـم مـن أهميـة المـوارد الطبيعيـة ، فـان العنصـر البشـري لـه أهميتـه الخاصـة فـي الجزائـر ، وهـذا لأن القطـاع الفلاحـي وعبر المراحـل المختلفـة التـي مـرّ بهـا ، يعتـبر مصدرا للغـذاء، مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى فـان النشـاط فيـه لا يستلـزم معرفـة فنيـة[1] خاصـة يقـول بن خلـدون ، وتتجلـى هـذه الاهميـة فـي أن عـدد السكـان الزراعيـون فـي الريـف بمـا فـي ذلـك الحضريون ونصـف الحضريـين ، يبلـغ 10,1 مليـون وهـذا سنـة 1980 ، ونسبـة السكـان الزراعيـون مقارنـة بالعـدد الاجمالـي للسكـان ، والـذي قـدر فـي نفـس السنـة ب: 18,5 مليـون ، مرتفعـة ، وهـذا مـا يعطـي أهميـة المـورد البشـري فـي القطـاع الفلاحـي ، وهـو مـا يوضحـه الجدول التالي :

جـدول رقـم 1

توزيـع السكـان — الوحدة : مليون شخص

السكان / السنوات	1969	1973	1980
مجموع السكـان	13,2	15	18,5
السكان الزراعيـون	7,7	8,5	10,1
السكان غير الزراعيـين	5,5	6,5	8,4
قوة العمل الزراعية (النظرية)[2]	1,54	1,73	2
قوة العمل غير الزراعية	1,10	1,22	1,5
اجمالي قوة العمل	2,64	2,95	3,5

المصدر : عمون عبد الكريم ، جغرافية الغذاء في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1985 ، ص 181 .

(1) في الوقت الحاضر ونتيجة التطور اصبحت الانشطة الفلاحية تتطلب المعرفة الفنية والعلمية .

(2) تشير قوة العمل النظرية الزراعية الى ان نسبة معتبرة من العاملين لا يعملون بصفة دائمة وقد قدرت سنة 1968 ب 35 % ، ويبلغ في نفس السنة عدد العاطلين عن العمل 650000 عامل . أنظر : عبد اللطيف اشنهو ، الهجرة الريفية في الجزائر ، المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية الجزائر 1980 ، ص 72 .

.../...

لكن ما تجدر الاشارة اليه هو أن عدم توفير الشروط الاجتماعية وعدم تشجيع العمل في الأرض ، ومنافسة القطاعات الاخرى للقطاع الفلاحي ،... أدت كل هذه العوامل وغيرها الى هجرة ريفية وفلاحية ، حيث يشير التعداد السكاني لسنة 1977 ،أن معدّل الهجرة الريفية هو 130000 عامل سنويا ،وهذا طبعا يعود للأوضاع البنيوية[1] التي تميز الزراعة الجزائرية ولعدم وجود سياسة وطنية متماشية مع السياسات الزراعية .

ان دراسة تطور قوة[2] العمل في القطاع الفلاحي تبين الانخفاض أو التقلص في عدد العمال وخاصة في المرحلة ما بين 70 الى 1980 ، وهذا بالنسبة للعمال الدائمين أو الموسميين ،والسبب هو تأثير القطاعات الغير فلاحية وارتفاع مستويات الأجور فيها ، اما المرحلة ما بعد 1981 فقد عرفت ارتفاع في عدد العاملين وهذا نتج عنه اجراءات اعادة الهيكلة ،وحل قطاع الثورة الزراعية ودمجه في القطاع المسير ذاتيا .

اما وضع قوة العمل بعد 1984 فينطلق من فرضية تقلص حجم قوة العمل الزراعية خاصة وان نسبة كبيرة من العاملين يفوق سنهم 50 عاما ،وهذا يعني انهم سيحالون على التقاعد ، وان الشباب لا يقبلون على العمل في القطاع الزراعي لاعتبارات كثيرة لم تأخذها بعين الاعتبار سياسة التنمية الفلاحية ، بالاضافة الى أن الأوضاع الجديدة[3] لا تسمح باستيعاب العمال الموسميين أو المؤقتين .

---

(1) الضعف البنوي التقني والبيئة الاجتماعية والضغط السكاني ...
للمزيد انظر : د . عبد اللطيف بن اشنهو ،مرجع سابق ،ص19 .

(2) انظر:د . عبد اللطيف بن اشنهو ،مرجع سابق ، ص79 .
- اسماعيل شعباني،الفلاحة الجزائرية والتقدم التقني ،ص132 ،رسالة ماجستير غير منشورة . معهد العلوم الاقتصادية 1987 .

(3) يقصد بها اجراءات اعادة تنظيم القطاع الفلاحي التي انطلقت سنة 1987 .

.../...

وفيما يخص تأهيل قوة العمل في القطاع الفلاحي لا أحد ينكر النسبة المرتفعة للأمية في الريف وانخفاض نسبة التأهيل ، وحسب استقصاء اجراه الدكتور عبد اللطيف بن أشنهو مع 360 منتج موزعين على قطاعات الزراعة الثلاثة ،لوحظ أن 47ر5٪ فقط من مستفيدي الثورة الزراعية و 12ر5٪ من عمال التسيير الذاتي قد تلقوا تأهيلا زراعيا ،ولم يتابع أي منتج في القطاع الخاص أي دورات تدريبية أو تكوينية ، والاخطر من هذا هو أن الأمية تشكل نسبة 66٪ في القطاع الخاص و 70٪ في قطاع الثورة الزراعية و 54٪ في قطاع التسيير الذاتي ،

لقد كان هدف 1980 الوصول الى تكوين 50 الف من فني وعامل متخصص ،وحاجة الزراعة الى التأهيل[1] هي أعلى بكثير ، حيث وصلت الاحتياجات لاعوان التحكم والعمال المتخصصون الى 144790 عامل ،وهدف المخطط الخماسي الأول كان الوصول الى تأهيل 75480 عامل وما تحقق هو 40373 ،ومعنى هذا أن العجز بلغ 35107 عامل أي 53ر5٪ من الهدف المقرر وهو نسبة منخفضة ،لانها تخص القطاع الاشتراكي وحده ، أما القطاع الفلاحي ككل فيعرف نقصا كبيرا في التأهيل أي 93٪ من قوة العمل غير مؤهلة .

يتضح مما سبق أن المورد البشري هام في القطاع الفلاحي ، لكن هذه الاهمية لا تحقق غايتها الا في ظل زيادة مستوى التأهيل والتكوين ونشر الوعي ،ذلك أن الملاحظ وحتى الوقت الحاضر هو أن سياسة التكوين ركزت على الاطارات العليا واهملت قوة العمل المنتجة وبقي مستوى الانتاج دون المطلوب ،وعلى هذا يجب اعادة النظر في سياسة التكوين الفلاحي حتى يستغل المورد البشري أفضل ما يمكن .

---

(1) رابح زبيري ،مرجع سابق ، ص 118 .

.../...

3 - قطاعات الانتاج

1 - القطاع المسير ذاتيا

ظهر القطاع المسير ذاتيا الى الوجود في الجزائر بعد الاستقلال ، وأصبح يعبر عن بنية اقتصادية جديدة وقد مرّ تطبيق اسلوب التسيير الذاتي في القطاع الزراعي بمراحل تمثلت في :

1 - ظهور الاملاك الشاغرة على اثر رحيل المعمرين سنة 1962 ، وتدخل الدولة لحماية المزارع التي قدرت مساحتها بعد مرحلة التأميم بـ 1,8 مليون هكتار وتقرر في هذه المرحلة وبموجب اجراءات مارس 1963 اعتماد التسيير الذاتي .

2 - تأميم بقية الاراضي التي كانت بحوزة المعمرين وهذا بعد اكتوبر 1963 حيث أصبحت المساحة الاجمالية للقطاع المسير ذاتيا 2,3 مليون هكتار .

3 - وقد تدعم نظام التسيير الذاتي في هذه المرحلة ، حيث اعتبر ميثاق الجزائر سنة 1964 أن التسيير الذاتي هو الاتجاه الاساسي للجزائر نحو التحول الاشتراكي ، وتلاه تدعيم آخر سنة 1968 عندما تمّ تشكيل هيئات التسيير الذاتي ، ثمّ صدور الأمر رقم 71 - 73 بتاريخ 8 نوفمبر 1971 والمتضمن تطبيق الثورة الزراعية .

وفي سنة 1980 عرف القطاع الزراعي العام تحولا هاما تمثل في اعادة الهيكلة[1] وأصبح يطلق على قطاع التسيير الذاتي القطاع الفلاحي الاشتراكي ، الذي يتكون من 3200 مزرعة ، وقد كانت قبل اعادة الهيكلة 2080 . وفي سنة 1987 عرف هذا الاخير وضعا

---

(1) اجراءات اعادة الهيكلة ادت الى حل تعاونيات الثورة الزراعية ودمج القسم الاعظم من اراضيها في القطاع الذي سمي بـ " القطاع الفلاحي الاشتراكي " والقسم الآخر وزع على الخواص في اطار الاستفادة الفردية وهذا دون النظر الى الذين مسهم التأميم في اطار الثورة الزراعية .

.../...

جديدا تتمثل في حل المزارع الفلاحية الاشتراكية والدخول في عهد المستثمرات الفلاحية •

ان المتأمل بعمق في اشكال تنظيم الزراعة الجزائرية عن طريق النصوص القانونية ،يدرك أن فعالية أي بنية قانونية جديدة لن تكون أكثر من سابقتها ،وهذا سواء فيما يتعلق بالانتاج أو المداخيل ،وهو ما يدعم فكرة الدكتور عبد اللطيف بن أشنهو ونؤيده في ذلك ،حيث يقول :

" ان ارادة التعبير من طريق النصوص القانونية فقط لا يمكن أن يكون أداؤها كاملا اذا لم تكن مصحوبة بتحليل دقيق للشروط الاقتصادية والاجتماعية التي سوف تعمل في اطارها المؤسسات الجديدة" •

ان الاهمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع التسيير الذاتي والذي سمي فيما بعد القطاع الفلاحي الاشتراكي ، تظهر من خلال ساحة أراضيه وتنوعها والقوة العاملة التي يشغلها ، بالاضافة الى تنوع مزروعاته، ودوره في النشاط الاقتصادي الوطني(1) وأما واقع هذا القطاع يظهر عدم تطور الانتاج(2) في مجموعه وهذا حسب تصريح وزير الفلاحة لجريدة الشعب الصادرة بتاريخ 1985/5/29 يرجع الى مشاكل نتجت عن عملية اعادة الهيكلة . لانها أخذت وقتا طويلا ،وكانت عملية ذات حجم كبير وتطلبت نفقات،... بالاضافة الى مشاكل التسويق وعدم التحكم في الاسعار وشبكات التوزيع ، والمراقبة ،...

---

(1) أنظر:محمد بلقاسم حسن بهلول ،القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر من ص 86الى 111 المؤسسة الوطنيةللكتاب 1985•

(2) مثلا ان انتاج الخضر كان من المفروض ان يرتفع نتيجة توسيع البيوت البلاستيكية وزيادة المساحات المسقية ،الا انه بلغ 15 مليون قنطار فقط بينما هدف المخطط الخماسي هو الوصول الى انتاج 30 مليون قنطار سنويا •

.../...

2 - قطاع الثورة الزراعية

انطلاقا من برنامج[1] طرابلس ومشروع الاصلاح[2] الزراعي ثم مشروع[3] الثورة الزراعية، ظهور الى الوجود ميثاق وقانون الثورة الزراعية الذي أعدت مشروعه وزارة الاصلاح الزراعي عام 1970 ووافق عليه مجلس الثورة والحكومة يوم 14 جويلية 1971، وتم التوقيع على أمر تطبيقه في 8 نوفمبر 1971 وقد جاء في :

مقدمة الميثاق :

((ان الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الاراضي ، ولا يخفى أن هذا هو السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحويل الاساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد)) .

ان الثورة الزراعية انطلاقا من الميثاق ومن مرسوم 8 نوفمبر 1971 تجيب على مجموعتين من الدوافع[4] ، دوافع اجتماعية واقتصادية ، وان تكوين أراضي هذا القطاع مر بمرحلتين ، تمثلت الاولى في جمع الاراضي والثانية في توزيعها على شكل تعاونيات أو أفراد ، وهي أقل جودة بالمقارنة مع أراضي قطاع التسيير الذاتي ، يملك قطاع الثورة الزراعية في نهاية سنة 1978 ما يقارب 1,5[5] مليون هكتار منها 1100 000 موزعة على 6000 تعاونية

---

(1) صدر برنامج طرابلس بعد توقيع اتفاقية ايفيان بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية في مدينة ايفيان يوم 1962/3/19 واعطى اهمية كبيرة للثورة الزراعية ، حيث حدد لها ثلاثة عناصر اساسية تمثلت في الاصلاح الزراعي ، استخدام الاساليب الحديثة في الزراعة ، المحافظة على تراث الارض الجزائرية .

(2) صدر مشروع الاصلاح الزراعي عام 1964 وبموجبه تكونت التعاونيات الجماعية مثل تعاونيات قدماء المجاهدين .

(3) صدر مشروع الثورة الزراعية عام 1966 واكد على تحديد الملكية العقارية والاستغلال الجماعي وبقي مشروعا ناقصا وغامضا حتى ظهر ميثاق وقانون الثورة الزراعية عام 1971 .

(4) تمكين الفلاحين من امتلاك الارض، والنهوض بالانتاج لتحقيق الامن الغذائي .

(5) انظر اسماعيل شعبان ، مرجع سابق ص 101 .

.../...

و 400 ألف هكتار موزعة على ما يزيد عن 16000 فلاح ضمن تجمعات تعاونية .

اما منطق الانتاج في تعاونيات الثورة الزراعية فيشبه الى حد كبير منطق الانتاج في مزارع التسيير الذاتي، ذلك أن الدولة هي التي تملك وسائل الانتاج وهي التي تتولى عملية التسيير وتهيئة مخططات الانتاج، والفرق يكمن فقط في التنظيم[1] الداخلي .

والمشاكل التي عرفها قطاع الثورة الزراعية هي نفسها تقريبا التي عرفها قطاع التسيير الذاتي ، اذ لم تتمكن الدولة من وضع حد لظاهرة تخلي[2] المستفيدين عن المزارع التي كانوا ينتمون لها ، وهذا نتيجة عوامل كثيرة ، منها ضعف الدخول ومنافسة القطاعات الاخرى ، وما تجدر الاشارة اليه بكل تأكيد هو أن مبدأ الثورة الزراعية ، حقق أهدافا اجتماعية وسياسية واقتصادية . فضلا سياسة القرى[3] الاشتراكية حققت برنامجا هاما للاسكان الريفي ووفرت شروط الحياة في الريف سواء بالنسبة للمستفيدين أو الفئات الاخرى من سكان الريف ، ورغم أن النتائج ملموسة وظاهرة للعيان ، الا أن هذه السياسة توقفت ، وتوقفت معها طموحات الكادحين ، وأصبح قطاع الثورة الزراعية منحلا انطلاقا من سنة 1981 .

---

(1) سيطرة الدولة على تعاونيات الثورة الزراعية وغير مباشرة في تعاونيات التسيير الذاتي ، والعامل في القطاع الاول يتلقى اجرا كاملا بالاضافة الى الارباح ، أما في القطاع الثاني فالاجر يعتبر رمزي والاستفادة من الارباح تكون فقط في حالة رفع الانتاج .

(2) انظر: د . عبد اللطيف بن اشنهو ، مرجع سابق ، جدول رقم 51 ص (108) .

(3) لقد تم انجاز 201 قرية اشتراكية في تاريخ 1980/12/31 ، وعدد القرى التي كانت تحت الدراسة 412 سنة 1977 .

.../...

3 - القطـــاع الخـــاص

ان القطــــاع الزراعـــي الخــــاص يتكــــون مـــن حيــث تشكيلته الاجتماعيــــة والاقتصاديـــة مـــن قطاعـــين[1] أحدهـــا متطـــور فـــي قـــواه الانتاجيــــة والآخـــر تقليـــدي ، ويملـــك فـــي مجموعــــه 5652580[2] هكتـار وهـو مايعـادل 70٪ من الاراضـــي الزراعيـــة فـــي الجزائـــر ، تحتـل أراضـــي القطــــاع الخـــاص الدرجـــة الثانيـــة مـــن حيـــث الاهميـــة بعـــد قطـــاع التسييـــر الذاتـــي ، وتتميـز بعـــدم استعمالهــــا استعمـــالا كامـــلا وتركهـــا للاستراحـة، وهـــي أيضـــا غـــير متجانســـة ويقـــع اغلبهـــا فـــي الجبـــال والهضـــاب العليـــا ، أي مـــا يقـدر بـ: 75٪، وأمـــا المساحـــات الـــتي تـــتراوح مـــا بـين 10 و 50 هكتـار فهـي تقـع فـي السهـــول وتقـدر بـ: 67٪[3] .

ان فـن القطــــاع الزراعـــي الخــــاص ضعيـــف مـــن الناحيـــة الماديـــة وهـــذا بالنسبـــة للقطــــاع الزراعـــي ككـــل ، ولكـــن مـــن الناحيـــة الاجتماعيـــة لـــه فـن تعميـــل لان حوالـــي 72٪ مـــن مجمـــوع السكـــان الزراعيـــين يعيشـــون علـــى أراضيـــه ودخولـــه ويساهـــم فـــي الانتـــاج الفلاحـــي الاجمالـــي[3] بـ: 85٪ وعلـــى التحديـــد فـــان مشاركتـــه فـــي الانتـــاج النباتـــي وصلـــت الـــى 60٪ وفـي الانتـــاج الحيوانـي 90٪ ، وهـــذا مـــا يستوجـــب الاهتمـــام بـــه مـــن طـــرف الدولـــة لمـــا يمكـــن أن يقدمـــه للتنميـــة الريفيـــة والاستقـــلال الغذائـــي[4] وهـــذا عـــن طريـــق ادماجـــه فـــي القطـــاع الزراعـــي ككـــل ، وفـي سياســـة التنميـــة الاقتصاديـــة العامـــة للمجتمـــع .

---

(1) تستخدم عبارتا القطاع الخاص والتقليدي في الزراعة الجزائرية ، كما لو انهما عبارة واحدة لها معنى واحد وهذا خطأ لان القطاع الخاص يتكون من قطاعين احدهما خاص حديث والاخر تقليدي وكان سببا في هذا عوامل تاريخية ادت الى احداث تقسيم جديد في الزراعة الجزائرية عن طريق قطاعين قطاع المعمرين الذي اصبح قطاع التسيير الذاتي بعد الاستقلال ، وقطاع المسلمين الذي اصبح التقليدي او الخاص ولهذا اصبح يعبر عن القطاع الاول بالحديث والثاني بالخاص أو التقليدي .

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 90 .

(3) محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

(4) حزب جبهة التحرير الوطني ، ملف عن القطاع الخاص الاقتصادي الوطني ، جويلية 1981 .

.../...

ومما يمكن الاشارة اليه هو أن قطاعات الانتاج نتيجة التغيرات التي عرفتها أصبحت تمثل حاليا[1] في قطاعين هما القطاع الذي تولد عن عملية اعادة تنظيم القطاع الفلاحي، وهو قطاع جديد يطلق عليه المستثمرات الفلاحية ، والذي عرف التطبيق في الميدان ابتداء من سبتمبر 1987[2] والقطاع الخاص.

والسؤال الذي يمكن أن نطرحه ونحن بصدد الدخول في مرحلة قطاع جديد هو: هل تتمكن الاجراءات الاخيرة في سنة 1987 والمتعلقة بالمستثمرات الفلاحية ، والقضاء على التناقضات التي كانت موجودة أكثر من الاجراءات السابقة لها ؟ وهل المشكل هو مشكل اجراءات وتغيرها من وقت لآخر؟

ان الاجابة عن هذا السؤال صعبة ، لان التجربة محدودة في المكان، وهذا يعني المساحات الزراعية ، وثانيا لا يمكن التكهن[3] بمستقبل هذه الاجراءات ، الا اذا تمت دراسة كل القوانين[4] والمناشير وكذلك نتائج التطبيق ، واعتقد ان التغيير الذي تفرضه وتتحكم فيه ظروف معينة لا يكتب له النجاح .

---

(1) انطلاقا من سبتمبر 1987.

(2) جريدة الشعب ، العدد 7428 بتاريخ 1987/9/13. ص 3.

(3) بدراني سليمان ، مجلة احداث اقتصادية ، نوفمبر 1987 ، ص 44.

(4) انظر: تقييم قانون المستثمرات والنصوص التطبيقية في الخاتمة.

انظر: مواد القانون والنصوص التطبيقية في الملحق.

.../...

أ

المبحث الثاني :

دور الفلاحة في الاقتصاد الوطني

(1) دور الفلاحة في تغطية الاحتياجات الغذائية •

(2) دور الفلاحة في التصدير وتوفير العملة الصعبة•

(3) دور الفلاحة في توفير المواد الاولية للصناعة•

(4) دور الفلاحة في توفير مناصب الشغل •

المبحـــث الثانـــــي :

دور الفلاحـــة فــي الاقتصـــاد الوطـــني

1 ـ دور الفلاحـــة فـــي تغطيـــة الاحتياجـــات الغذائيـــة

ان مساهمـــة قطـــاع الفلاحـــة فـــي تنميـــة الانتـــاج الوطـــني عرفت تناقصـــا خـــلال مخططـــات التنميـــة ، ويرجع هـــذا الـــى عـــدم اعطـــاء الاهميـــة المطلوبـــة للقطاع الفلاحـــي ، مقارنـــة بالقطاعـــات الاخـــرى ، رغم أن الروابـــط بين نمـــو الفلاحـــة والنمـــو الاقتصـــادي الكلـــي قويـــة ، حيـــث بينـــت التجربـــة أن هناك دولا قليلـــة استطاعت ان تحقـــق نمـــوا اقتصاديـــا دون آن تنمـــي قطاعهـــا الفلاحـــي ، ولهـــذا ظـــل دور الفلاحـــة ضعيفـــا[1] في الناتـــج المحلـــي الاجمالـــي وتوفيـــر الغـــذاء ، والجدول التالـــــي يوضـــح ذلـــك :

جـــــدول رقـــم : 2

مساهمـــة وحصـــة الفلاحـــة في الناتج المحلي الاجمالـــي

الوحدة : مليار دينار
الاسعار الثابتة لـ 1978

المخططات	1967	1969	1973	1977	1979	1984
قطاع الفلاحة	5,2	5,6	5,6	6,1	10,7	12,1
الناتج المحلي الاجمالي	40,3	49,2	62,1	80,1	113,2	139,8
حصة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي	13	11	9	7,5	9,5	8,6

المصدر: (1) M^ed TAYEB NADIR O.P- cit P 229

2 ـ رابح زبيري ، تمويل وتطوير قطاع الفلاحة في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية
87 ـ 1988 ، ص 195 .

(1) على سبيل المثال ان انتاج الحبوب لم يظهر أي تطور فحسب تصريح وزير الفلاحة في حديث خاص للاذاعة الوطنية (القناة الاولى) : " ان مردود الهكتار من انتاج الحبوب كان في المخطط الاول 6 قنطار / هكتار ، والثاني 6,2 ق/هـ ، والثالث 6 ق / هـ بينما في اوروبا يتراوح مردود الهكتار من 62 الى 65 ويصل في بعض المساحات الى 120 ق/هـ والمعدل الدولي لمردود الهكتار يتراوح بين 23 و26 ، هذا يبين الى أي مدى مردود الهكتار من انتاج الحبوب ضعيفا .

.../...

يتضح من الجدول أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة ،وهذا خلال المرحلتين (67 حتى 1977 ، 79حتى 1984) ،ومرد ذلك عدم تطور الانتاج الفلاحي ، ونمو الحاجات الغذائية نموا مستمرا بسبب الضغوط الناتجة عن التزايد الديمغرافي وهجرة السكان الى المدن ، وأيضا التحولات في نمط الاستهلاك، الشيء الذي جعل اقتصاد الجزائر يتسم بالعجز الغذائي وعدم التوازن بين الانتاج وارتفاع الطلب[1] ، وهذا ما أدى بالدولة الى تغطية العجز عن طريق الاستيراد ،حيث بلغت الواردات من المواد الغذائية 20٪ من مجموع الواردات سنة 1982 بينما كانت 10٪ سنة 1970 وهذا ما كلف الجزائر أعباء مالية قدرت 5ر6 مليار دينار سنة 1977 ، و 06ر9 مليار دينار سنة 1981[2] .

والجدول التالي يبين نسبة بعض أهم المواد المستوردة وهي الحبوب والخضر الجافة والبيض :

جدول رقم :3

نسبة أهم المواد المستوردة

المخططات	1969/67	1973/70	1977/74	1982/79
الحبوب	٪28	٪29	٪50	٪65
الخضر الجافة	٪12	٪8	٪40	٪85
البيض	٪4	٪35	٪47	٪75

المصدر: O.N.S , Statistique O.P - cit P 50

---

(1)عيون عبد الكريم ،مرجع سابق ،ص 29 .
الطلب على الغذاء يزداد سنويا بمعدل 1ر7٪ وهي نسبة عالية اذا قورنت ببعض الدول العربية ،حيث بلغت3ر3٪ في مصر ، 4ر4٪ في تونس ، 2ر5٪ في المغرب، 6٪ في سوريا ... الخ .

(2) Revue du CE . N.E.A.P N°= 3 , 1985 P 141

للمزيد أنظر أيضا : عيون عبد الكريم ،مرجع سابق ، ص 24 .

.../...

يبين الجدول بالاضافة الى كثير من الاحصائيات أن نسبة الواردات في تغطية الحاجيات الغذائية سواء الموجودة في الجدول أو بصفة عامة الحبوب واللحوم والحليب ...الخ تزايدت منذ الاستقلال ،وقد بلغت هذه النسبة 25,4 للفترة 61 - 1965 بينما وصلت الى 42,2 للفترة 74 - 1976 وهو الوضع الذي مس معظم الدول العربية[1] وخاصة البترولية منها .

ان قضية الامن الغذائي مجلة من ضمن القضايا المطروحة ليس على صعيد كل دولة نامية ، وانما على صعيد اقتصاد هذه الدول ككل ،حيث أصبحت الواردات من المواد الغذائية في تزايد مستمر واسعارها عرفت نفس التزايد في الاسواق الخارجية الى درجة أن الدول المتقدمة وبالاخص الغربية منها أصبحت تستخدم السلاح الغذائي بجانب السلاح التكنولوجي وهذا لتواجه السلاح النفطي الذي قد تستعمله الدول البترولية[2].

أمام ظاهرة نقص الانتاج وزيادة حدة الاستيراد[3] والتبعية ونقص الموارد المالية ، بالاضافة التوقعات المستقبلية التشاؤمية يحتم في الوقت الحاضر اعطاء الاهمية[4] القصوى للتنمية الفلاحية وهذا لا يتم الا عن طريق الاهتمام بتطوير جهاز الانتاج ...الخ .

---

(1) بلغت النسب للفترتين المذكورتين : 18,7 ، 19,6 في المغرب ، 44,5 ، 63,9 في ليبيا 17,25 ، 21,2 في مصر ...الخ .
للمزيد انظر: فتح الله ولعلو الاقتصاد العربي والمجموعة الاوروبية ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1982 ص 305 .

(2) لا أدري أن كانت هذه الدول الان قادرة على استعمال البترول كسلاح ان لم تتمكن حتى من التحكم في هذا المورد لكي تعود الاسعار الى الاستقرار ثم الارتفاع

(3) كانت الجزائر وما تزال تستعمل اكثر من نصف مواردها البترولية لشراء المواد الغذائية ، انظر : فتح الله ولعلو ، مرجع سابق .

(4) اعطاء الاهمية القصوى يتطلب امكانيات وهي غير متوفرة ،وحتى ان كانت متوفرة فليس من السهل جني ثمار التنمية عند البدء فيها .

.../...

الانتاج النباتي[1] والحيواني[2] وتهيئة المحيط الذي يمكن هذه الاجهزة من أن تلعب دورها الحقيقي والفعلي ،والا فان مجتمعا كالجزائر له امكانيات زراعية كبيرة يبقى يعاني من مشكلة الغذاء وربما الدخول في مرحلة أخطر منها .

---

(1) يجب تنمية المزروعات عن طريق استعمال اصناف ممتازة وزيادة مردودية الهكتار واستخدام الاسمدة الكيماوية ومكننة الزراعة ،تجديد بساتين الحوامض والكروم والنخيل ،تعميم استعمال البيوت البلاستيكية ...الخ .

(2) يجب تطوير الثروة الحيوانية عن طريق انشاء اسطبلات وحضائر صالحة لتربية الحيوانات (كالابقار ،الغنم ،الماعز ،الدجاج ،الارانب...) وهذا بواسطة استعمال انواع وسلالات ممتازة وادخال طرق التلقيح والتهجين الصناعي ومقاومة الامراض والتطعيم ...الخ . بالاضافة الى تطوير قطاع الصيد البحري وتزويده بالسفن وتوسيع مناطق الصيد واقامة مصانع التعليب... الخ .

.../...

2 — دور الفلاحة في التصدير وتوفير العملة الصعبة

ان التصدير يلعب دورا هاما لانه يجلب العملة الصعبة من أجل تغطية الواردات وتمويل الاستثمار ، لكن هذا الدور يصطدم بمشكلتين ، يتمثل الاول في نقص انتاج المزروعات الغذائية الاساسية ، ومما يؤدي الى الاعتماد على الخارج لتغطيتها ، والثاني يتعلق بتوجيه زراعات التصدير على حساب الزراعات الاخرى في وقت تضع فيه دول الاسواق الخارجية صعوبات وموانع أمام منتجات التصدير .

ولهذا لم يحقق الانتاج الفلاحي الهدف المحدد له وهو تغطية الاحتياجات الغذائية والامن الغذائي الى درجة أن الواردات الغذائية عرفت تزايدا والصادرات انخفاضا ، حتى احدثت خللا في القطاع الفلاحي ، في حين كان يتصف بالتوازن في الستينات . لقد صدرت الجزائر ما قيمته 1ر1 مليار دينار سنة 1963 وانخفضت هذه القيمة الى 6ر0 مليار دينار سنة 1977 وبلغت 18 مليون دينار ، وهي أدنى قيمة سنة 1983 بالنسبة لمرحلة المخطط الخماسي الأول .

والجدول التالي يوضح صادرات الجزائر من المواد الزراعية :

جدول رقم : 4

صادرات الجزائر من المواد الزراعية

الوحدة : 10^6 دج

	1973 — 70	1977 — 74	1983 — 78
الصادرات الزراعية	707	611	416
% الصادرات الزراعية من الصادرات الاجمالية	12ر5	2ر9	0ر7

المصدر : - C. E. N. E. A. P , OP-CIT P.89.

.../...

يتضح من الجدول انخفاض مستوى الصادرات لمختلف المراحل حتى النصير موجودة في الجدول ، وأيضا انخفاض نسبة الصادرات الزراعية بالمقارنة مع الصادرات الاجمالية ، التي أن أصبحت 7ر0 للفترة 78 – 1983 ، وهذا حتى بالنسبة لأهم المواد التي تصدرها الجزائر قبل الخمور والحمضيات ، وهذا يعني أن الصادرات الفلاحية سجلت انخفاضا معتبرا سواء في القيمة أو الكمية .

والجدول التالي يبين المعدل السنوي لحركة الصادرات الفلاحية للخمور(1) والحمضيات والخضر :

جـدول رقم : 5

المعدل السنوي لحركة الصادرات الفلاحية

	1969 – 67	1973 – 70	1977 – 74	1983 – 79
الخمور (10⁹ هل)	7ر5	8ر5	4ر5	3ر5
الحمضيات (10³ طن)	156	136	79	15
الخضر (10³ طن)	45	20	7	5

المصدر : نفس مرجع الجدول السابق .

ان الصادرات الفلاحية تزداد ضعفا ولا تغطي الا 5٪ من الواردات ، بينما كانت تغطي 60٪ منها سنة 1967 ، وأمام زيادة الواردات واختلال الميزان التجاري وضعف الايرادات ، يصبح من الضروري الاهتمام بتنمية القطاع الفلاحي ، وعدم تهميشه واحتقاره وخلق تقاليد لدى سكان الارياف لكي يرتبطوا بالاعمال الفلاحية عوضا أن ينفروا منها ، وهذا معناه الاهتمام بالانسان لانه أساس الثروة وأساس التحول ، وهو العمود الفقري لنجاح

---

(1) نعتقد ان ما تصدره الجزائر من الخمور يشكل نسبة معتبرة من المواد الفلاحية الغذائية .

.../...

أي قطاع ،وعند ذلك يتأكد أن لا البترول ولا الصناعة يجب أن يعطى لها الاولوية ،والتجربة بينت أن النتائج كانت سلبية وستبقى اذا لم تعط الاولوية والاهمية للقطاع الفلاحي[1] .

---

(1) للمزيد انظر : فتح الله ولعلو ،الاقتصاد السياسي ،دار الحداثة 1982 .

3- دور الفلاحة في توفير المواد الاولية للصناعة

ان الفلاحة تمد قطاع الصناعة بالمواد المختلفة لانتاج الزراعات الصناعية مثل الخضر الخاصة بالتصدير ، الطماطم ، النباتات الزيتية ، السكرية ، العطرية ، الطبية ، ... الخ . ذلك لان هذا النوع من الزراعات الصناعية مازال ضعيفا ولا يحقق الاحتياجات الوطنية[1] ، وبالاضافة الى هذه الصناعات والصناعات الغذائية ، فان الصناعة الحديثة تعتمد على كثير من المنتوجات الفلاحية مثل صناعة النسيج[2] والجلود[3] والاخشاب[4] ... الخ ، وبالاضافة الى تموين الصناعة بالمواد الفلاحية المختلفة ، فان زيادة الانتاج الفلاحي تؤدي الى زيادة دخول الاسر الفلاحية ، وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الصناعية والغذائية وهذا ما يشجع تطور الصناعة .

---

(1) عرفت كثير من الزراعات الصناعية نقص المساحات وضعف المردود ، واهملت زراعات اخرى مثل التبغ الذي اصبحت المساحة المخصصة له 3200 هكتار سنة 1985 بينما كانت في بداية الاستقلال 30 الف هكتار وبلغ الاستيراد 20 الف طن سنة 1984 بمبلغ 25 مليار سنتيم .

(2) تعتمد على الصوف والحرير والقطن ، حيث يستعمل هذا الاخير مثلا في صناعة المنتوجات القطنية وصناعة اطارات السيارات واجنحة الطائرات ، ... الخ .

(3) هي نتاج الثروة الحيوانية ومجالات استعمالاتها كثيرة مثل الالبسة والاحذية ، الاقمشات ... الخ .

(4) تستعمل صناعة الاخشاب في تشييد المباني والسكك الحديدية وبناء السفن والاثاث والورق ... الخ ومصدر هذه الصناعات هو الثروة الغابية .

.../...

4 — دور الفلاحة في توفير مناصب العمل

ان الفلاحة بما توفره من مناصب عمل لقطاعاتها المختلفة وللقطاعات الاخرى أهمية كبيرة، خاصة وأن تزايد السكان العاملين في الفلاحة يقارب 2% سنويا بينما يقدر اجمالي تزايد السكان ب 2،3% . وهي قادرة على امكانية استخدام ما يقارب 800 الى 900[1] الف من السكان القادرين على العمل، لكن ما يجب التركيز عليه هو أن القطاع الفلاحي يعرف الهجرة الريفية والفلاحية، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة[2] وقد بلغ عددهم 1000 000 سنة 1977 بينما عدد العمال الدائمين بلغ 500 000[3] وهذا يدل على أن الريف يعرف عدم الاستقرار في الاستخدام الزراعي .

وان التقديرات عند الانطلاق في تنفيذ المخطط الخماسي الاول بينت انخفاض قوة العمل الفلاحية . من سنة لأخرى وقد يبدو هذا طبيعيا عند ما نقارن ارتفاع مناصب العمل في القطاعات غير الفلاحية، وخاصة الدول المتقدمة، لكن الوضع في الجزائر يختلف لأنه من أهداف التنمية الفلاحية خلق فرص العمل، وبما أن الفلاحة لم تحقق هذا الهدف أصبحت مشكلة البطالة في الريف عائقا كبيرا للتنمية، وتحول دون تحسين ظروف المعيشة ، بالاضافة الى أن الاهداف الجديدة

---

(1) د . عبداللطيف بن اشنهو ، مرجع سابق ، ص 17 .

(2) تتراوح مدة العمل بين أقل من شهر وثلاثة أشهر .

(3)

.../...

للتنمية الفلاحية في اطار اعادة تنظيم القطاع الفلاحي ستركز على تحقيق انتاجية العمل الفلاحي والرأسمال الفلاحي وهذه الشروط تتوقف اساسا على الحد من استعمال عدد آخر من العمال غير الذين يملكون الارض ويستغلونها بموجب أوراق الملكية ، وبعبارة أخرى ان تنظيم المزارع في المستقبل لا يسمح باستعمال كل طاقات العمل الموجودة في الريف وهو ما يؤدي الى زيادة حدة البطالة وهذا يقود الى السؤالي التالي :

كيف ستواجه هذه الظاهرة[1] ؟ وكيف تساهم الفلاحة في احداث مناصب العمل الجديدة ؟ وما يزيد المشكل حدة هو ان القطاعات غير الفلاحية ليست قادرة على امتصاص طلبات العمل المطروحة،...الخ . ان هذه الاسئلة وغيرها تفرض النظر الى الريف بصفة شاملة وتحليل التنمية الفلاحية والريفية بكل معطياتها ، وهذا يعني تطبيق سياسة جديدة مبنية اساسا على استقرار قوة العمل ،انطلاقا من التكامل بين مختلف القطاعات والتوفيق بين مبدأ زيادة الانتاج وزيادة فرص التشغيل وبهذا يبقى للفلاحة دورها الهام في توفير الغذاء والاستفادة من الفائض الذي تستخدم ايراداته لاغراض أخرى، وتوفير فرص العمل للشباب ،لانهم يشكلون النسبة العظمى من السكان .

ان ما يمكن استنتاجه من دراسة هذا الفصل نلخصه فيما يلي :

1 ـ ان رصيد الجزائر من الارض القابلة للزراعة هام جدا والمساحة

---

(1) للمزيد حول هذا الموضوع
انظر: مجلة احداث اقتصادية ،مقال لعبد القادر الغربي ،اكتوبر 1987، ص 36 .

المستغلة ضعيفة ،وهذا يتطلب زيادة هذه المساحة واستغلالها استغلالا أمثلا .

2 ـ ان حاجة الفلاحة للمياه كبيرة جدا ،وهذا لا يتحقق الا من خلال سياسة جديدة تهدف الى تدعيم شبكة السدود والآبار والتحكم في مياه الأمطار،..الخ .

3 ـ ان الموارد البشرية هامة في القطاع الفلاحي ،لكن مستوى التكوين والتأهيل والوعي ضعيف ، ويقتصر على فئة الاطارات والتقنيين والموظفين في حين ان العمال المنتجين يشكلون قوّة العمل الاساسية .

4 ـ ان التبعية الغذائية تزداد من سنة لأخرى ،ومستوى الصادرات ينخفض أيضا ،وان تجديد البنية القانونية كل مرّة ليس ضمانا لتطوير القطاع الفلاحي ،وبالتالي وضع حد للتبعية وزيادة الصادرات اذا لم تتوفر الشروط الاجتماعية والاقتصادية ،لكي تجد البنية القانونية مضمونها الفعلي والحقيقي . وهذا ما يقود الى طرح السؤال التالي :

هل تتمكن الاجراءات الاخيرة لتنظيم القطاع الفلاحي القضاء على التناقضات التي كانت موجودة أكثر من الاجراءات السابقة؟ وهل المشكل هو مشكل اجراءات ؟

ان الاجابة عن هذا السؤال صعبة ،لعدم التمكن من تقييم هذه الاجراءات، وسنعود اليها في موضع آخر من هذه الدراسة .

بعد أن عرفنا بعض خصائص التنمية الفلاحية ودورها في الاقتصاد الوطني ،نتعرض بالدراسة لواقع التنمية الفلاحية في

.../...

الفصــــل الثانـــــي :

واقــــع التنميــــة الاجتماعيــة والاقتصادية في ولاية البليـدة

ان الاعمـــال التنمويـــة لولايـــة البليـــدة خـــلال المخـطط الخماســـي الأول والثانـــي ،كانـــت موجهـــة نحـــو التكفـــل بالجوانـــب الاجتماعيـــة (التشغيل ، السكن ، الصحـــة ،المواصلات ،التعليم ،...الخ) والجوانـب الاقتصادية المتمثلـــة فـــي الصناعـــة والتجـــارة وبصـــورة أساسيـــة تنمية القطـــاع الفلاحـــي . واذا تحققـــت بعـــض الأهـــداف ،فـــان اختـــلالات كثيـــرة مـــا زالـــت موجـــودة فـــي الميـــدان الاجتماعـــي والاقتصـــادي . فما تأثيـــر ذلـــك علـــى القطـــاع الفلاحـــي الـــذي يميز الولايـــة علـى اعتبـــار أنهـــا قلـــب المتيجـــة الغنيـــة باراضيهـــا ؟

هـــذا مـــا نحـــاول دراستـــه فـــي الفصـــل الثانـي مـن هذه الرسالـة والـــذي يتنـــاول :" واقـــع التنميـــة الاجتماعيـة والاقتصادية فـــي ولايـــة البليـــدة " فـــي مبحثـــين :

- الأول : واقـــع التنميـــة الاجتماعيـــة .
- الثاني : واقـــع التنميـــة الاقتصاديـــة .

.../...

المبحث الأول : واقع التنمية الاجتماعية

أصبحت البليدة ولاية منذ سنة 1974 ، وقبل هذا التاريخ كانت تابعة لولاية الجزائر ،وكانت تتكون اداريا من 7 دوائر و 33 بلدية ، ونتيجة تطبيق القانون رقم 84 ـ 09 بتاريخ 1984/12/4 المتضمن التقسيم الاداري الجديد للوطن ، أصبحت تتكون من 4 دوائر تضم 29 بلدية من ضمنها 16 بلدية جديدة •

تقع ولاية البليدة كما توضحه الخريطة في الجزء الشمالي من الوطن بالمنطقة الجغرافية للتل الاوسط ، يحدها شمالا تيبازة والجزائر وشرقا بومرداس والبويرة ، وغربا عين الدفلة وجنوبا المدية •

تقدر المساحة الاجمالية للولاية بـ: 1540,6[1] كلم^2 منها 231 78 هكتار أراضي فلاحية و 212 72 هكتار أراضي مستغلة أو صالحة للفلاحة ، وهي في قلب المتيجة ، وهو ما يجعلها منطقة فلاحية بالدرجة الأولى ، وتتميز بخطين من التضاريس يتمثلان في سهل متيجة ومنطقة الاطلس البليدي ،أما مناخها فهو معتدل وملائم على العموم ،ومن الناحية الهيدروغرافية تتمثل مصادر المياه فيها في المياه السطحية والتي تقدر بـ: 190 هكتومتر مكعب،والمياه الجوفية التي تفوق 200 هكتومتر مكعب •

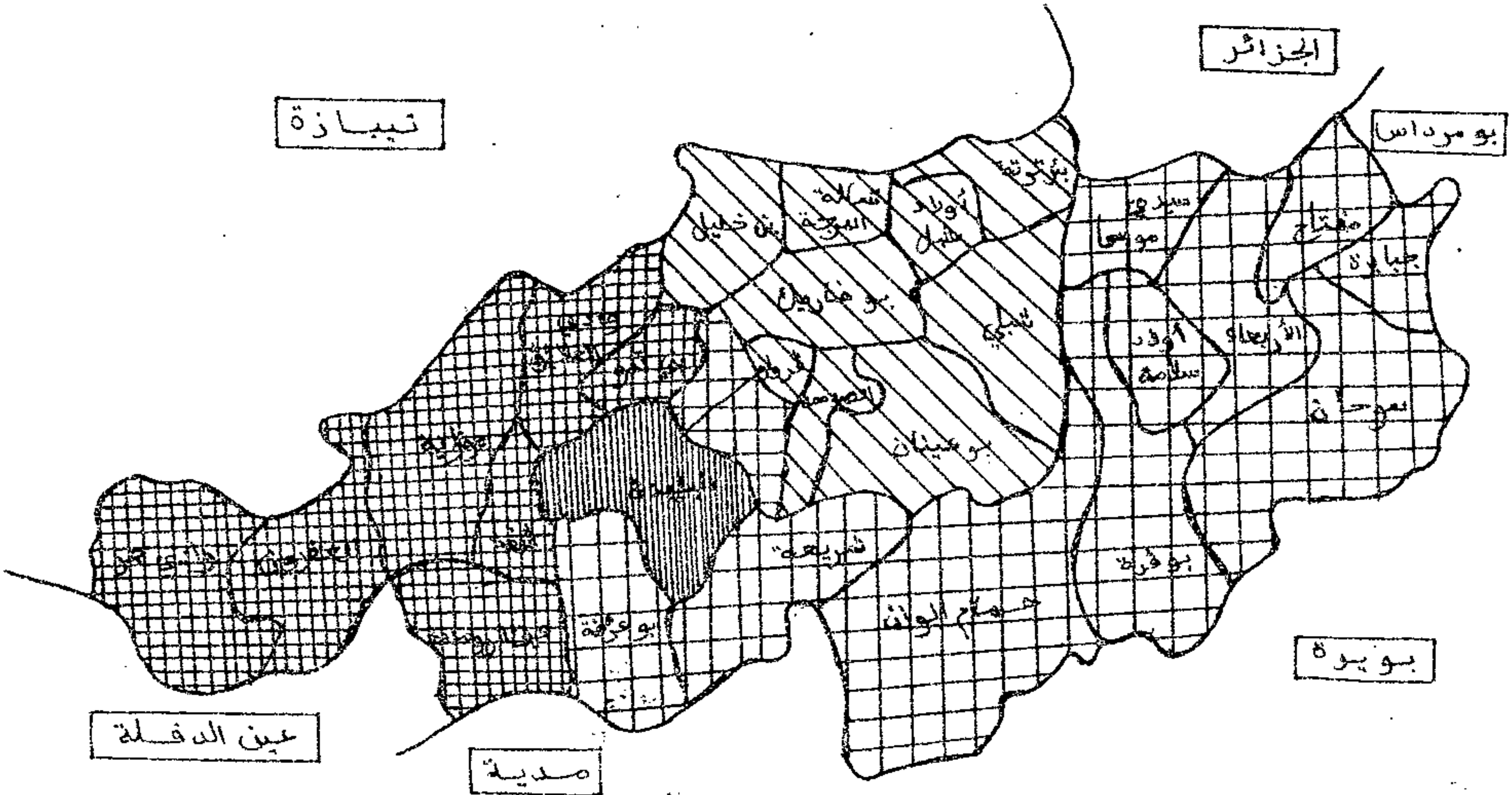
يقدر عدد سكان الولاية حسب النتائج المؤقتة للتعداد العام للسكان بـ: 699803[2] سنة 1987 بمعدل حضري يصل الى 65٪

---

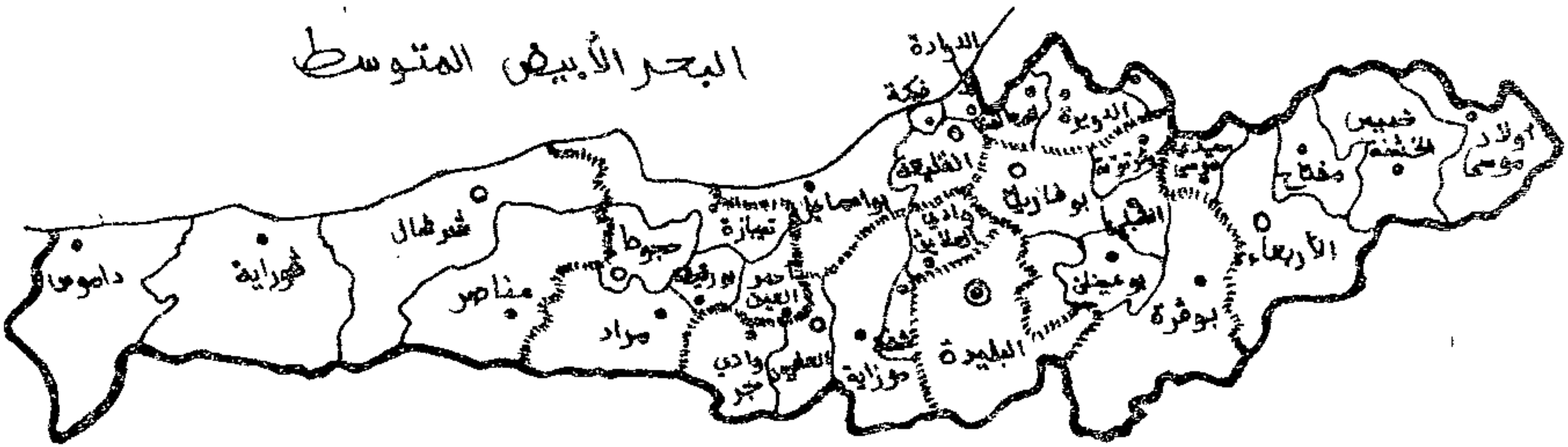
(1)(2)- DIVISION DE LA REGULATION ECONOMIQUE (D- R- E) SERVICE DE LA PLANIFICATION ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE DE LA WILAYA DE BLIDA 1989.

•••/•••

خريطة ولاية البليدة



خريطة ولاية البليدة قبل التنظيم الاداري لسنة 1984



حدود الولاية

حدود الدائرة

حدود البلدية

مقر الولاية ◎ البليدة

مقر الدائرة ○ القليعة

مقر البلدية

وكثافة السكان على مستوى الولاية تصل الى 454 ساكن في الكيلومتر المربع الواحد ٠

1 – وضعية التشغيل :

ان الدراسة المعمقة لوضعية اليد العاملة على مستوى الولاية وما تتطلبه من تشغيل حقيقي لها ،مقارنة مع عدد سكان الولاية المقدر بحوالي 699803 نسمة ،وللتوضيح نورد الملاحظات التالية :

– ان عدد السكان القادرين على العمل حسب احصائيات سنة 1985 بلغ 340 131 ،أما العاملون فعلا فيقدر عددهم ب : 121933 ٠

– وصل عدد طلبات العمل الى 5000 طلبا سنويا ،يوجد توازن كمي الى حد ما بين طلبات وعروض العمل واختلاف نوعي في عدم التوافق بين عروض وطلبات العمل المسجلة كشروط التوظيف وظروف العمل ٠٠٠ ومن خلال دراسة نشاط مصالح التشغيل لسنة 1985 وبالضبط من شهر جانفي الى شهر سبتمبر لوحظ ما يلي :

– 3531 طلب عمل من بينها 1952 غير ملباة أي بنسبة 55,28٪ ٠
– 5944 عرض عمل من بينها 3752 غير ملباة أي بنسبة 63,12٪ ٠
– 2458 منصب ملبى أي بقدرة استغلال لطاقات الاستقبال النظرية 41,35٪ ٠

٠٠٠/٠٠٠

- تتوزع عروض العمل المسجلة حسب القطاعات القانونية كالتالي :

- القطاع العام : 77,48٪ .
- القطاع الخاص الوطني : 20,52٪ .
- القطاع الخاص الاجنبي : 08,05٪ .

وتتوزع هذه العروض حسب قطاعات النشاط كالتالي :

- قطاع البناء والاشغال العمومية بـ 41,73٪ من مجموع عروض العمل ونسبة 66,98٪ غير طلباة .
- قطاع انتاج الحديد بـ 8,51 ٪ من مجموع العروض المسجلة ونسبة 56,52٪ غير طلباة .
- قطاعات الخشب ، مواد البناء ، الزجاج ، الخزف بنسبة 8,29٪ طلباة و 49,08٪ غير طلباة .
- قطاع النسيج بـ 7,57٪ من العروض المسجلة و 54٪ غير طلباة .

من خلال هذه النسب ، نلاحظ أن بعض القطاعات المهمة تعاني نقصا في اليد العاملة المؤهلة والعادية ، كالقطاعات الفلاحة والبناء والاشغال العمومية .

- ومن مجموع 3531 طلبات شغل خلال فترة ستة أشهر نجد أن 1712 عاملا بدون تأهيل مهني ، أي بنسبة 48,48٪ من بينهم 829 بقيت غير طلباة ، أي بنسبة 48,42٪ من المجموع ، ونشير أنه من بين 1712 طلب عمل بدون تأهيل ، نجد 1141 لا يتجاوز سنهم 24 عاما ، أي بنسبة 66,64٪ .

.../...

ومن تقييم طلبات العمل حسب السن ، نستنتج النسب التالية :

- أقل من 20 سنة 936 أي 26,50٪
- من 20 الى 24 سنة 1054 أي 29,84٪
- والمجموع هو 1990 أي بنسبة 56,35٪

يتوزع العمال حسب القطاعات بالنسب التالية :

- قطاع البناء والاشغال العمومية 45٪
- قطاع التجارة .... 33,7٪
- قطاع النقل .... 19,2٪
- قطاع الصناعة .... 7,4٪
- قطاع السياحة .... 0,7٪

ونشير الى التشغيل والتأهيل في القطاعات التالية :

1 - القطاع الفلاحي

يشغل حوالي 24576 عاملا ،منهم 1170 مؤهل ، لكن هذا القطاع عرف هجرة هامة في اليد العاملة المؤهلة وخاصة القطاع المنتج وهو ما قدر سنة 1986 بـ 921 عامل مؤهل ويشمل هذا العدد الاطارات والتقنيين والاعوان المؤهلين .

2 - القطاع الصناعي

يشغل حوالي 9149 عاملا ،منهم 1971 مؤهل ،وعرف هذا القطاع هجرة قدرت بـ 82 سنة 1986 و 62 سنة 1985 بينما كانت 24 سنة 1984 .

.../...

3 - قطاع الصحة

ويشغل 782 مستخدم طبي و 2015 مستخدم شبه طبي و 1228 اداري .

وما نستنتجه من وضعية الشغل على مستوى الولاية يتمثل فيما يلي :

1 - هجرة العمال في بعض القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي وهذا يرجع الى ضعف برامج التكوين في المؤسسات والفروق الواضحة في مستويات الأجور ولا ندري الى أي مدى سيضع القانون العام للعامل حد لهذه الهجرة .

2 - ان طلبات العمل المسجلة ترجع في معظمها لنسبة كبيرة من الشباب ، وهي في جملها غير ملباة ،نظرا لشروط المستخدمين بتوافر الخبرة المهنية وأداء الخدمة الوطنية ،وبالتالي تبقى هذه الطاقة الحيوية دون توظيف واستغلال حقيقي لها لعدة سنوات ،ولهذا فان توفير الوسائل اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة أصبحت أكثر من ضرورية .

3 - العمل التدريجي والمنظم للتقليل من اليد العاملة الاجنبية، والتي قدرت بـ 1009 عاملا سنة 1984.

4 - تطوير قدرة التكوين والتمهين وتحقيق التكامل بين التكوين والتشغيل .

.../...

2 ـ واقع قطاع التعليم والتكوين المهني

1.2 واقع قطاع التعليم

يشكل التعليم بالولاية أولوية مؤكدة من الاولويات التي برزت بكل حدة والتي استدعت المتابعة سواء من حيث تكثيف وتنشيط عمليات الانجاز أو من حيث حل المشاكل المعلقة وتسجيل برامج جديدة ، الا أن هذا القطاع ما زال يعرف مشاكل حادة وخاصة على مستوى التعليم الثانوي والتقني ، وهو ما يطرح بصورة مستمرة مشاكل عند التحضير للمواسم الدراسية ، وهذا نظرا لنقص هياكل الاستقبال وتجهيزها وتأطيرها .

والجدول التالي يبين وضعية التعليم الاساسي والثانوي :

جدول رقم : 6

وضعية التعليم الاساسي والثانوي

	عدد المدارس	عدد الاقسام	عدد التلاميذ	% للبنات	عدد المعلمين	معدل التلاميذ في القسم
1 ـ المرحلة الابتدائية	253	2679	124375	%42,6	4022	46,4
2 ـ المرحلة المتوسطة	63+10 ملحقات	1198	55928	45	2599	46,7
3 ـ المرحلة الثانوية	17 ثانوية ، 1 ملحقتين 4 متاقن	508	18584	46,4	996	36,6

المصدر : - D - R - E. OP-CIT

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

1 - بالنسبة للمرحلة الابتدائية تلقت نسبة التمدرس 90،39٪ ونسبة تمدرس البنات 87،11٪ معدد التلاميذ في القسم مرتفع، ومعدل التأطير هو معلم لكل 31 تلميذ .

2 - بالنسبة للمرحلة المتوسطة عدد التلاميذ مرتفع أيضا في القسم ،وخاصة في عاصمة الولاية ونسبة التأطير بلغت استاذ لكل 21 تلميذ ، ونسبة الاساتذة الجزائريين 97،9٪.

3 - بالنسبة للمرحلة الثانوية عدد التلاميذ في القسم مرتفعا ماعدا دائرة العفرون، وبلغ معدل التأطير استاذ لكل 18،6 تلميذ ، ونشير الى أن نسبة القبول في السنة الاولى من التعلم العام هي 36٪ وفي التعليم التقني 14٪. ويعود ارتفاع عدد التلاميذ في القسم وانخفاض نسبة التأطير الى عدم كفاية هياكل الاستقبال .

أما وضعية التعليم العالي ،فيوضحها الجدول التالي :

جدول رقم : 7

وضعية التعليم العالي

الفروع	عدد الطلبة	عدد الاساتذة	
		المجموع	الاجانب
الميكانيك	1326	122	12
الهندسة المعمارية	689	51	7
الالكترونيك	936	46	—
الفلاحة	853	68	7
الكيميا الصناعية	30	6	3
الطيران	52	13	2

المصدر : - LA WILAYA DE BLIDA PAR LES CHIFRES 1986.

(تابع للجدول رقم 7)

الطب	776	12	-
طب الاسنان	199	90	-
المجموع	4861 منهم 1281 مسجلين جدد	408	31

المصدر : - D - R - E

- LA WILAYA DE BLIDA PAR LES CHIFFRES 1986.

ونشير الى أن معدل التأطير هو استاذ لكل 12 طالب وهو معدل لا بأس به لأن المعدل الوطني هو استاذ لكل 15 طالبا ، ونشير أيضا أن معدل نسبة النجاح في السنة الاولى هو 60٪ وفي السنة الثانية 70٪ وفي السنة الثالثة 96٪.

2.2 واقع قطاع التكوين المهني

تضمّ الولاية حاليا 11 مركزا للتكوين المهني والاداري ،وهي موزعة على مختلف المناطق ،ويبلغ عدد المتربصين الذين هم بصدد التكوين 3626 في سنة 1986 ، أما العدد المكون فعلا لا يتجاوز 1804 في نفس السنة ، وتجدر الاشارة أن هناك هياكل أخرى للتكوين تابعة لوزارات أخرى ، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم : 8

الهياكل التابعة لوزارات أخرى

.../...

المراكز	عدد المتربصين الذين بصدد التكوين	عدد المتربصين المكونين فعلا
المدرسة الشبه طبية	453	127
مدرسة سونالغاز	468	305
المعهد التكنولوجي { ــ البليدة ــ بوفاريك	723	645
معهد التكوين الفلاحي	176	51
مركز التكوين (مفتاح)	60	49
المجموع	1800	1177

المصدر : SERVICE DE LA PLANIFICATION DE LA WILAYA DE BLIDA 1987.

أما توزيع المكونين على مختلف القطاعات ،فيظهره الجدول التالي :

جدول رقم :9

جدول توزيع المكونين

قطاعات	عدد التخصصات	عدد الشعب	عدد المتربصين هم في صدد التكوين	العدد المكون فعلا
قطاع البناء والاشغال العمومية	12	39	802	468
قطاع الصناعة	12	32	1247	694
قطاع الفلاحة	01	03	227	51
الادارة	04	32	1192	380
الصناعة التقليدية	04	04	88	—
الفنون التصويرية	03	04	77	57

.../...

(تابع للجدول رقم 9)

النسيج	02	19	476	261
التربية	01	02	723	645
الصحة	01	01	453	127
الالكترونيك	04	10	221	41
المجموع	44	146	5506	2724

المصدر : التقرير السنوي لنشاطات المجلس الشعبي الولائي لولاية البليدة 1985 .

ان هناك نقصا كبيرا في تلبية طلبات التكوين ، وهذا يرجع الى ارتفاع معدل التسرب المدرسي ، حيث بلغ 7000 سنة 1985 ومن المتوقع أن تصل نسبة التسرب من النظام التربوي الى 10000 سنة 1989 .

اما فيما يخص التمهين فقدر عدد المتمهنين بالولاية 1726 من بينهم 23 فتاة موزعين على القطاعات الاتية :

ـ القطاع العام 1036 أي بنسبة 60٪
ـ القطاع الخاص 690 أي بنسبة 40٪

ويغطي التكوين بالتمهين 62 اختصاصا ، بلغ عدد الناجحين المتحصلين على الشهادات 771 متمهنا وهذا الى غاية نهاية 1985 .

ومن المشاكل التي تعوق التكوين والتمهين خصوصا نذكر :

ـ السير غير المنتظم للهياكل البلدية المكلفة بالتمهين .
ـ ضعف تتبع المتمهنين في الوسط المهني .
ـ المشاكل المعترضة في تنصيب المتمهنين في بعض القطاعات ففي قطاع الفلاحة من بين 134 متمهنا منصبا في آخر سنة 1984 لم يبق الا 42 متمهنا في مناصبهم ، وهذا يعني تخلي 92 منهم .

.../...

ـ ضعف تحسيب الفتاة في اطار التعيين ...

3 ـ واقع قطاع النقل والمواصلات

تعتبر الولاية همزة وصل اذ تربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب وتملك حظيرة تتكون من 2377 شاحنة رغم انشاء الشركة الوطنية للنقل البري سنة 1986 ، والتي تضم 90 شاحنة وتساهم الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية بنقل البضائع الى مناطق مختلفة ، وخاصة منطقة الجنوب حتى ولاية الجلفة مرورا بالمدية .

أما نقل المسافرين فتتكفل به مؤسسات النقل الحضري ، بالاضافة الى مؤسسة نقل المسافرين ، ورغم المجهودات المبذولة من أجل تحسين استغلال وسائل النقل ، تبقى كثير من المشاكل والصعوبات مطروحة ، وفيما يلي نظرة مختصرة عن نقل البضائع ، نقل المسافرين :

1 ـ نقل البضائع:

يتم نقل البضائع بواسطة :

ـ الشركة الوطنية للنقل البري والشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ، ويقتصر تدخل هاتان الشركتان على ما يلي :

ـ نقل البضائع للمسافات الطويلة والمتوسطة .

ـ النقل المبرمج .

ـ النقل الخاص للكتل غير القابلة للتجزئة .

ـ المؤسسات المحلية لنقل البضائع على مستوى الولاية يقتصر تدخل هذه المؤسسات في حدود اقليم الولاية

.../...

الموجودة بها من أجل تلبية حاجات الولاية كما يمكن لها الخروج من اقليمها في حالات استثنائية .

وبالاضافة الى الشركتين السابقتين هناك النقل الخاص والذي يتمثل في المؤسسات العمومية المالكة للشاحنات والتي تستعملها لحسابها الخاص ،وأيضا نقل البضائع الخاص.

2 — نقل المسافرين :

ان وضعية نقل المسافرين على مستوى الولاية نلخصها فيما يلي :

— النقل الحضري :

تختص مؤسسة النقل الحضري بضمان التغطية الكافية على مستوى مقر البلدية وضواحيها ، وتحتوي حظيرة هذه المؤسسة منذ انشائها سنة 1979 على 55 حافلة ،توفر 4360 مقعدا للمسافرين ، وتستغل شبكة مكونة من 20 خطا موزعة عبر مقر الولاية وضواحيها . غير أن هذه الحظيرة لم تستغل استغلالا فعليا ، وهذا ناتج عن توقف يقدر بنسبة 20٪ من الحظيرة وذلك لأسباب مختلفة ، نذكر منها :

— عطب بعض الحافلات
— نقص في قطع الغيار
— نقص في اليد العاملة المؤهلة
— نقص الصيانة .

— المؤسسة الوطنية لنقل المسافرين :

تحتوي حظيرة المؤسسة على 208 حافلة على المستوى الجهوي ولها ما يزيد عن 90 خطا ويصل الى الاقاليم التالية :

.../...

شمالا ولاية الجزائر ، جنوبا ولاية غرداية ، غربا ولاية وهران ، شرقا ولاية تيزي وزو ، جنوب غرب الى غاية ولاية تيارت .

وعلى مستوى الولاية تغطي هذه المؤسسة 3 خطوط وهناك مشروع انشاء خط بين ولايتي البليدة وبوسعادة ، ومشروع تزويد خطوط البليدة ، بوقرة ، الشبلي ، نظرا للطلب المتزايد عليها .

- النقل المدرسي والجامعي :

تساهم كل مؤسسات النقل بنقل الطلبة من والى مناطق مختلفة ، وقد اسندت الكفالة الى :

- البلديات لنقل التلاميذ .
- الخدمات الجامعية لنقل الطلبة الجامعيين .

وبناء على التزايد المستمر في بناء الثانويات وتوسيع المراكز الجامعية التي تعتبر جديدة بالنسبة للولاية ، هذا التزايد أدى الى بروز نقائص كثيرة في ميدان النقل المدرسي والجامعي .

- نقل العمال :

هذا الصنف من النقل يخضع أساسا الى وسائل النقل التي تملكها المؤسسات ، ونتيجة التنازل عن هذه المؤسسات من طرف وزارة النقل للشركات المختصة والتي حولتها الى مؤسسات خاصة بنقل المسافرين ، وهو ما يطرح مشاكل كثيرة في نقل العمال وانعكاس ذلك على النشاط الاجتماعي والاقتصادي .

- النقل بواسطة السكك الحديدية :

في ميدان نقل المسافرين عن طريق السكك الحديدية فان الخط العادي هو المتنقل الوحيد ، فمحطة البليدة

.../...

تعتبر موقف للقطارات الموجهة الى المسافات البعيدة وضواحيها ، ويملك خط الجزائر - وهران ثمانية قطارات ، وخط الجزائر المفرون قطاران ، وخط الجزائر البليدة والمفرون عشرون قطارا ، وخط الجزائر البليدة والخميس قطاران .

ونشير الى أن حركة المرور مركزة أساسا في محطات بوفاريك ، والبليدة ، المفرون .

وقدر عدد المسافرين المتنقلين عن طريق القطار شهريا في محطة بوفاريك ب: 28000 مسافرا ، محطة البليدة 56500 مسافرا والمفرون 12000 مسافرا .

ومما تجدر الاشارة اليه أيضا هو أن خطوط السكة الحديدية لم تعرف أي توسع منذ الاستقلال ، وأن المشروع الذي كان مقررا البدء فيه وهو خط البليدة - الدار البيضاء ، مجمدا منذ مدة .

- النقل بواسطة سيارات الأجرة :

يجوب اقليم الولاية ما يزيد عن 718 سيارة أجرة موزعة كما يلي :

- البليدة 202
- اولاد يعيش 50
- الاربعاء 156
- المفرون 154
- بوفاريك 156

الا أن المشكل المطروح حاليا ، هو أن النقل بواسطة هذه السيارات أصبح يشكل عبئا على المواطن ، لأن امكانياته لا تسمح بسهولة استعمال هذا النوع من المواصلات ، خاصة وان عملية

.../...

الرقابة وتنظيم الدوام بالليل والتحكم في الاسعار أصبحت قضايا متروكة لاصحاب هذه السيارات بشكل أو بآخر.

والخلاصة التي نستنتجها من وضعية النقل في الولاية ،هي أن النقل يساهم بقدر كبير في حركة التنمية الشاملة للولاية والمجتمع بشكل عام . وهناك صعوبات كبيرة وقفت حجرة عثرة نحو الاستغلال الاشل لوسائل النقل ،نذكر بعضها فيما يلي :

1 ـ عدم الاهتمام بالصيانة مع أنها العمود الفقري لوسائل النقل .

2 ـ النقص الكبير في ميدان نقل العمال ؛

3 ـ عدم وجود برنامج يسمح بالتكامل بين وسائل النقل المحلية والوطنية ووسائل النقل بين الدوائر والبلديات.

4 ـ عدم التمكن من مراقبة قطاع النقل .

5 ـ النقص الملموس في خطوط النقل بين :

بوفاريك ـ أولاد يعيش ، بوفاريك ـ بوقرة ، بوفاريك ـ الصومعة، ...

6 ـ عدم الاخذ بعين الاعتبار التوسع العمراني ،وهو ما أدى الى الازدحام والضغط على الحافلات الشيء الذي لحق بها عطبا معتبرا .

وللنهوض بهذا القطاع الحيوي ، يجب الاهتمام بما يلي :

1 ـ الصيانة

2 ـ تأهيل وتأطير اليد العاملة

3ـ الاستغلال الامثل لوسائل النقل من خلال :

ـ دراسة شبكة النقل

ـ دراسة أوقات تنقل المسافرين والعمال

ـ اصلاح الطرق

ـ تنظيم حركة المرور .

.../...

4 ـ واقـع قطـاع الصحـة .

ان وضعية قطاع الصحة في الولاية تتمثل في المستشفيات والعيادات متعددة التقنيات والمراكز الصحية وقاعات العلاج والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم : 10

الهياكل الصحية

الهياكل / المدن	البليدة	بوفاريك	الاربعاء	العفرون	اولاد يعيش (*)	المجموع
1 ـ المستشفيات ـ عدد الاسرة	702	194	318	97	—	1311
ـ عدد الاسرة لكل 1000 ساكن	5٫57	1٫17	1٫66	0٫76	—	1٫94
2 ـ العيادات متعددة التقنيات ـ عدد العيادات	02	01	01	02	01	07
ـ المعدل ل 48000 ساكن	0٫73	0٫29	0٫25	0٫75	0٫82	0٫5
3 ـ المراكز الصحية ـ عدد المراكز	08	08	13	08	03	40
ـ المعدل ل 12000 ساكن	0٫73	0٫58	0٫81	0٫75	0٫61	0٫71
4 ـ قاعات العلاج ـ عدد القاعات	01	21	08	16	01	47
ـ المعدل ل 5000 ساكن	0٫04	0٫63	0٫21	0٫63	0٫08	0٫35

المصدر : — DIVISION DE LA SANTE ET DE L'HABITAT RAPPORT SUR LA SITUATION DE LA SANTE DANS LA WILAYA DE BLIDA 1986..

(*) دائرة أولاد يعيش انبثقت عن التقسيم الاداري الجديد لسنة 1984 ولهذا لا يوجد بها مستشفى .

.../...

وهناك هياكل ساعدة أخرى نوضحها في الجدول التالي :

جدول رقم : 11

الهياكل الساعدة

المدن / الهياكل	عيادات الاسنان الخاصة	عيادات طبية خاصة	الصيدليات العامة	الصيدليات الخاصة
البليدة	14	57	04	17
بوفاريك	09	31	06	09
الاربعاء	18	72	03	13
اولاد يعيش	02	08	01	03
العفرون	12	29	03	08
المجموع	55	187	17	50

المصدر: - ANNUAIRE STATISTIQUE DE LA WILAYA DE BLIDA 1986.

وبالاضافة الى هذه الهياكل هناك هياكل أخرى ، نذكر بعضها :

- مخبران لصنع الاسنان
- 4 مصانع للنظارات ، 3 منها للقطاع الخاص
- مخبران لتحليل الدم أحدهما خاص.

أما وضعية المستخدمين الطبيين والمعدلات الثابتة على مستوى الولاية ، فيوضحها الجدول التالي :

.../...

جـــــــدول رقم : 12

المستخدمـــون الطبيـــون (القطاع العام + الخاص) :

المدن / المستخدمون	البليدة	بوفاريك	الاربعاء	العفرون	اولاد يعيش	المجموع
1ـ المستخدمين الطبيين						
ـ الاطباء	239	70	172	21	69	571
ـ اطباء الاسنان	26	26	39	22	29	142
ـ الصيادلة	25	11	21	03	10	70
2ـ المعدلات على مستوى الولاية						
ـ طبيب لكل 2000 ساكن	3,65	0,84	1,80	0,33	2,36	2,23
ـ طبيب اسنان لكل 5000 ساكن	0,99	0,78	1,02	0,86	2,48	1,05
ـ صيدلي لكل 6000 ساكن	1,15	0,4	0,66	0,14	1,02	0,62

المصدر : - DIVISION DE LA SANTE 1986.

ونشيـــر الـى أن عـــدد الاطبـــاء الاجانـــب بلـــغ 9 منهـم 6 اختصاصين أمـا المستخدمـين شبـه الطبيـين ، بلـغ عددهـم 2015 منهم 3 أجانب وبلـغ مستخدمـي الادارة والمستخدمـين الآخريـن 1228.

وبينـت النشاطـات الصحيـة خـلال سنـة 1986 مايلي :

ـ عدد الايـام التي قضاهـا المرضى بالمستشفيات بلـغ 555242.

ـ عـدد الفحـوص 465481.

ـ عـدد العلاجـات المقدمـة 859991.

ـ عـدد الاشعـة التصويريـة 126139 .

.../...

ان الوضعية الصحية في الولاية عند النظر اليها من ناحية الهياكل والمؤشرات الوطنية ، نلاحظ أنها حسنة،ولكن عند النظر الى تنظيم وتسيير واستغلال هذه الهياكل نجد انها تكشف مشاكل عديدة ، وهو ما أكدته لجان الرقابة التي تكونت بطلب من المجلس الولائي والتي لاحظت في تقريرلها ،النقص في المجالات التالية :

- الاستقبال
- الدوام
- النظافة
- التغذية
- الوقاية
- الاجهزة الطبية والعتاد الصحي
- المخابر والاستعجالات
- الطب الاختصاصي
- الطب الخاص

وعلى ضوء الوضعية المتردية التي آل اليها القطاع الصحي بالولاية ،نرى أنه يجب العمل على تحقيق ما يلي :

- تنشيط المجالس الطبية .
- اعادة النظر في الهيكلة وتوزيع المصالح الاستشفائية بالولاية.
- الاسراع بانشاء قسم للاستعجال وتزويده بالوسائل الضرورية كأجهزة الانعاش والتصوير والتحليل والجراحة الاستعجالية .
- توفير وسائل النقل والاسعاف.
- دعم التخصصات الضرورية للامراض الخطيرة كأمراض الكلى والتحفن والحساسية وأمراض الجلد ،... .

5 ـ واقــع قطــاع السكــن

ان ولايــة البليــدة بموقعهــا الجغرافــي الــذي جعــل منهــا قاعــدة خلفيــة لولايــة العاصمــة وضواحيهــا ، متفتحــة علــى شــرق الوطــن وغربــه وجنوبــه ، ومنطقــة لائقــة للفلاحــة وللتطــور العمرانــي، قــد عرفــت منــذ مطلــع الاستقــلال نمــوا ديمغرافيــا كبيــرا ،وذلــك مــن جــراء الهجــرات الداخليــة المستمــرة التي تعرفهــا الولايــة والنازحــة مــن المناطــق المجــاورة نحــوهــا ،قصــد التقــرب الى مراكــز النشاطــات الاقتصاديــة والحضريــة ، وزيــادة علــى ذلــك ارتفــاع نسبــة المواليــد التي تقــدر فــي الوقــت الحاضــر ، 3,78% وهــي مــن أعلــى النســب الوطنيــة ، ولهــذا تعــرف الولايــة وضعيــة خاصــة مــن حيــث الكثافــة السكانيــة ، بحيــث بلغــت مــا يعــادل 446 ساكنــا فــي الكلومتر المربــع ، الشــيء الــذي أدى بهــا الــى أن تعيش مــدة زمنيــة والــى يومنــا هــذا تخلفــا فــي مجــال السكن والاسكــان.

والجــدول التالــي يوضح وضعيــة السكــن:

جـــدول رقـــم 13:

وضعيـــة السكـــن

نـــوع السكـــن	المساكن المسجلة الى غاية 1986	المساكن المحققة الى غاية 1986	المساكن التي في طريق الانجاز
1 ـ المساكن الحضرية	18592	11666	6926
2 ـ المساكن المدرسية	1615	1361	254
3 ـ المساكن الريفية	7737	4286	3451
بما في ذلك :			
ـ البناء الذاتي	4245	1622	2623
ـ القرى الاشتراكية	1072	1043	29
ـ مساكن الاطارات المسيرة	119	109	10
ـ مساكن الثورة الزراعية	819	819	—
ـ قطاع التسيير الذاتي	1482	693	789

المصدر: - SERVICE DE L'HABITAT, RAPPORT SUR LA SITUATION DE L'HABITAT DANS LA WILAYA DE BLIDA 1986.

ونشيـــر الـــى أن عملية التنـــازل عـــن هـــذه المساكـــن أو التنـــازل علـــى امـــلاك الدولـــة بصفـــة عامـــة ، تمـــت وكانـــت الـــى غايـــة سنـــة 1985 كمـــا يلـــي[1] :

ـ عـــدد الممتلكـــات القابلـــة للتنـــازل قدرت بـ 16509.
ـ عـــدد الملفـــات المقدمـــة للجان الدوائـــر قـــدر بـ 7619.
ـ عـــدد الملفـــات المدروسـة من طرف هذه اللجان 4864.

(1) - SERVICE DU DOMMAINES, RAPPORT SUR LE DESISTEMENT DU BIEN DE L'ETAT 1986.

.../...

- عدد الطلبات المقبولة 4706 .
- عدد الطلبات المرفوضة 86 .
- عدد الطلبات المؤجلة لأسباب مختلفة 400 .
- عدد الطلبات الموجودة قيد الدراسة 2755.
- عدد العقود المحررة 1555 .

ومما يمكن ملاحظته فيما يخص هذه العملية هو أن المساكن الجاهزة لا يوجد إقبال لشرائها .

6- واقع قطاع السياحة

ان السياحة تعتبر وسيلة للترفيه الاجتماعية والثقافية وتتطلب هياكل تجذب المواطنين والسياح بشكل عام والمجموعات المنظمة التي بذلت أثناء المخطط الخماسي الأول ، تمثلت في ثلاث عمليات مهمة وهي إعادة إصلاح المحطة الحموية للشريعة وتزويدها بالنقل عبر الاسلاك الهوائية ، وتتمثل المناطق السياحية في :

- المنطقة الحموية في الشريعة
- منطقة طريق الشفة
- محطة حمام ملوان المعدني
- غابات بوعنان والصومعة
- قمة تمزقيدة .

أما هياكل استقبال السياح والمتمثلة في الفنادق ، تصل طاقتها الى 2844 سرير منها 2651 سرير تعود لمؤسسات وطنية أو من درجة أولى .

والمهـم هـو أن الولايـة تزخـر بمناطـق سياحيـة معتبـرة سـواء المخصصـة حاليـا للسياحـة ، أو المناطـق الأخـرى لكـن الـذي ينقـص هـو الاهتمـام بالسياحـة وجعلهـا قطاعـا حيويـا يوفـر الراحـة للسيـاح ، ويفتـح المجـال أمـام نشـاط اقتصـادي واجتماعـي وثقافـي ، وهـو ما ينقـص فـي الجزائـر بشكـل عـام ، وهـذا يستدعـي اعـادة النظـر واعطـاء الاعتبـار لهـذا القطـاع الـذي تعتبـر أن شروطـه الطبيعيـة متوفـرة .

.../...

المبحث الثاني : واقع التنمية الاقتصادية في ولاية البليدة

1 - واقع التنمية الصناعية

على الرغم من الطابع الزراعي الذي يميز الولاية ،إلا أنها عرفت تنمية هامة في ميدان الصناعة ،وخاصة قطاع الصناعات الخفيفة ، يتمثل واقع التنمية الصناعية فيما يلي :

1.1 - الصناعة المحلية

تشمل الصناعة المحلية مواد البناء ، الخشب ، الصناعة الكيماوية ، الصناعة اليدوية ، والجدول التالي يوضح انتاج هذه الصناعات :

جدول رقم : 14

انتاج الصناعات المحلية

المواد	الوحدة	الانتاج 1985	1986	أهداف سنة 1986
مواد البناء				
- البلاط	م2	82715	82413	110000
- القنوات	م (متر طولي)	3072	43266	75711
- الرمل والحصى	طن	26478	146076	267000
الخشب		—	33282	44528
الصناعة الكيماوية	قارورة	306439	141755	300000
الصناعة اليدوية	م (متر طولي)	31554	55241	62000
صناعة الورق	وحدة	3890939	128810000	125000000

المصدر : - ANNUAIRE STATISTIQUE DE LA WILAYA DE BLIDA 1986.

يتضح من الجدول أن الانتاج المحلي عرف تدهورا وخاصة صناعة النسيج والورق والخشب ، وان معدل استعمال الطاقة

الانتاجية كان على العموم متوسط .

۲۰۱ ـ الصناعة الوطنية

تتشكل الصناعة الوطنية في 24 وحدة انتاجية موزعة على أربعة نشاطات اقتصادية هي : صناعة مواد البناء ، الصناعة الغذائية ، الصناعة اليدوية ، الصناعة الحديدية والالكترونية ، والجدول التالي يوضح انتاج هذه الصناعات :

جدول رقم : 15

انتاج الصناعات الوطنية

المواد	الوحدة	الانتاج 1984	1985	1986	اهداف 1986
مواد البناء	طن				
اسمنت		570183	615762	623465	650000
المواد الحمراء		91939	9723951	106000	79000
		417665	401512	41853	42000
بوركس		117059	10944752	.126012	125000
مواد البلاط		2514905	215368	290416	256000
الصناعات الغذائية					
مواد العجين	قنطار	1492547	1589429	1496576	1433472
العصير	طن	9641	8956,4	11593	18595
المياه المعدنية	وحدة (صندوق)	66900721	55779149	46651338	60623000
والمشروبات الغازية		2993646	39191952	35158079	50922000
الصناعات اليدوية					
النسيج	مل (مترطولي)	8739797	8489711	7208958	7492253
التبغ الشمة	$x10^3$	72371	85539,5	83661	75000
السجائر		2147855	26480408	2520 104	2577104
مواد التأثيث	وحدة أثاث	76630	65583	64049	64370
البيوت الصحراوية	وحدة أثاث	1738	1861	1409	1870
المواد الكيماوية	طن	22087	24895	26910	53244
ـ الصناعة الحديدية والالكترونية					
ـ الهياكل المعدنية		4292	5582	4287	4800
ـ التلفزة (اسود وابيض)	العدد	64272	106313	122458	100000

المصدر : نفس مرجع الجدول السابق .

.../...

يتضح من الجدول أن المواد التي عرفت تطورا في الانتاج تتمثل في :

الاسمنت والمواد الحمراء ، مواد العجين والمشروبات ، النسيج البيوت الصحراوية ، المواد الكيماوية ، التلفزة العادية ،ولم يصل الانتاج الى الاهداف المسطرة لسنة 1986 ،ما عدا بالنسبة لمواد العجين والمواد الكيماوية .

أما أسباب نقص الانتاج فتعود الى :

- قدم التجهيزات حيث لم تلعب دورها كاملا .
- عدم انتظام عملية التموين وانقطاعها في كثير من الاحيان ،وهذا ما أثر على عدم تحقيق الاهداف المسطرة وتلبية الحاجات الضرورية .
- نقص أماكن التخزين ووسائل النقل وضعف وحدات التوزيع . هذه العوامل وغيرها أدت الى عدم تطور هذا القطاع

2 - واقع قطاع التجارة

يتمثل واقع قطاع التجارة في هياكل التخزين والتوزيع ،وهو ما يوضحه الجدولين التاليين :

جدول رقم : 16

هياكل التخزين

الهياكل	الوحدة	وضعية التخزين الى غاية عام 1986
مخازن الحبوب	قنطار	402000
مخازن التبريد	م3	34704
هياكل أخرى	م2	159441
- المغطى منها	م2	84968

المصدر : - SERVICE DU COMMERCE DE LA WILAYA DE BLIDA 1986.

.../...

يبين الجدول ضعف امكانية التخزين وهذا لان الهياكل لم تتوسع، حيث أن وضعية المخازن بقيت كما كانت سنة 1984

جدول رقم 17

هياكل التوزيع

الهياكل	العدد	الوحدة	المساحة المخصصة للبيع	المساحة الاجمالية للتخزين	المبرد من المساحة الاجمالية (م2)
الاروقة	03	م2	4000	2350	490
أسواق الفلاح	12	م2	12415	6273	818
نقاط البيع الاخرى	05	م2	1602	323	-
المجموع	20		8946	1308	18017

المصدر : نفس مرجع الجدول السابق .

يبين الجدول أن امكانيات التخزين ضعيفة وهو ما يؤدي الى اختلال في عملية التموين والتوزيع ،كما تجدر الاشارة ان مؤسسات التوزيع تعرف عدة مشاكل تتعرض لبعضها :

- العجز المالي الذي تعرفه مثلا مؤسسة أسواق الولاية والذي يمثل قيمة 12 مليار سنتيم كسلع غير قابلة للبيع ...الخ .

- ان التنسيق بين المؤسسة الولائية والوحدات يكاد يكون منعدما ، حيث أن الوحدات تتصرف بحرية وعفوية ودور المديرية أصبح شكلي .

- ان الاسواق أصبحت تسعى الى تحقيق المزيد من الربح وفي أغلب الاحيان على حساب صحة المستهلك ،وذلك ببيع

.../...

مواد فاسدة كاليورت ،والاسعار تختلف من سوق لآخر ،ولنفس المادة الصون يغش في الوزن ،حيث اتضح هذا جليا في علب القهوة وصابون الازيس، وهذا يعني غياب المراقبة من طرف مديرية التجارة.

ان ظاهرة البيع الملازم أصبحت معممة في كافة الاسواق حيث أثرت سلبا على القدرة الشرائية للمواطن ،لانها مست المواد الضرورية مثل السميد والحصير والمريسي ...

- تتوفر أسواق الفلاح على مخزون هائل ناتج عن البيع الملازم ، والملح المعطلة ، حيث يحتوي سوق بوفاريك مثلا على 140 جهاز تلفزيون معطل .

- نقص النظافة في الاسواق وغياب بشاشة الاستقبال للمستهلك.

ولتجنب المشاكل السابقة يجب العمل على :

- توضيح دور مؤسسات التوزيع الولائية ومساهمتها في توفير الملح كل حسب اختصاصه حتى يكون هناك تكاملا بينها وبين مؤسسة "أسواق" .

- التحكم في التموين من طرف المديرية العامة والتوزيع العقلاني على الوحدات حسب الكثافة السكانية .

- العمل على احترام الاسعار وتوحيدها .

- تنشيط مصالح ما بعد البيع لتصليح الاجهزة المعطلة المتواجدة في الاسواق والتي تجمد أموالا ضخمة ...الخ .

3 - واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة

ان الحديث عن الفلاحة في ولاية البليدة ، يعكس في الاهمية القصوى التي يتميز بها سهل متيجة ،نظرا لخصوبة أراضيه ومناخه

.../...

المعتـدل وموقعـه الجغرافـي الهـام اضافـة الـى توفـره على ثـروة هامـة مـن الميـاه ، وهـذا مـا جعـل الولايـة تساهـم بقسط هـام فـي تمويـن السـوق المحليـة والوطنيـة بالمنتوجـات الزراعيـة وخاصـة الخضـر والفواكـه علـى اعتبـار أنها متخصصـة فـي هـذا المجـال .

تقـدر المساحـة الاجماليـة للاراضـي الفلاحيـة المستغلة بالولايـة بـ 72212[1] هكتـار موزعـة جغرافيـا علـى السهـل المركـزي للمتيجـة بنسبة 45٪ والسفـوح بـ 11٪ والجبـال 44٪ ، يملـك القطـاع الاشتراكـي منهـا مساحـة تقـدر بـ 52422 هكتـار فـي حـين يستحـوذ القطاع الخـاص علـى المساحـة المتبقيـة ، وهـي 19790 هكتـار يقـع أغلبهـا فـي الجهـة الشرقيـة للولايـة .

أمـا الاراضـي المسقيـة فهـي لا تتعـدى ثلث المساحـة الصالحـة للزراعـة ، حيـث تقـدر بـ 19878 هكتار، يملـك منها القطاع الاشتراكـي 72٪ مـع الاشـارة أن الاراضـي المؤهلـة للسقـي تقـدر بـ 67000[2] هكتار، يصـل عـدد المـزارع الـتي تستغـل أراضـي القطاع الاشتراكي الـى 213 مزرعـة يعمـل بهـا أكثـر مـن 10 آلاف عامـل دائم وحوالـي 6000 عامـل موسمـي . أمـا الاستغـلالات الخاصـة فيصـل عددها الـى 14690 .

ان واقـع القطـاع الفلاحـي تتحـدد مـن التغـيرات التي عرفهـا انطلاقـا من عمليـة اعـادة الهيكلـة ، والتي كانت لهـا نتائـج وانعكاسـات علـى جوانـب مختلفـة نختصرهـا فيمـا يلي ،علـى أن نعـود لهـا فـي الفصـل الخـاص بالانتـاج :

1 ـ أن المعايـير المحـددة لضبط حجـم الوحـدات الانتاجيـة مكنـت مـن انشـاء وحدات متجانسـة لهـا قاعـدة عقاريـة سهلـة التسيـير .

---

(1) - 4ème CONFERENCE NATIONALE SUR LE DIVELOPPEMENT RAPPORT GENERAL DE LA WILAYA DE BLIDA 1986.

(2) المجلس الولائي ،تقرير عن لجنة الفلاحة والتنمية الريفية ، 1986 .

2 ـ عرف نمط الانتاج تغيرات تمثلت في انخفاض زراعة الحبوب الشتوية ، وتوسيع زراعة الخضر والاشجار المثمرة ،بما في ذلك الكروم وتطور معتبر في الزراعة البلاستيكية ، عرف الانتاج النباتي والحيواني والثروة الغابية تدهورا ، حيث لم يصل الى الهدف المحدد .

3 ـ ان الوحدات الانتاجية ، عرفت برنامجا هاما مكن من تزويدها بمختلف الاطارات مثل المهندسين ، التقنيين ، المسيرين ، المحاسبين ، ...الخ وتحسين دخل العمال والاطارات عن طريق رفع نسبة التسبيقات وفتح مناصب عمل جديدة عن طريق انشاء وحدات تحت المجال لتشغيل أكثر من 193 منصب رئيس مزرعة ، 193 محاسب ، ...الخ .

4 ـ ان النتائج المالية بينت عدم التوازن بين التكاليف والمداخيل وهذا يرجع الى عدم التمكن من الوصول الى الانتاج المطلوب، وعلى سبيل المثال طولب من المزارع تحقيق المخطط الانتاجي بالنسبة للمساحة وهذا يعني الاهتمام بالمنتوج مهما كان مردوده معرض للظروف المناخية وغيرها ، ونشير الى أن عدم التوازن لا يرجع الى عدم الاستغلال الاشمل لعوامل الانتاج ، وانما يجب مضاعفة جهود التسيير فيما يخص تقديرات الشغل ، تنظيم الورشات ، الري ، المراقبة ، الاستعمال الافضل للحظيرة ،فعالية استعمال المواد الكيماوية ، الدور الذي يجب أن تلعبه هياكل الدعم والاسناد ...الخ . وهو ما سنتعرض اليه في الفصل الخاص بعوامل الانتاج .

5 ـ أما القطاع الخاص ، فقد استفاد من قروض هامة متوسطة وطويلة الأجل ، تخص العتاد الفلاحي ، البيوت البلاستيكية ، تربية الدواجن ، الري الفلاحي الصغير ، ...الخ . ورغم هذا

.../...

فانه ما زال يعاني من مشاكل تتمثل في عدم التحكم في المساحات وهذا نتيجة غياب طريقة لضبط المساحات وتحديدها من طرف المصالح العقارية، وهذا ما نتج عنه الاستهلاك المتعدد للاراضي الفلاحية وعدم صحة تصريحات الفلاحين وسوء ضبط عملية التأمين ... ، وأيضا عدم التحكم في دمج القطاع الخاص ومتابعته عند اعداد مخططات الانتاج ومخططات التموين والتجهيز ... ، بالاضافة الى عدم معرفة اجراءات الحصول على القروض ، وهذا لأن أغلب الفلاحين يتجاهلون اجراءات منح القروض وهذا يرجع الى ضعف الارشاد الفلاحي بصفة عامة والارشاد المالي بصفة خاصة، وهذا ما أكده الاستقصاء الذي قمنا به مع الفلاحين في دائرة بوفاريك .

وما نلاحظه هو أن وضعية القطاع الخاص فيما يتعلق بالانتاج والمردود أفضل نسبيا من القطاع الاشتراكي ، ولعلّ هذا يعود الى تركيز هذا القطاع على المواد القابلة للمضاربة ، رغم أن هذه الاخيرة لها دور في توجيه الفلاحين الا أن الانتاج عرف تطورا في الخضر وتربية الدواجن ، واستقرار في الاشجار المثمرة وتدهور في بعض الزراعات ، كالزراعة التحويلية .

6 - وبخصوص علاقة المزارع الفلاحية الاشتراكية والمستغلات الخاصة بالمحيط فقد تمّ الوصول الى تحقيق ما يلي :

1 - اعادة هيكلة دائرة التموين وانشاء التعاونية المختصة في التموين حيث بدأت نشاطها سنة 1983 ولها 7 وكالات منتشرة عبر الولاية .

2 - اعادة هيكلة التعاونيات متعددة الخدمات ودمجها ضمن التعاونية الفلاحية المختصة في التموين ، وهذا انطلاقا من سنة 1984 ، وتمّ بيع عتادها الفلاحي عن طريق المزاد العلني لصالح المزارع

الفلاحية الاشتراكية والقطاع الخاص،وتجدر الاشارة أن نسبة معتبرة من عمال التعاونيات متعددة الخدمات لم يتم دمجهم وتشغيلهم وهو ما طرح مشاكل عديدة •

3 — ان مشكلة الاسعار تمت مناقشتها من طرف المنتجين وهياكل التسويق بناء على قاعدة الاسعار المحددة بين وزارتي الفلاحة والتجارة •

4 — تم انشاء ثلاثة تعاونيات مختصة في الاستصلاح والغرس على مستوى الولاية •

5 — ان مسألة التنازل عن الاراضي الفلاحية بالرغم من التعليمات المتعلقة بالحفاظ عليها ،الا أن استهلاكها ما زال معتبرا من طرف كثير من القطاعات،بالاضافة الى الاستيلاء غير الشرعي •

والمهم هو أن هناك جهودا معتبرة بذلت بهدف حدوث التحولات الضرورية التي تتطلبها تنمية القطاع الفلاحي ، ومع ذلك تبقى كثير من الضغوط قائمة سواء المتعلق منها باستغلال وتحسين تطور وسائل الانتاج ، وفعالية مصالح البيئة والري ، وكذا الموارد البشرية قصد السيطرة والتحكم في تكنولوجيات الانتاج الحديثة وأيضا جعل هياكل الدعم والاسناد في خدمة القطاع الفلاحي وهو ما سنتعرض له في الفصل القادم والمتعلق بعوامل الانتاج المباشرة وغير المباشرة والى أي مدى ساهمت هذه العوامل في تنمية وتطور القطاع الفلاحي بالولاية على إعتبار أنه يحظى بالمكانة الاولى مقارنة بالقطاعات الاخرى •

من دراسة واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ولاية البليدة لاحظنا وجود مشاكل عديدة ، لكن ما ينعكس منها على القطاع الفلاحي ، نشير اليه فيما يلي ، وهذا اعتمادا على

.../...

استقصاء قمنا به مع عينة من الفلاحين في دائرتي بوفاريك والاربعاء :

1 — ان توفير السكن عن طريق سياسة القرى الاشتراكية والبناء الذاتي والبناء المخصص لعمال الوحدات الانتاجية ... يضمن استقرارا في اليد العاملة في الريف، وعدم الاهتمام بالسكن يؤثر تأثيرا مباشرا على تنمية القطاع الفلاحي .

2 — ان الاهتمام بالصحة وتوفير العلاج يؤدي الى تطور النشاط الاجتماعي والاقتصادي ، لكن ما لاحظناه هو أن الفلاح مازال يعاني من نقص في الخدمات الصحية ، وهذا راجع لنقص المرافق وانعدام وسائل الانقاذ والاسعاف والرقابة الصحية لعمال القطاع الفلاحي وعائلاتهم . وتبين من طلبات الفلاحين ضرورة توفير الوسائل الصحية وتقريبها منهم تماما كاستفادة عمال القطاعات الاخرى واكدوا أن طب العمل غير متوفر في القطاع الفلاحي .

3 — تعتبر المواصلات شريان الحياة بصفة عامة وميزة من مميزات الرقي الحضاري ، وعلى هذا اعتبر الفلاحون أن المجهودات ما زالت بعيدة عن الاهداف ، وما ظاهرة التغيب عن العمل والتأخر، وعدم تمكن الاطفال والتلاميذ من الذهاب للمدارس والثانويات في ظروف معقولة الا ناتجا عن عدم توفر وسائل النقل والمواصلات .

4 — ان الريف يعرف مشاكل عديدة في ميدان التعليم ، حيث أكد لنا كثير من الفلاحين أن هناك مناطق تفتقر الى المرافق التعليمية ، واذا توفرت فان المعلمين يهربون لانعدام الشروط الضرورية التي تساعد على الاستقرار وانعدام التفتيش ، ومما يطرح بحدة هو مشكل العزلة بين الريف والمدينة ، وعدم التوصل الى تحقيق التوازن الجهوي على مستوى الولاية .

.../...

5 ـ وبخصوص السياحة ، فان الفلاحين وأبنائهم لا يتمكنون مطلقا الاستفادة من المرافق السياحية التي توجد بالولاية ، وهذا لاسباب معروفة ولا تغيب عن البال ، وما أكده لنا الفلاحين ، هو توقيف نشاط المخيمات الصيفية لابنائهم ، وهو ما يتناسب مع وضعيتهم ، رغم أن هذه المخيمات تعتبر احدى الوسائل التربوية والترفيهية لحياة الطفل لما لها من تأثير في تهذيب سلوكه فأين العدالة بين أفراد المجتمع الريفي والحضري •

ولاستقرار اليد العاملة بالفلاحة وتجديد جيل العاملين في هذا القطاع وتطويره يجب توفير الشروط الاجتماعية والاقتصادية وتوحيد الامتيازات بين القطاعات ، وهذا من خلال القيام بما يلي :

1 ـ العمل على تسوية وضعية المتقاعدين والتخفيف من الاجراءات الادارية •

2 ـ توفير طب العمل والرقابة الطبية المستمرة للفلاحين •

3 ـ انشاء مراكز خاصة لتوجيه وحماية الطفولة في الارياف •

4 ـ تعميم المرافق التعليمية وتوفير الشروط الاساسية لاستقرار المعلمين ومضاعفة المراكز التكوينية وانشاء النوادي الثقافية والرياضية والعمل على احياء وتعزيز ميدان محو الامية في الريف •

5 ـ انشاء مراكز الخدمات الاجتماعية (مرافق الاستجمام ، المخيمات ، المرافق الصحية ، •••)

6 ـ انشاء الطرق وشبكة الانارة والغاز في المناطق الريفية وتوفير المواصلات •

7 ـ دعم وتشجيع سياسة القرى الاشتراكية والبناء الذاتي والبناء الريفي بشكل عام •

8 ـ الاهتمام بجوانب الاعلام المختلفة وجعلها تلعب دورها في التوعية بعالم الفلاحة •

•••/•••

9 - التصاديا ، يجب الاسراع في استصلاح الاراضي المهيأة والقابلة للاستصلاح .

10 - توفير المتاد ، مضاعفة مراكز التبريد والتخزين ،تدعيم شبكة توزيع الخضر والفواكه وتكثيف نقاط البيع.

11 - تشجيع الفلاحة البلاستيكية وتدعيم الفلاحين بالقروض.

12 - العناية بالسدود الموجودة والاسراع في انجاز المبرمج منها .

13 - انشاء مراكز التكوين المهني وتشجيع الصناعة التقليدية التي يحتز بها الريف .

14 - العمل على انشاء أسواق على مستوى البلديات،تبيع فيها الوحدات الانتاجية منتوجاتها مباشرة للمستهلك...الخ .

الفصل الثالث :

عوامل التنمية الفلاحية في ولاية البليدة

تتأثر التنمية الفلاحية بجملة من العوامل ، منها ما يعود لاعتبارات طبيعية وجغرافية ومنها ما يعود لاعتبارات بشرية رياديـة ، ومنها ما يعود لاعتبارات تتعلق بالمحيط الاقتصادي الذي تتعامل معه القطاعات الانتاجية ، فما هي هذه العوامل ؟وما هو دورها وأهميتها ؟ والى أي مدى استغلت في تحقيق أهداف التنمية الفلاحية؟

هذه التساؤلات وغيرها ، هو مانحاول الاجابة عليها في هذا الفصل من خلال مبحثين:

الأول: العوامل المباشرة للتنمية الفلاحية .

الثاني: العوامل غير المباشرة للتنمية الفلاحية.

المبحث الأول : العوامل المباشرة للتنمية الفلاحية

1 — العوامل الطبيعية

1·1 — التضاريس

تتميز الولاية بنطاقين أو نوعين رئيسين من التضاريس:

سهل متيجة

يقع سهل متيجة الى الشرق من سهل الشلف ووهران حيث يشرف على البحر المتوسط مباشرة، تحده سلسلة أطلس البليدة من الجنوب ومنطقة زكار الجبلية من الغرب أما في الجزء الشرقي من السهل فتظهر بعض الكثبان الرملية الضيقة التي تفصله عن البحر[1].

يبلغ طول سهل متجة حوالي 100 كلم، أما متوسط عرضه فلا يزيد على 30 كلم[2] وهو حديث التكوين وامتلأ بالرواسب المنحدرة من المرتفعات حتى تكونت به التربة الحمراء والسوداء والتي تعرفباسم تربة البحر المتوسط، وتقطع سهل متيجة أودية تنحدر من هضاب المدية وأطلس البليدة، والذي يهمنا هنا هو سهل البليدة الذي تعتبر أراضيه من الاراضي الخصبة التي انحداراتها ضعيفة وتمثل أحسن تربة في الولاية، تزرع فيها أنواع مختلفة من الزراعات مثل زراعة الخضر ، الكروم ، العلف ، الحمضيات ، الزراعات الصناعية ، الحبوب...

(1، 2) أ ربيع محند بن أرزقي ، انجراف التربة وحمايتها في التل الجزائري
ص70 ، المؤسسة الوطنية للكتاب 1985.

.../...

ومن أنواع التربة في هذا السهل نذكر:

- تربة رسوبية (طمي) ذات لون أ... ر وهشة سهلة العمل وتوجد في منطقة موزاية.
- تربة رملية طينية
- تربة رسوبية تحتوي على احجار تقع بالسفح الجنوبي للمتيجة.

وللمنطقة الغربية (موزاية ، العفرون) ارتفاع ينخفض كلما اتجهنا من الجنوب نحو الشمال (100 الى 50 متر) وفيها انحدارات ضعيفة مما يسبب مشاكل في تصريف المياه ويساهم في ذلك وجودها بالقرب من طبقة مائية جوفية وتزرع فيها الكرم بشكل خاص.

أما المنطقة الوسطى للمتيجة فتشتمل على أراضي ممتازة ذات امكانيات زراعية جيدة ، حيث تتوفر على مصادر هامة من المياه ، وخاصة الآبار والتنقيب ، وتشتهر بزراعة الاشجار المثمرة وتتوفر على حقول هامة جدا من الحوامض.

<u>منطقة الأطلس والسفوح</u> :

تبلغ أعلى قمة في هذه المنطقة علوا مقداره 1600 مترا ، وانحداراتها شديدة أي أكبر من 30٪ وهي معرضة لتعرية شديدة خاصة وأن الصخور المكونة لها من الشست[1] والغطاء الغابي يعتبر ضعيفا أو منعدما ، يبلغ ارتفاع السفوح وحدها ما بين 200 ، 600 متر وتتوفر على ظروف ملائمة للتنمية الفلاحية ، وتتواجد بها

---

(1) نوع من انواع الصخور القليلة المقاومة .

.../...

زراعة الحبوب والعلف وتربية الابقار .

2.1 ـ المناخ

ان الظروف المناخية ملائمة على العموم ،فمتوسط كمية الامطار المتساقطة على السهل تقدر بـ 600 ملم ،وتزداد هذه الكمية من الشمال نحو الجنوب ، حيث تتجاوز في كثير من الاحيان 1000 ملم بالاطلس ،وتزداد سقوط الامطار ابتداء من شهر سبتمبر واكتوبر ، وتبلغ الكمية المتساقطة ذروتها في شهري ديسمبر وجانفي اللذين يشكلان حوالي 30٪ من الكمية المتساقطة سنويا ، وبالعكس فان شهور الصيف (جوان ،جويلية، أوت) تكون في غالب الاحيان جافة .

متوسط الحرارة على العموم ثابت ويتراوح ما بين 11,5 م (درجة مئوية) في الشتاء و 23,5 م في الصيف مع درجات حرارة تبلغ أدناها 5 م في الشتاء و 33 م في الصيف. أما الرياح السائدة فهي جنوبية شرقية وغربية . أما العوائق المناخية فهي البرد (التبريد) ورياح السيروكو التي تهب بمعدل 17 يوما في السنة .

ان المناخ بعناصره المتكونة من الحرارة والضغط الجوي والرياح والرطوبة والامطار ، عامل هام في اضعاف النشاط الفلاحي ، أو تقويته وله تأثيرا بالغا على الانتاج الزراعي والحيواني .

3.1 ـ الارض

يتربع اقليم ولاية البليدة قبل التقسيم الاداري الجديد على

.../...

مساحة تقدر بـ: 1ر3755 كلم² (1) منها 185463 هكتار مساحة اجمالية تابعة للقطاع الفلاحي وتتوزع كالتالي:

جدول رقم: 18

توزيع المساحات	القطاع الاشتراكي (بالهكتار)	القطاع الخاص (بالهكتار)	المجموع (بالهكتار)	النسبة المئوية %
المساحة الصالحة للزراعة	109955	47915	157870	%85
اراضي غير صالحة للزراعة	9353	18240	27593	%15
المساحة الاجمالية	119308	66155	185463	%100

المصدر: - Direction de l'agriculture et de la peche (DAP) Rapport présenté au conseil de coordination de la wilaya de BLIDA, 1984

وتتوزع المساحة الصالحة للزراعة بصفة غير متساوية عبر القطاعات المشروحة كالتالي:

جدول رقم: 19

توزيع المساحات حسب طبيعة الارض	القطاع الاشتراكي (هكتار)	القطاع الخاص	المجموع
اراضي مسقية غير مغروسة	5ر6324	5ر2950	9275
اراضي مسقية مغروسة	16766	1547	18313
اراضي غير مغروسة جافة	5ر62608	5ر37865	100474
اراضي مغروسة جافة	24256	5552	29808
المجموع	109955	47915	157870
النسبة المئوية %	%6ر69	%4ر30	%100

المصدر: نفس مرجع الجدول السابق

(1) هذه المساحة تعبر عن الولاية قبل التنظيم الاداري الجديد (1984) وتعرضنا عمدا لتوزيع الاراضي قبله ثم بعده لان فترة الدراسة تتطلب ذلك.

.../...

يتضح من الجدولان السابقان أهمية القطاع الاشتراكي وضعف نسبة المساحات السقية •

عرف القطاع الاشتراكي عملية اعادة الهيكلة[1] سنة 1981 حيث أصبحت المساحة به تستغل من طرف 461 مزرعة فلاحية اشتراكية منها ثمانية مزارع نموذجية ،تختص كل منها في انتاج معين ، والجدول التالي يبين توزيع المساحات على الوحدات الانتاجية قبل وبعد اعادة الهيكلة :

جدول رقم : 20

توزيع المساحات قبل وبعد اعادة الهيكلة

الوحدات / المساحة (هكتار)	عدد الوحدات قبل اعادة الهيكلة	عدد الوحدات بعد اعادة الهيكلة
0 — 100	47	26
100 — 200	19	129
200 — 300	21	158
300 — 400	40	97
400 — 500	59	27
500 — 600	82	24
المجموع	268	461

المصدر: نفس مرجع الجدول السابق •

يتضح من الجدول تجانس الوحدات الانتاجية أي قاعدتها العقارية سهلة للتسيير بالمقارنة مع الوحدات قبل اعادة الهيكلة ،

(1) من مبادئ • عملية اعادة الهيكلة زيادة الانتاج والتحكم في التسيير والمراقبة واستغلال الامكانيات • • • لكن ترتبت عنها مشاكل عديدة لانها كانت عملية ذات حجم كبير لكن انعكاساتها لم يتم السيطرة عليها ، بالاضافة الى ما عرفته من نقص في الفرات بمياه الري وقلة العتاد وهروب اليد العاملة خاصة المؤهلة ، وعند ما مرت فترة على هذه التجربة من اجل تقييمها جاء نظام المستثمرات الجديدة •

وكذلك تطورت مساحة القطاع الاشتراكي من 101709 هكتار قبل اعادة الهيكلة الى 109055 هكتار بعد اعادة الهيكلة، وهذا ناتج عن ضم أراضي صندوق الثورة الزراعية .

أما بعد التقسيم الاداري الجديد لسنة 1984 فقد أصبح اقليم الولاية يتربع على 1536 كلم² موزعة جغرافيا كما يلي :

- السهل المركزي للمتيجة وتقدر مساحته ب: 695 كلم²
- السفوح 277 كلم²
- الجبال 564 كلم²

والاراضي المخصصة للفلاحة تقدر ب: 78320[1] هكتار منها 72212 هكتار مساحة صالحة للفلاحة ، وهي موزعة على السهل المركزي للمتيجة بنسبة 45٪ والسفوح 11٪ والجبال 44٪ ، والجدول التالي يوضح توزيع الاراضي :

جدول رقم: 21

جدول توزيع الاراضي

القطاعات / المساحة (هكتار)	القطاع الاشتراكي	القطاع الخاص	المجموع
المساحة الفلاحية الاجمالية	53672	24558	78320
المساحة الصالحة للزراعة	51389	20823	72212
المساحة المسقية	17821	2058	19878
الزراعات الدائمة	20578	2820	23398
اراضي غير مستغلة أو غير منتجة	2283	3735	6018

المصدر : - Annuaire STAtistique dela wilaya de BLIDA 1986

(1) D . A . P, rapport sur la situation de l'agriculture 1985

.../...

يتضح من الجدول ،أن القطاع الاشتراكي يملك مساحة صالحة للزراعة تقدر ب:51389 هكتار أي بنسبة 72٪ وتستغل من طرف213 مزرعة فلاحية اشتراكية ، في حين يستحوذ القطاع الخاص على مساحة تقدر ب: 20823 هكتار بنسبة 28٪ تقع أغلبها في الجهة الشرقية للولاية ، وحصة هذا القطاع تقارب28٪.

أما المساحة المسقية ،فان نسبتها ضعيفة ،حيث لا تزيد من 33٪ بالنسبة للقطاع الاشتراكي و 15,7٪ بالنسبة للقطاع الخاص والاراضي غير المستغلة تقدر بحوالي 4800 هكتار بنسبة الثلث للقطاع الاشتراكي وثلثين للقطاع الخاص، وسبب هذه الحالة يرجع الى أن بعض الاراضي مغمورة بالمياه لفترة معتبرة من السنة ،وأيضا الاضطرابات التي تنتج عن تعديل مخططات الانتاج .

الجدولين التاليين يبينان توزيع المساحة الزراعية المستغلة حسب الوحدات الانتاجية ، وحسب قطاعات التنمية الفلاحية:

جدول رقم :22

جدول توزيع المساحات المستغلة حسب الوحدات الانتاجية

المساحات (هكتار) / الوحدات الانتاجية	أقل من 100 هكتار	من 101 الى 200	من 201 الى 300	من 301 الى 400	من 401 الى 500	اكثر من 500	المجموع
عدد المزارع	6	77	73	43	9	5	213
المساحة المستغلة	503	12145,81	18632,90	14587,95	3985,05	2569,62	52442,34

المصدر: - D.A.P, rapport sur larepartition des superficie 1985

.../...

يتضح من الجدول ،أن القطاع الاشتراكي يملك مساحة صالحة للزراعة تقدر ب:51389 هكتار أي بنسبة 72٪ وتستغل من طرف213 مزرعة فلاحية إشتراكية ، في حين يستحوذ القطاع الخاص على مساحة تقدر ب: 20823 هكتار بنسبة 28٪ تقع أغلبها في الجهة الشرقية للولاية ، وحصة هذا القطاع تقارب28٪.

أما المساحة المسقية ،فان نسبتها ضعيفة ،حيث لا تزيد من 33٪ بالنسبة للقطاع الاشتراكي و 15,7٪ بالنسبة للقطاع الخاص والاراضي غير المستغلة تقدر بحوالي 4800 هكتار بنسبة الثلث للقطاع الاشتراكي والثلثين للقطاع الخاص، وسبب هذه الحالة يرجع الى أن بعض الاراضي مغمورة بالمياه لفترة معتبرة من السنة ،وأيضا الاضطرابات التي تنتج عن تعديل مخططات الانتاج .

الجدولين التاليين يبينان توزيع المساحة الزراعية المستغلة حسب الوحدات الانتاجية ، وحسب قطاعات التنمية الفلاحية:

جدول رقم :22

جدول توزيع المساحات المستغلة حسب الوحدات الانتاجية

المساحات (هكتار) / الوحدات الانتاجية	أقل من 100 هكتار	من 101 الى 200	من 201 الى 300	من 301 الى 400	من 401 الى 500	أكثر من 500	المجموع
عدد المزارع	6	77	73	43	9	5	213
المساحة المستغلة	503	12143,81	18632,90	14587,95	3885,05	2669,62	52442,34

المصدر: - D.A.P, rapport sur la repartition des superficie 1985

جـــــدول رقم : 23

توزيـــع المساحـــات المستغلة والمسقيـــة حسب قطاعات التنمية

قطاعات التنمية الفلاحيـــة	البلديات	عدد المزارع	المساحـة المستغلـــة	المساحة المسقيـة
الاربعـــاء	2	26	6055ر36	1635ر70
بوقـــارة	3	34	5261ر08	2111ر22
بئر التوتة	4	33	9211ر90	3737ر57
بوفاريك	3	33	9317ر58	3431ر14
البليدة	6	21	5159ر86	1355ر82
العفرون	4	34	10174ر78	3310ر23
شفـــة	2	32	7241ر78	1844ر15
المجموع	24	213	52422ر34	17425ر83

المصدر : نفس مرجع الجدول السابـــق •

يتضـــح مـــن الجـــدول الاول أن أغلـــب المـــزارع تملـك أقـل مـــن 300 هكتـار وهـو مـا هدفـت اليـه اجـراءات اعـادة الهيكلة أي انشاء وحـــدات متجانســـة لهـــا قاعـــدة عقاريـــة سهلـــة التسييـــر • أما الجـدول الثانـــي فيتضـــح فيـــه ضعـــف المساحـــات المسقيـــة • علـــى الرغـــم مـــن أن نسبـــة كبيـــرة من الاراضـــي غـــير المسقيـــة انفصلـت عـــن الولايـــة بعـد التنظـــيم الاقليمـي الجديـــد •

أمـــا عـــدد الاستغـــلالات الخاصـــة فهـــو 14690 كـــل منهـــا يـــتراوح بيـــن 5 الـــى 15 هكتـــار ، والجـــدول التالـي يوضـــح ذلـــــك •

•••/•••

جـــــــدول رقم : 24

توزيـــــع الاستغـــــــلالات الخاصـــــة

المساحة / عدد الوحدات الخاصة	اقل من 5 هكتار	من 5 الى 10	من 1ر10 الى 20	من 1ر20 الى 50	من 1ر50 الى 100	اكثر من 100	المجموع
عدد الاستغلالات	13506	831	259	93	01	—	14690
المساحة المستغلة	75ر9532	34ر5114	20ر3025	01ر2066	52	—	30ر19790

المصدر: نفس مرجع الجدول السابق •

يبيـــن الجـــدول أن عــــــدد الملكيـات المستغلـــة لا تفـوق علـــى العمـــوم 5 هكتـــار ، وأن 93 فـــلاح فقـــط يملكـــون أكثـر مـــــن 20 هكتــــار ، تجانــــس الملكيـــة يرجـــع فـــي نظـــري الـــى نتائج تطبيـق الثـــورة الزراعيـــة ، حيـــث اجـــراءات التحديـــد والتأميـــم وضعـــت حـــدّا لظاهـــرة الـــلاك الكبـــار[1] •

أ ـ 1 الاراضـــي الصالحـــة للزراعـــة فتنقســـم مـــن حيث نوعيتها الـى :

ـ أراضـــي سقيـــة عاريـــة (غير مشجرة) وتقدر مساحتها بـ: 5245 هكتـــــار وهـــو مـــا يعـــادل نسبـــة 7٪

ـ أراضـــي سقيـــة ومشجرة وتقدر مساحتهـــا بـ: 15662 هكتار ، أي ما يعـــادل نسبـــة 22٪

ـ أراضـــي مشجـــرة وغير سقيـــة ومساحتها 8288 هكتار ، وهـــو ما يعادل نسبـــة 11٪

ـ أراضي غير مشجـــرة وغير سقية ومساحتها تســـاوي 42937 هكتر وتمثل نسبة 60٪ •

---

(1) الملاك الكبار حتى قبل تطبيق الثورة الزراعية لم يكونوا افضل من الملاك الكبار فـــي القطاعات الاخـــري •

•••/•••

نستنتج أن للتشجير أولوية في الولاية، ومع ذلك، فان المساحة المخصصة له اتسعت، ولم تصل بعد الى المستوى المطلوب.

تغطي الاراضي المحروثة 66,7٪ من المساحة الصالحة للفلاحة (60٪ في القطاع الاشتراكي و 88٪ في القطاع الخاص) وتخصص التربة حسب المحاور الكبرى والقابلية، والجدول التالي يوضح ذلك بالنسبة للموسمين 84 / 1985، 85 / 1986:

جدول رقم: 25

استخدام المساحة حسب المحاور الكبرى والقابلية

المواسم الفلاحية / انواع الزراعات	84 / 1985	85 / 1986
الزراعات الكبرى	38,8٪	35,4٪
الخضروات	8,7٪	12٪
المزروعات الصناعية	0,6٪	1,2٪
الاراضي التي استغلالها[1] ضعيف	18٪	18,1٪
المجموع ٪	66,7٪	66,7٪
المساحة (هكتار)	48500	48500

المصدر: - 4^{em} Conference Nationale sur le developpement rapport generale de la wilaya de blida 1986

أما باقي المساحة الصالحة للفلاحة فتتمثل في حقول الاشجار المثمرة بنسبة 26,5٪ والكروم بنسبة 6,8٪ ونشير الى أن القطاع الاشتراكي يملك نسبة 88٪ منها.

(1) يقصد بالاراضي التي استغلالها ضعيف، الاراضي الهامشية، والمحاصرة والمغمورة بالمياه لفترة طويلة من أشهر السنة .

.../...

يتضح من الجدول توجيه المزروعات حسب قدرات المنطقة واستبدال الزراعات الكبرى بزراعة الخضر والزراعات الصناعية .

أما المساحات التي استغلالها ضعيف بقيت على حالها لعدم توفير وسائل تحسين ظروف هذه الاراضي ،وصرف المياه والتطهير ، والمطلوب هو استغلال المساحات الفلاحية وتحسين خصوبة التربة وصيانة البساتين والتحكم في نظام الدورة الزراعية البعلية والسقوية .

ان أهداف استغلال التربة للانتاج النباتي في اطار المخطط الخماسي الثاني مسطرة كما يلي :

- خفض زراعة الحبوب (- 67٪)
- رفع زراعة الاعلاف الخضراء (+ 148٪)
- رفع المساحة الفلاحية الصالحة للبقول الجافة (+ 61٪)
- توسيع المساحات المخصصة للخضر ،خاصة الموسمية منها مع اعطاء الاهمية للخضر ذات الاستهلاك الواسع (+ 23٪)
- توسيع الزراعة البلاستيكية (+ 1345٪)
- تطهير الحقول السقية مع اعادة تكوين حقول الحوامض (+ 13٪)
- توسيع الحقول غير السقية الكائنة في السفوح السفلى (+12٪)
- تطوير المزروعات الصناعية (+ 240٪)
- اجتثاث أشجار الكروم غير المنتجة في السهول وانشاء مزارع جديدة للكروم الخاصة بعنب المائدة .

أما فيما يخص الانتاج الحيواني ،

فان منتوجات الابقار والدواجن والنحل ، يجب أن تتطور كما يلي :

.../...

- بقر حلوب + 20٪
- دجاج خاص باللحم + 9٪
- دجاج منتج للبيض + 91٪
- نحل + 181 ٪

وزيادة على هذا برمجت عمليات توسيع التربية الصغيرة بادماج تربية الارانب (2700 أرنب) والديك الرومي (5800 ديك) •

وبخصوص أهداف الانتاج ،

فبالموازاة مع عملية اعادة تهيئة مخطط استغلال الارض يجب رفع المردود حتى يتم التوصل الى الرفع من الانتاج وهذا عن طريق النظام التالي :

- خضر جافة +90٪
- علف +75٪
- خضر +380٪
- زراعة صناعية +200٪
- اشجار الفواكه +56٪
- الكروم +7٪
- انتاج الحليب +141٪
- لحم +72٪
- بيض +484٪
- عسل +850٪

•••/•••

2 - العوامل البشرية

يقدر عدد سكان ولاية البليدة حسب النتائج المؤقتة لاحصاء سنة 1987 بـ: 699803 نسمة ،وقدرت كثافة السكان بـ: 454 في الكيلومتر الواحد ، بينت احصائيات سنة 1985 أن عدد السكان القادرين على العمل بلغ 131340 عامل ،أما العاملين فعلا فقدّر عددهم بـ: 121933 وهم موزعين على مختلف القطاعات الهامة في الولاية وبالنسب التالية :

- الفلاحة 26٫8٪
- الصناعة 18٫5٪
- البناء والاشغال العمومية 18٫5٪
- الخدمات 36٫2٪

والذي يهمنا هو العنصر البشري في القطاع الفلاحي :

يشكل العنصر البشري القوة المحركة للقطاع الفلاحي الذي يملك 213 مزرعة و 14690 استغلالية خاصة ، يوضح الجدول التالي عدد العاملين الدائمين والموسميين :

جدول رقم : 26

تطور العمال الدائمين والموسميين

السنة / العمال	83 / 1984	84 / 1985	85 / 1986
اليد العاملة الدائمة	10273	10276	10273
اليد العاملة الموسمية	6020	6018	6000
المجموع	16293	16294	16273

المصدر :

- D.A.P , Rapport sur la situation de l'emplois 1986

.../...

أما توزيع العمال الدائمين حسب فئات السن فيظهره الجدول التالي :

جدول رقم : 27

توزيع العمال الدائمين حسب فئات السن

فئات السن / عدد العمال	20 سنة	20– 30 سنة	30– 40 سنة	40 سنة	50 سنة	60 سنة	المجموع
عدد العمال الدائمين لمختلف فروع الانتاج الفلاحي	1328	2548	2175	2288	1208	726	10273

المصدر : نفس مرجع الجدول السابق .

يتضح من الجدول أن نسبة العمال الذين يفوق سنهم 40 سنة معتبرة ، وهذا يطرح مشكلة تعويض العمال المسنين والمتقاعدين باليد العاملة الشابة ، وهذا ما لم يفكر فيه بجد ، أي توفير الشروط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تمكن الشباب من الاندماج في الريف والعمل في القطاع الفلاحي .

وبخصوص التأطير الفني ، فالى غاية سنة 1986 كان تقدير الوظيفية كالتالي :

جدول رقم : 28

جدول(1) التأطير الفني

السنوات / الاطار	1985 / 1984	1986 /1985
المهندسون	154	166
التقنيون	189	188
تأهيلات أخرى	62	67
المجموع	405	421

المصدر

- D.A.P , Rapport sur la situation de l'encadrement da le secteur Socialiste 1986

.../...

ان الاطارات الفلاحية المتخصصة المشار اليها في الجدول تتوزع على الوحدات الانتاجية ، قطاعات التنمية الفلاحية ، مديرية الفلاحة .

وبخصوص التكوين تبذل جهود قصد التحكم أكثر في تقنيات الانتاج ، حيث أن الاعمال التكوينية تمس سنويا ما يقارب 1000 عامل لكل التخصصات ، وهذا من أجل معرفة الوسط من جهة ومعرفة تقنيات الانتاج الحديثة (السقي بالتقطير،حفر الآبار، مكننة الزراعة ، التلقيح الاصطناعي ، انتاج المشاتل ،البذور ...الخ) .

ان الموارد البشرية هامة في القطاع الفلاحي ،لكن هذه الاهمية لا تتحقق الا في ظل رفع مستوى التأهيل والتكوين والوعي ،لأن الملاحظ لحد الآن هو أن سياسة التكوين ركزت على الاطارات العليا وأهملت اليد العاملة المنتجة ،رغم أهميتها ،وهو ما يتطلب اعادة النظر والتركيز في التكوين والتأهيل على مختلف المستويات وفئات العمل ، ونشير الى أن القطاع الفلاحي ،يعرف مشاكل عديدة،فبالاضافة الى نقص مستويات التأهيل والتأطير،هناك ارتفاع مستوى اليد العاملة المسنة ، ونقص اليد العاملة الشابة، وهجرة الاطارات والتقنيين والاعوان المتخصصين ،حيث تقدر عددهم 921 سنة 1986 .

3 ـ العوامل المادية

1 ـ العتاد :

الجدول التالي يبين تطور حظيرة العتاد الفلاحي للقطاع الاشتراكي والخاص :

جدول رقم : 29

جدول تطور حظيرة العتاد الفلاحي

نوع العتاد	1983 / 82			1984 / 83			1985 / 84			1986 / 85			1987 / 86		
				القطاع الاشتراكي	قطاع خاص	مجموع	قطاع اشتراكي	قطاع خاص	مجموع	قطاع اشتراكي	قطاع خاص	مجموع	قطاع اشتراكي	قطاع اشتراكي	مجموع
جرارات ذات عجلات				1019	227	1246	1132	302	1440	1220	357	1577	1314	432	1746
جرارات ذات سلاسل				413	30	443	527	33	560	652	37	689	664	42	706
عتاد الجني				649	29	678	860	79	939	970	220	1190	1015	260	1275
عتاد التخصيب				289	2	261	352	2	354	461	5	466	493	16	509
العتاد الصحي				394	16	410	451	52	513	528	106	634	657	138	795
عتاد النقل				1204	7	1211	1288	11	1299	1393	39	1432	1442	65	1487
عتاد الحرث				2019	142	2161	2324	416	2740	2247	675	3322	2785	854	3639
عتاد متنوع ذو استعمالات مختلفة				167	6	173	309	15	324	441	45	486	484	69	553

يتضح من الجدول السابق أن هناك عجزا في بعض أنواع العتاد مثل :

- الجرارات ذات السلاسل وخاصة من نوع 80 حصان.
- العتاد الصحي .
- عتاد النقل (الشاحنات والسيارات).
- عتاد التخصيب (عتاد التسميد).
- عتاد الحرث، ... .

ومما يلفت النظر هو أن بعض العتاد الجديد معطل، وتبين لنا من خلال استفساراتنا مع عمال بعض المزارع، أن الخلل الرئيسي في هذا العتاد يعود الى المؤسسات التي انتجته مثل بعض التجهيزات التي تستخدم في التخصيب وهي من صنع سوناكوم، وبعض جرارات السلاسل من نوع (OKTOBAR)، مضخات الماء للجرارات ذات العجلات، خلل في علب السرعة للجرارات من نوع (DEUTZ)، ...

وبالاضافة الى ذلك، فان العتاد الذي يملكه القطاع الاشتراكي غير مستغل استغلالا أمثلا، بل أن نسبة كبيرة منه معطلة، في حين أن القطاع الخاص ليس بحوزته عتاد معطل، وهذا ما يدل على اهتمام هذا القطاع بالوسائل التي يملكها، والجدول التالي يوضح ذلك :

.../...

جدول رقم: 30

جدول حظيرة العتاد الفلاحي لسنة 1986

انواع العتاد	المستلم سنة 1986		وضعية العتاد حتى نهاية 1986					
			المجموع		العتاد المستعمل		المعطل	
	القطاع الاشتراكي	القطاع الخاص	القطاع الاشتراكي	القطاع الخاص	القطاع الاشتراكي	القطاع الخاص	القطاع الاشتراكي	القطاع الخاص
جرارات الحرث:								
جرارات ذات عجلات	103	75	1316	432	1179	432	137	00
" سلاسل	3	5	715	42	520	42	185	00
عتاد الجني:	33	48	1061	268	897	268	164	00
منها								
عتاد الحصاد والدرس	6	—	56	—	44	—	12	—
آلات الحرث	215	217	2884	913	2630	913	254	00
جرارات صغيرة	—	—	22	88	21	88	1	00
المضخات	10	28	204	89	115	89	89	00

المصدر: - Annuaire Statistique de la wilaya de blida 1986

ان تحليل وضعية حظيرة العتاد يظهر لنا نسبة كافية من التجهيزات، غير أنه يجب الاشارة الى العمر والعطب والخلل الذي يعانيه قسم معتبر من الآليات الموجودة ، حيث أن 40٪ من الجرارات تعمل منذ أكثر من 8 سنوات ، بالاضافة الى غياب ملموس لوسائل النقل

.../...

والمواصلات ، وبعبارة أخرى من الناحية النظرية (بالنظر الى الارقام) نلاحظ أن نسبة المكننة مرتفعة ،أما على أرض الواقع ،فان الامر مختلف تماما ، حيث أن نسبة كبيرة من المعدات الفلاحية معطلة وغير مستعملة نتيجة عدم الصيانة ، وخاصة الصيانة الوقائية وعدم ملائمة نوعية الجرارات بطبيعة الارض ، ويضاف الى هذا النتائج السلبية المترتبة على حل التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات ، وبيع العتاد الذي كان يساهم بفعالية في الانتاج الفلاحي ، وأن اعادة هيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية نتج عنه ضعف الحظيرة وتنوع عتادها ، وهو ما تسبب في احتياجات كبيرة لقطع الغيار.

وهناك خلل في برمجة وصول توزيع العتاد ولا سيما الثقيل منه كالجرارات المجنزرة ،وأيضا العتاد غير الصالح والذي ما يزال ماثلا رغم اجراء عملية حصره وبطلان فعاليته ، حيث يعتبر عبئا ثقيلا على المزارع ، ولم تجد له مخرجا لحد الآن .

وعموما أن المشاكل التي يعرفها القطاع الفلاحي في ميدان العتاد ، تتمثل فيما يلي :

1- نقص الالآت الكبيرة لتقليب الارض.
2- نقص الالآت الخاصة بأدوية الحواسر .
3- العجز الكبير في قطع الغيار وتزايد العتاد المطلوب.
4- ضعف التكوين والارشاد المتعلق بتسيير الحظائر.
5- ضعف الصيانة حيث تفتقر الوحدات الانتاجية الى مرافق الصيانة وذوي الخبرة والاختصاص.

.../...

ودور الصيانة لا يتمثل الا في الامور البسيطة جدا كتنظيف الآلات وتشحيمها ودهنها .

6 - نقص العتاد الفلاحي المتخصص كآلات الغرس والجني والحصاد ونشر الاسمدة ...الخ .

2 - المياه والرّي

ان حاجة الفلاحة والقطاعات الاخرى الى المياه كثيرة والمشاكل المترتبة عن نقصها وعدم استغلال مصادرها يحول دون تحقيق التنمية في الولاية ، وعلى الخصوص التنمية الفلاحية، ولهذا ارتأينا أن نتعرّض الى وضعية المياه والرّي قبل وبعد التقسيم الاداري الجديد (1984) ذلك لأنّ ولاية البليدة حاليا لا تضم تيبازة وبومرداس.

2.1 - وضعية المياه والري خلال فترة المخطط الخماسي الاول[1]

تعرف ولاية البليدة احتياجا هاما من المياه لكل القطاعات ، فيما يخص المياه الصالحة للشرب ، نجد أن الكثافة السكانية وأهمية المراكز الحضرية والنمو الديمغرافي وعدم استغلال مصادر المياه الموجودة والبحث عن مصادر أخرى... كل هذه العوامل تؤدي الى الاستهلاك الشديد للمياه ، ولهذا ارتفعت الحاجيات بشكل حاد ، حيث ازدادت من 246[2] هكم^3 سنة

---

(1) وضعية المياه والري قبل التقسيم الاداري الجديد يصادف مرحلة المخطط الخماسي الاول .

(2) 1 هكتومتر مكعب (هكم^3) = $(100)^3$ م^3 = 1000 000 م^3

246 هكم^3 = 246 مليون م^3 .

.../...

1979 الى 437,8 هكم^3 سنة 1984 ،أما الامكانيات المعروفة والتي تتمثل بشكل أساسي في المصادر الجوفية ،فلم تزد عن 239 هكم^3 . والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم: 31

جدول تطور الحاجيات والامكانيات حسب توقعات المخطط الخماسي الأول .

الوحدة هكم^3

نوع المياه	الامكانيات		تطور الحاجيات حسب توقعات المخطط					
	المصادر الجوفية	المصادر السطحية	1979	1980	1981	1982	1983	1984
مياه الشرب	60	6,5	44	55	65	73	78	82
مياه السقي	132	30,5	195	213	250	280	310	346
المياه المخصصة للصناعة	8	2	7	7,5	8	8,5	9	9,8
المجموع	200	39[2]	246	275,5	223	361,5	317	437,8

المصدر :
- Service de Planification, plan Quinquennal de developpement (1980 - 1984).

ان المساحة المخصصة للسقي في الولاية تقدر ب: 134500 هكتار من بينها 104500 هكتار للنجمة و 30000 هكتار للمواحل ، هذه المساحة (الكلية) تحتاج الى 538 هكم^3 سنويا لسقيها ، ونظرا لأهمية برنامج السقي فان الحاجيات من المياه ظلت تتزايد من سنة لاخرى ، حيث ازدادت خلال الفترة 79 / 1984 من 195 هكم^3 الى 346 هكم^3 أي بزيادة مقدارها

(2) ان 39 هكم^3 من المياه السطحية المذكورة تمثل في الحقيقة امكانيات التعبئة الموجودة والتي لا تمثل سوى 8,5% من امكانيات الولاية من هذه المصادر .

.../...

77٪ غير - ان الزراعة لم تتحصل على سوى 162,5 هكم³ كمعدل سنوي ، وفيما يخص المياه الموجهة للصناعة فان تحقيق بعض الوحدات الصناعية في الولاية أحدث توترا في بعض المناطق حيث أن المستوى العالي للاستهلاك والآتي من المياه الجوفية كان على حساب المياه الصالحة للشرب ومياه السقي ؛ بالإضافة الى ذلك نلاحظ أن 25 هكم³ تستغل عن طريق التنقيب (مزافران 1 ، 2 ، الشبلي) وهذا لفائدة الجزائر العاصمة ؛ وللتخفيف من حدّة مشكلة نقص المياه يجب الاتجاه نحو الاستغلال السريع والمكثف للمياه السطحية ، لأنّ المياه الجوفية أغلبها غير مستغل ؛

بخصوص المصادر الجوفية فان حجمها يقدر بـ: 200 هكم³/ سنة منها 60 هكم³ (30٪) موجهة للشرب ، 132 هكم³ (66٪) موجهة للفلاحة ، 8 هكم³ (4٪) موجهة للصناعة ؛

أما المصادر السطحية ، فان مساهمتها السنوية المتوسطة تقدر بـ: 460 هكم³ منها 360 هكم³ بحوض مزفران ، 100 هكم³ بالاودية الاخرى ، ان الكمية المستغلة (المعبأة) بالنسبة لهذه المصادر تبقى ضعيفة جدا ، اذ مجموع 39 هكم³ سنويا يوجه 6,5 هكم³ (16٪) لمياه الشرب ، 30,5 هكم³ (78٪) للزراعة ، 2 هكم³ (6٪) للصناعة ؛

بخصوص الامكانيات أو القدرات المعبأة خلال مدة المخطط الخماسي الاول ، فقد بذلت مجهودات كبيرة لتغطية الحاجيات من الماء الصالح للشرب والماء الموجه للسقي وهذا من خلال أعمال التعبئة المتخذة خلال هذه الفترة وتركزت هذه الاعمال على التنقيب ، حيث تحقق 147 نقب خلال المخطط

.../...

منهـا 25 سنـة 1984 ، وجهـت 88 نقـب للشـرب و 59 نقـب للسقـي بقـدرات تعبويـة 7ر19 هكم^3، 37ر35 هكم^3 علـى التوالـي :

ان القـدرات أو الامكانيـات الكليـة للميـاه المعبـأة خـلال فـترة المخطـط بلـغ مجموعـا 5ر74هكم^3 وقياسـا بالهـدف المسطـر في المخطـط وهـو 5ر83 هكم^3 كانـت نسبـة التحقيـق حوالـي 89٪ ، وكانـت خـلال هـذا المخـطط القـدرات المعبـأة والموجهـة للسقـي والشرب 90٪، 87٪ علـى التوالـي ، ومـن المشاكـل التي حالـت دون الوصـول الـى تحقيـق الاهـداف المسطـرة ما يلـي :

- العجـز المتواصـل فيما يخـص تعبئـة الميـاه السطحيـة.
- ضعـف وسائـل الانجـاز بالنسبـة للبرامـج المسطرة .
- عدم وجود هياكـل عمليـة لتسييـر واستغـلال الامكانيات المتوفرة بشكل أمثل .

2.2 - وضعيـة الري الفلاحـي بعد المخـطط الخماسي الاول

يتضمـن سهـل متيجـة كميـة هامـة مـن الميـاه الجوفيـة الـتي تأتـي مـن الامطـار بنسبـة 60٪ ومـن تسـرب ميـاه المجـاري المائية الاتيـة مـن الجبـال ، وقـدر حجـم المصـادر المستعملـة مـن المياه بـ: 190 هكم^3 سنويـا ومتطلبـات السقـي والصناعـة أدى الـى استغـلال الميـاه الجوفيـة ، أمـا الميـاه السطحيـة فـان أغلبهـا لـم يكـن مستغـلا قبـل سنـة 1985 ، غـير أن انجـاز سـد المستقبـل (سـد منطقـة متيجـة الغربيـة) وسـدود صغـيرة أخـرى ضاعـف مـن كميـات الميـاه السطحيـة المستغلـة ، حيـث ارتفـع حجمهـا نسبيـا ، وأصبحـت المساحـة المسقيـة للقطـاع الفلاحـي تقـدر بـ: 19878 هكتار سنـة

.../...

1986 منها 2007 هكتار يعود للقطاع الخاص ، لكن المساحة الكلية المسقية بصورة كافية ومنتظمة لا تزيد عن 12800 هكتار ونتيجة الاستفادة من القروض الموجهة لاستغلال النقب، تم تجديد 66 نقطة ماء وأعيد تشغيلها ،وهو ما أدى الى ارتفاع المساحة المسقية بشكل كافي الى 14200 هكتار سنة 1987 ، ورغم هذا فان المساحات المسقية ما زالت ضعيفة وهو ما أدى الى الانطلاق في عملية تتمثل في 2000 متر لفائدة المزارع الفلاحية الاشتراكية ، وتعبئة المصادر الجديدة ابتداء من المياه السطحية بواسطة السدود الصغيرة .

وقد بوشر في تنفيذ 7 مشاريع تقدر طاقتها بـ: 90 000 م^3 ومن المقرر أن تتم الاستفادة من سدين سنة 1987 على أن تكون 4 سدود أخرى جاهزة خلال السنوات المقبلة .

وبخصوص سد متيجة الغربية فان تنفيذ الاشغال التي تطمح الى سقي 8000[1] هكتار تتواصل بانتظام ويتوقع أن يزود الموسم الفلاحي 87 / 1988 بالمياه حتى يتم سقي 2300 هكتار كمرحلة أولى .

ان نقص المياه أثر على الوحدات الانتاجية ،حيث أصبحت تستغل المساحات غير المسقية في زراعة الحبوب والكلأ مع العلم أن هذا النمط الزراعي مخالف لطبيعة التربة باعتبار أن الولاية متخصصة في انتاج الخضر والفواكه،

---

(1) D.A.P ,Rapport sur la situation del'ydraulique 1986

ورغم أن الولاية تتمتع بأودية كثيرة غير مستغلة مثل ساقية حمام ملوان ،وادي جمعة بالاربعاء ، وادي شفة ، وادي سيدي الكبير ... لكن هذه الاودية أصبحت فرضة لتصريف المياه القذرة ،بدلا من اصلاحها وتهيئتها لكي يستفاد منها في عملية السقي ، وتجدر الاشارة الى أن الآبار التي تمتلكها الوحدات الانتاجية عددا كبيرا منها غير مستغل(1)

ان صيانة وتحسين امكانيات الارض ينتج عنه ضرورة ادخال برنامج يسعى في المدى القريب أو المتوسط الى أصلاح وتجديد شبكات التطهير وتصريف المياه من بعض مناطق الولاية خاصة حوض متيجة ، صيانة الآبار ، ... وحسب اطلاعنا فقد التزمت الولاية بدراسة برنامج يمكن من زيادة قدرات الري والعمل بالاجراءات الوقائية التي أخذت من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ، والتي تهدف الى حماية الاراضي وصيانتها ، ووضع حد لما تلتهمه مشاريع البناء واحترام المخططات العمرانية .

نستنتج مما سبق أن مشكلة الري صعبة وويصة الحل ، نظرا للاحتياجات الكبيرة والمتزايدة من جهة وضعف استغلال المياه الجوفية والسطحية وضياع كميات هائلة من مياه الأمطار والاودية والشعاب من جهة أخرى ، ورغم

---

(1) من مجموع 1281 بئر يملكها القطاع الاشتراكي يستغل فقط 715 بئر .

.../...

المجهودات المبذولة لتحسين وضعية الري ،فان المشكل ما زال مطروحا بحدّة ، وهذا نظرا للمساحة المتواضعة التي تسقى من مياه السدود والحواجز المائية ، وما يزيد المشكلة حدّة هو أن الولاية تشتمل على وديان وشعب منحدرة من الاطلس البليدي وترمى بمياهها الى البحر والاودية الكبيرة ، بينما المنطقة في حاجة ماسة الى المياه ، رغم أن امكانية استغلال هذه المياه ومياه السدود الصغيرة والحواجز المائية متوفرة ، وقد انطلقت الاشغال بخصوص هذا الموضوع ، ولكن ليس بالجدية المطلوبة .

والمفروض يجب وضع خطة محلية مطابقة للواقع ،تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي والاجتماعي .

ان نقابات الري الموجودة ،ليس لها أي فعالية تذكر بالاضافة الى التأخر الحاد لبعض المشاريع المبرمجة كساقية وادي حمصة ، وعدم استغلال المحطات القديمة لتصفية المياه القذرة ، وهناك بعض المحطات الجديدة التي مرّت بمرحلة دراسية ولا تزال تنتظر الانطلاق في الانجاز كمحطة الصومعة ، .

والنتيجة التي يمكن استخلاصها هو أن حاجة الفلاحة والقطاعات الاخرى للمياه كبيرة جدا ، وهذا لا يتحقق الا من خلال سياسة جديدة تهدف الى تدعيم شبكة السدود والآبار والتحكم في مياه الامطار ومحاربة الرواسب والانجراف والجفاف .

.../...

المبحث الثاني :

العوامل غير المباشرة للتنمية الفلاحية

1 - هياكل الدعم والاسناد

ان الانشغال بالميدان الفلاحي رافقه انشاء هياكل ومؤسسات وطنية من أجل تدعيم القطاع الفلاحي وتوفير عوامل الانتاج ، وانطلاقا من أهمية هذه الهياكل عرفت عدة مراحل رافقت تطور القطاع الفلاحي والتي تميزت بانشاء : الديوان القومي للاصلاح[1] الزراعي (63 - 1966) ، المديريات[2] الفلاحية الولائية (مابعد 1966) ، الهياكل الفلاحية المتخصصة[3] (ما بعد 1969) ، الهياكل القاعدية لتدعيم الثورة الزراعية[4] (ما بعد 1974) وكان الغرض من انشاء هذه الهياكل تقديم خدمات للقطاعات الانتاجية ، الا أن دورها الايجابي لم يتحقق

---

(1) نشأ هذا الديوان في 1963/3/18 حيث كانت حاجة القطاع الفلاحي ملحة الى هيكل متخصص لاسناد القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومهامه متعددة :
أنظر: محمد بلقاسم حسن بهلول " الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ اعادة تنظيم الاقتصاد الوطني " ، ص 103
المؤسسة الجزائرية للطباعة 1984 .

(2) ولها هياكل ادارية عبر الدوائر والبلديات تشرف على شؤون تدعيم القطاع الفلاحي الاشتراكي وتطوير الفلاحة بصفة عامة وهذا في اطار الصلاحيات التي اعطيت للولايات في تسيير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية .

(3) ومن أمثلتها :الديوان القومي للعتاد الفلاحي ، التسويق ، اغذية الانعام ، الحبوب ، الحليب .

(4) يقصد بالهياكل القاعدية للثورة الزراعية : التعاونيات متعددة الخدمات ، التعاونيات الولائية للخضر والفواكه .

.../...

حيث غلب عليها الطابع التجاري ،وهو ما أكد في كثير من اللقاءات التي جمعت ممثلي هذه الهياكل والاطراف الاخرى ، وقد أبرزت الوحدات الانتاجية النقص في العتاد ، الصيانة ، التموين ... وهو ما أدى الى اصلاح الهياكل المشار اليها ، وأصدرت اللجنة المركزية في دورتها الثالثة سنة 1980 لائحة تلزم فيها المجلس الشعبي الوطني والحكومة والاتحاد الوطني للفلاحين بالبحث من انماط التسيير الاكثر ملائمة مع الواقع ،الشيء الذي أدى بعد ذلك الى دمج واعادة الهيكلة بغرض تحقيق الاهداف[1] التي لم يتم التوصل اليها وتفادي النقائص[2] التي كانت مطروحة ، ونشير الى أن نقائص جديدة تولدت نتيجة هذا التنظيم ،وهو ما يصعب القضاء عليها لأنها مرتبطة بالتنمية الفلاحية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، وهو ما تعرضنا له في أكثر من موضع في هذه الدراسة .

---

(1) تتمثل اهداف اعادة الهيكلة في : تطبيق سياسة اللامركزية ، تحقيق التنسيق والاتصال بين المنتجين وهياكل الدعم ،تقريب الهياكل من المنتجين ، منح حرية المبادرة للوحدات الانتاجية ومعالجة مشاكلها على المستوى المحلي ...الخ .

(2) لم يتم بصورة جدية تفادي النقائص التي كانت مطروحة والتي تولدت عن حل التعاونيات الفلاحية متعددة الخدمات قبل عملية الحرث ، الحصاد ،الدرس ، الحش ،التسويق ، العراقيل البيروقراطية وتدخل الوصاية ،...الخ .

.../...

2 — هياكل الدعم والاسناد في ولاية المدية

1•2 — الهياكل الموجودة قبل اعادة الهيكلة

تنقسم هياكل الدعم والاسناد الموجودة على مستوى الولاية قبل اعادة الهيكلة الى ثلاثة أنواع هي :

- التعاونيات
- الدواوين
- المعاهد

1•1 — التعاونيات

وتتمثل في :

تعاونيات الانتاج النباتي ، وتشمل وحدتين هما :

- مشتلة الاشجار المثمرة
- وحدة انتاج المحاصيل الصناعية •

تعاونيات الانتاج الحيواني ،وتشتمل على ثلاثة وحدات هي :

- تعاونية تربية النحل
- تعاونية تربية الدواجن
- تعاونية تربية الانعام

.../...

تعاونيات التموين والانجاز وتشتمل على تعاونيتين هما :

- التعاونية الفلاحية المتعددة الخدمات على مستوى البلديات
- الشركة الجزائرية للاحتياط .

تعاونيات التسويق وتشمل :

- التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه .

1.2 - الدواوين

دواوين الانتاج النباتي وتشمل :

- الديوان الوطني للحبوب
- الديوان الوطني لتسويق الخمور
- الديوان الجهوي لمنتوجات الزيتون .

دواوين التموين والتسويق وتشمل :

- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي
- الديوان الوطني لتسويق الخضر والفواكه

1.3 المعاهد

معاهد الانتاج الحيواني وتتمثل في :

- المعهد الوطني للحماية الحيوانية
- معهد تنمية تربية الابقار
- معهد تنمية تربية الحيوانات الصغيرة
- المعهد الوطني لتنمية تربية الخيول

.../...

معاهد الانتاج النباتي وتتمثل في :

- المعهد الوطني للاشجار المثمرة
- المعهد التكنولوجي الفلاحي المتوسط

ويشمل ملحقة للتكوين المهني الفلاحي .

2.2 - الهياكل التي أنشئت بعد عملية اعادة الهيكلة

تتمثل الهياكل الجديدة التي أنشئت على مستوى الولاية بعد عملية اعادة الهيكلة فيما يلي :

- تحويل الهياكل الموجودة

حولت التعاونيات الفلاحية متعددة الخدمات تحويلا جذريا وكذلك الشركة الجزائرية للاحتياط وأدمجت كلها في تعاونية واحدة هي التعاونية الفلاحية للخدمات والتموين والاحتياط والتي توجد مديريتها على مستوى الولاية ، ولها وكالات عبر الدوائر ونقاط بالبلديات . أما هياكل التسويق التي كانت تابعة للقطاع الفلاحي حولت الى مديرية التجارة نتيجة تحويل الوصاية من وزارة الفلاحة الى وزارة التجارة .

- انشاء تعاونيات جديدة

انشئت تعاونيات جديدة ودعمت ماديا وفنيا ووضعت في خدمة التنمية الفلاحية ومن هذه التعاونيات ما يلي :

.../...

- تعاونية صناعة البيوت البلاستيكية
- تعاونية السقي والاستصلاح الريفي (1)
- التعاونية الفلاحية لتهيئة التربة والغرس
- البنك الفلاحي للتنمية الريفية
- التعاونيات الفلاحية للمحاسبة والتسيير

أما هياكل الدعم والاسناد التي كانت موجودة قبل اعادة الهيكلة وغير المذكورة ضمن الهياكل الجديدة فمازالت مستمرة .

وأما على المستوى الجهوي فهناك بعض الهياكل الموجودة والتي كان تسييرها يتم على الصعيد الوطني ثم تحول الى المستوى الجهوي ونذكرها فيما يلي :

- الديوان الجهوي لتربية الدواجن المنبثق عن اعادة هيكلة الديوان الوطني لاغذية الانعام .
- الديوان الجهوي للحوم المنبثق أيضا عن الديوان الوطني لاغذية الانعام .
- الديوان الجهوي للحليب المنبثق عن الديوان الوطني للحليب .

تعرف هياكل الدعم والاسناد بعض الصعوبات والعراقيل في أداء المهام الموكلة اليها ، وهذا بحكم العلاقة التعاملية المزدوجة مع المزارع الفلاحية الاشتراكية ، ونذكر من بين هذه الهياكل :

---

(1) حولت هذه التعاونية الى ولاية تيبازة .

.../...

1 - مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي

ان الاستعمال غير العقلاني للعتاد الفلاحي بالمزارع نتيجة عدم ملائمته مع نوعية التربة وطبيعة النشاط يشكل أحدى الصعوبات التي تعرفها هذه المؤسسة ، حيث زادت هذه الظاهرة من احتياجات الوحدات الانتاجية الى قطع الغيار وارتفاع طلبات تدخلها للتصليح ، خاصة وأنها تعاني من عدة نقائص تحول دون قيامها بمهامها على الوجه الاكمل ، ونذكر منها :

1.1 - قلة الميزانية المخصصة لتسييرها :

- ضعف في تتبع الحظيرة نتيجة قلة الامكانيات المتاحة .
- ضعف التدخل السريع أثناء الحملات السريعة حيث أن وجود أربع ورشات متنقلة على مستوى الولاية ، جد غير كاف ، اذا ما قورن بالاحتياجات .
- ضعف التكوين والارشاد المتعلق بتسيير الحظائر وصيانة العتاد نتيجة قلة الامكانيات المادية والبشرية خاصة المؤهلة منها .

2.1 - عدم تلبية كل الاحتياجات من العتاد ، حيث أن الشركات الوطنية تعمل على توفير أنواع من العتاد وأصبح الطلب عليها جد ضئيل نتيجة وصولها الى تغطية احتياجاتها منه كالجرارات الطاطية ، بينما تبقى

.../...

الانواع الاخرى غير متوفرة مثل العتاد المتخصص وعتاد السقي .

2 - التعاونية الفلاحية المتخصصة في تربية المواشي :

تعرف هذه التعاونية بعض الصعوبات في أداء مهامها نذكر منها :

- صعوبة تلبية الاحتياجات من قطعان البقر التي تقدر بحوالي 2000 رأس منها 500 مخصصة لاعادة ملأ الاسطبلات التي تم استعاد الابقار المصابة بمرض السل ،وتكمن صعوبة التزود بالعدد الكافي من الحيوانات في اضطراب السوق الخارجية .

- ضعف التنسيق مع الدواوين الوطنية ،حيث تقوم هذه الاخيرة باعداد برامج دون مراعاة المشاكل التي تعرفها التعاونيات ،الامر الذي يجعلها تنحرف عن مهامها الحقيقية لتصبح هيكلا للتسويق فقط.

- عدم تخصص الوحدات الانتاجية في التربية ، يجعل مهام التعاونية في المتابعة الفنية صعبة للغاية كما أن لجوء بعض المزارع الى ممارسة أنواع من التربية التي تتطلب أقل جهد وتضمن أكبر ربحا ، مثل سعيها الى تسمين العجول وابتعادها عن تربية الابقار الحلوب يتنافى وبرامج التنمية التي تسعى التعاونية الى تحقيقها .

- نقص الارشاد بالنسبة للمشرفين على التربية بالمزارع يحول دون تطبيق القواعد الفنية الحديثة في تربية ومتابعة القطعان .
- قلة الاطارات المتخصصة في الصحة الحيوانية .

3 - التعاونية الفلاحية المتخصصة في الزراعات الصناعية

ان الشكل الاساسي الذي تعاني منه هذه التعاونية هو قلة طاقة استقبال وحدات التحويل ، الأمر الذي يؤدي غالبا الى ضياع الانتاج المخصص لهذا الغرض أو تسويقه للاستهلاك المباشر ، كما أن تنمية هذا النوع من الزراعات مرهونا بمدى طاقة استقبال وحدات الصناعات الغذائية ، اضافة الى ذلك عرفت هذه التعاونية عدة تأخرات في تزويد المزارع بالشتلات والبذور في الاوقات المناسبة وينعكس هذا على مردودية المحاصيل ، كما أن قلة الالتفاف الى الجانب التقني أعطى نتائج غير مرضية ، كعدم مراعاة نوعية الاراضي التي تزرع بها هذه المحاصيل .

4 - تعاونية الخضر والفواكه

تساهم هذه التعاونية بصورة فعالة في تصريف وتسويق منتجات المزارع الفلاحية ، الا أنها تعرف هي الاخرى بعض النقائص التي تمنعها من التحكم أكثر في العمل الموكل اليها ، نذكر منها :

- نقص وسائل النقل خاصة السيارات الخفيفة التي تمكنها من الزيارات الميدانية لمعاينة الانتاج .
- نقص أماكن التخزين ووسائل التبريد .
- ضعف طاقة الاستقبال من وحدات التحويل ، الامر الذي يسبب في غالبية الاحيان ضياع السلع الناتجة عن عملية الفرز .

5 - الديوان الوطني للخضر والفواكه

المهمة الموكلة لهذه المؤسسة ، تعتبر من أبرز المهام المسندة لهياكل الدعم والاسناد ، ونظرا لمهمتها في تسويق وتصريف المحاصيل الزراعية بطريقة تضمن التوازن في السوق والحفاظ على القدرة الشرائية ، يجب أن تتوفر بها امكانيات مادية وبشرية ، وهو ما يشكو منه هذا الديوان ، بالاضافة الى نقائص أخرى ، نذكر من أهمها :

- عدم احترام العقود المبرمة مع الوحدات الانتاجية ، الامر الذي يسبب في كثير من الحالات التأخر في الجني وضياع المحصول ، ويرجع ذلك الى :
  - قلة وسائل النقل نظرا لارتفاع نسب التعطل وانعدام الصيانة .
  - قلة وسائل التعبئة .
- انعدام مراكز الاستقبال وضعف طاقة التخزين
- تراكم المنتجات داخل المخازن ، نتيجة عدم وجود مخطط للتوزيع قبل بداية الجني خاصة

.../...

جني الحضيات والطماطا والخضر والفواكه الصيفية

- قلة وسائل التبريد والتكييف .

ان النقائص التي تعرفها هياكل الدعم والسناد ،يمكن تجنب البعض منها عن طريق تحقيق ما يلي :

- مضاعفة جهود التكوين التقني بالاطارات الفلاحية وتدعيم هياكل الاسناد والمزارع على المستوى المحلي وخاصة الولايات النائية بالاطارات الفنية الكفأة .

- توسيع مشاركة الفلاحين المنتجين في مختلف الهياكل .

- جعل هياكل الدعم والاسناد طرف مسؤول في النتائج المحققة على مستوى المزارع ، للقضاء على أشكال التقصير والاهمال أو التنصل عن المسؤولية .

- منح المزارع الاشتراكية الفلاحية حرية التصرف المالي وفق نظام قانوني ملائم .

.2 - الارشاد الفلاحي

يعني الارشاد الفلاحي الطرق العلمية والفنون العصرية التي يعتمد عليها الفلاحون وقطاعات الانتاج في ميدان الانتاج الفلاحي، اذ أن هذا الاخير كان ومازال يرتبط بهذه الطرق والفنون . وقد تعثر الارشاد الفلاحي في الجزائر ومازال في مراحله الاولى .

يوجد بوزارة الفلاحة هيكل الارشاد الفلاحي ،يعمل منذ الاستقلال مع بعض التعاونيات ، لكن دوره ضعيفا ،ويرجع

السبب الى عوامل شتى أهمها عدم وجود تنسيق بين مختلف الهياكل[1] وعدم ادراج الارشاد الفلاحي بصورة جدية في سياسة التنمية الفلاحية ، وقد بينت الدراسات التي قامت بها وزارة الفلاحة أن هذه الهياكل رغم تعددها مازالت لا تفي بحاجيات القطاع الفلاحي ، نظرا لقلة الاطارات المدربة في هذا الاختصاص ، مع النقص الكبير في الامكانيات التي يعتمد عليها الارشاد الفلاحي .

وللنهوض بهذا القطاع الحيوي ودوره في التنمية الفلاحية يجب العمل على تحقيق ما يلي :

- انشاء مصلحة بوزارة الفلاحة أو عناية واهتمام المصلحة الموجودة بهذا النشاط والسهر على تنظيمه وضبط برامجه ومتابعة نشاطه ومده بالامكانيات اللازمة .
- تنظيم دورات تدريبية تمكن القائمين بهذه المهمة من الفهم الصحيح لدورهم وتلقينهم الطرق السليمة .
- تنظيم هياكل الارشاد مع توضيح دور كل هيكل وابراز طرق التنسيق والتكامل بينها ... الخ .

---

(1) هياكل الارشاد الفلاحي تتمثل في :

- معاهد التنمية الفلاحية
- مديريات الفلاحة بالولايات
- قطاعات التنمية الفلاحية بالدوائر
- المزارع النموذجية
- بعض تعاونيات الانتاج والخدمات
- المركز الوطني البيداغوجي الفلاحي .

.../...

ان العناية بالارشاد الفلاحي ،لاتكلف الكثير اذا علمنا دور الارشاد وأهميته في تطوير الانتاج الفلاحي ،ومن ثم تحقيق الامن الغذائي الذي نفتقر اليه .

نستنتج مما سبق أن عوامل التنمية الفلاحية متوفرة في ولاية البليدة ، لكن توفرها لا يحقق الاهداف المرجوة، اذا لم تستغل استغلالا أمثلا وهو ما لاحظناه من خلال دراستنا لمختلف هذه العوامل والمتمثلة في الارض، التي العتاد ، العمل ، هياكل الدعم والاسناد ، الارشاد الفلاحي .

.../...

الفصل الرابع

تطور الانتاج الفلاحي في ولاية البليدة

تبين من خلال دراسة الفصل السابق الذي تناولنا فيه بالدراسة عوامل الانتاج ،انه رغم الجهود التي بذلت في سبيل تنمية وتطوير القطاع الفلاحي ، الا أن هناك ضغوطا مازالت قائمة، وعليه فان أهداف الانتاج الفلاحي في فترة المخطط الخماسي الأول والثاني لم تتحقق على العموم. فما هي الاسباب التي حالت دون الوصول الى تحقيق ذلك ؟ وما مساهمة انتاج الولاية في الانتاج الفلاحي الوطني؟ هذا ما سنحاول التعرّض له بالدراسة من خلال ثلاثة مباحث هي :

تطور الانتاج النباتي ، تطور الانتاج الحيواني ، مساهمة الانتاج الفلاحي للولاية في الانتاج الفلاحي الوطني .

وقبل التعرّض لدراسة هذه المباحث ،تجدر الاشارة الى أن المحاصيل الفلاحية في الجزائر تصنف الى ثلاثة مجموعات وضمنها توجد المحاصيل التي تعتبر من اختصاص الولاية:

1 ـ محاصيل تضمّ : الحبوب ،البقول الجافة ، المضغوطات ، الخمور ، وهي أهمّ المجموعات على اعتبار انها تحتوي على مواد ذات أهمية في الغذاء والتصدير .

2 - محاصيل تضم : التمور والفواكه الاخرى ، وقد عرفت نموا لكن لم يصل الى تحقيق الاحتياجات .

3 - محاصيل تضم : الخضر والمزروعات الصناعية ،وقد عرفت نمو فاق معدّل نمو السكان ،لكن هذه الزيادة عرفت اختلالا هيكليا ، حيث تمثل معظمها في محصول الطماطم ،وسجل الانتاج تراجعا ينذر بالانقراض في بعض المحاصيل كالشمندر السكري ، عباد الشمس ، القطن ،... ونفس الشيء بالنسبة للخضر ، حيث مثل محصول البطاطا وحده ، 40% من اجمالي الانتاج خلال فترة المخطط الخماسي الاول ، وبعيدا عن الاختلال المشار اليه ، يبقى النمو في الانتاج لا يواكب النمو في الطلب .

وضمن هذه المجموعات توجد المحاصيل التي تعتبر من اختصاص الولاية ، وتتمثل بشكل أساسي في :

الخضر ، العلف ، الاشجار المثمرة ،تربية الحيوانات .

المبحث الاول :

تطور الانتاج النباتي

(1) فترة المخطط الخماسي الاول (80 - 1984)

عرف الانتاج النباتي تطورا فيما يخص توسيع المساحات وتكثيف الانتاج ، وهو ما هدف له المخطط ، شمل هذا التطور : العلف ، خضر البيوت البلاستيكية ، خضر الزراعات الحقلية ، الكروم ، بينما عرف انتاج الحبوب انخفاضا معتبرا ، الجداول التالية تبين تطور المساحات والانتاج لمختلف القطاعات، نورد تحليلا لهذه الجداول بعد عرضها :

.../...

جـــــــدول رقـــم 32

تطـــــــور المســـاحـــــات

الوحدة : هكتار

المنتجات / السنوات	1979	0980 الهدف	المحقق	%	1981 الهدف	المحقق	%
الحبـــــــوب	36•170	334•10	33•512	101ر2	39•532	38•357	97
الحبوب الجافة	15•401	3•984	2•493	62ر5	4•041	2•953	73
العلف الاخضر	2250	5•900	4•302	72ر9	4•713	3•534	74ر9
العلف الجاف	24•610	28•991	23•656	81ر5	23•638	22•866	96ر7
الخضر البلاستكية	35	72	62ر8	87ر2	115	74ر6	64ر6
الخضر الحقلية	12•770	15•944	12•427	77ر9	18•305	14•696	80ر2
البطاطـــا	4•861	6•230	5•840	93ر7	6•721	5•798	86ر2
الطماطـــم	1•129	1•270	1•032	81ر2	1•534	1•234	80ر4
البصل والثوم	149	1•202	650	54	890	620	69ر6
منتوجات اخرى	6•631	7•242	4•905	67ر7	9•160	7•044	76ر8
الزراعات التحويلية	1•220	1•240	1•010	81ر24	1•571	1•216	77ر4
منتجات الاشجار المثمرة	26•592	26•282	26•901	98ر6	28•024	27•423	17ر8
الحوامض	13•600	13•600	13•600	100	13•600	13•600	100
منتجات اخرى	12•990	13•682	13301	97ر2	14•424	13•823	95ر8
الكـــرم	19•090	19•313	19•313	100	19•078	19•078	100
عنب الخمر	14•740	14•872	14•799	99ر5	14•499	14•474	99ر8
عنب المائدة	4•350	4•441	4•514	101ر6	4•589	4•604	100ر3

(يتبع)

•••/•••

(تابع للجدول رقم 32)

السنوات / المنتجات	1982 الهدف	1982 المحقق	1982 %	1983 الهدف	1983 المحقق	1983 %
الحبوب	34.800	33.430	96	29.258	29.095	99ر4
الحبوب الجافة	3.201	2.710	84ر6	3.220	3.981	123ر6
العلف الاخضر	4.796	4.520	94ر2	3.450	2.623	76
العلف الجاف	27.614	24.190	87ر6	24.420	21.951	89ر8
الخضر البلاستكية	193ر5	137	70ر8	275	220	80
الخضر الحقلية	16.871	14.438	85ر5	17.333	17.792	102ر6
البطاطا	6.697	6.580	98ر2	7.103	6.700	94ر3
الطماطم	1.358	997	73ر4	1.090	1.780	163ر3
البصل والثوم	1.209	972	80ر3	1060	1.078	101ر6
منتجات اخرى	7.607	5.889	77ر4	8.080	.234	101ر9
الزراعات التحويلية	1.371	1.053	76ر8	1.610	1.599	99ر3
منجات الاشجار المثمرة	28.866	27.859	96ر5	29.302	28.754	98ر1
الحوامض	13.600	13.600	100	13.600	13.600	100
منتجات اخرى	15.262	14.259	93ر4	15.702	15.154	96ر5
الكـــرم	18.835	18.834	99ر4	18.821	18.746	99ر6
عنب الخمـــر	14.160	14.120	99ر7	13.627	13.960	102ر4
عنب المائـــدة	4.675	4.714	100ر8	5.194	4.786	92ر1

(يتبع)

.../...

(تابع للجدول رقم 32)

السنوات / المنتجات	1984		
	الهدف	المحقق	%
الحبـــوب	19•394	19•204	95
الحبوب الجافة	5•818	5•748	98ر7
العلف الاخضر	3•534	2•325	65ر7
العلف الجاف	24•653	27•070	109ر8
الخضر البلاستكية	446	369	82ر7
الخضر الحقلية	26•348	20•392	77ر3
البطاطـــا	10•262	7•760	75ر6
الطماطـــم	2•105	1•726	81ر9
البصل والثوم	1•822	1•294	71
منتجات اخرى	12•159	9•672	79
الزراعات التحويلية	4•087	2•607	63ر7
منتجات الاشجار المثمرة	29•818	29•783	99ر8
الحوامـض	13•600	13•600	100
منتجات اخرى	16•218	16•183	99ر4
الكـروم	19•830	18•733	94ر4
عنب الخمر	14•360	13•392	93ر2
عنب المائـدة	5•470	5•341	97ر6

المصدر : الجداول من 32 الى 40 مستخرجة من :

- SERVICE DE PLANIFICATION, PLUSIEURS RAPPORTS PRESENTEE POUR LA 3 ème CONFERENCE DE DEVELOPPEMENT 1985.

.../...

جدول رقم 33

تطور الانتاج النباتي (كل القطاعات) 1979 ـ 1984

الوحدة : قنطار

المنتجات / السنوات	الانتاج المحقق 1979	1980 الهدف	1980 المحقق	%
الحبوب	360•600	338•000	295•000	87
الحبوب الجافة	4928	12500	11340	91
العلف الاخضر	507395	1770 000	107500	61
العلف الجاف	537975	911 000	760 000	83
خضر بلاستيكية	32 200	—	35135	—
الخضر الحقلية	631500	1058000	1081000	102
البطاطا	—	626000	510 000	81
الطماطم	—	182 000	235 000	129
البصل والثوم	—	79 000	59000	75
منتجات اخرى	—	171000	277 1000	162
الزراعات التحويلية	63980	22 9000	76 300	34
منتجات الاشجار المثمرة	1476960	1188000	1411000	119
الحوامض	1309400	1022000	1125 000	110
منتجات اخرى	167560	166000	286000	172
الكروم	503980	666000	553000	83
عنب الخمر	394490	532000	468000	88
عنب المائدة	109490	134000	85000	63

(يتبع)

.../...

(تابع للجدول رقم 33)

المنتجات / السنوات	1981 الهدف	1981 المحقق	1981 %	1982 الهدف	1982 المحقق	1982 %
الحبوب	519000	369000	71	419000	225 000	54
الحبوب الجافة	24000	15000	67	27800	11000	40
العلف الاخضر	135600	790000	58	1276000	645000	49
العلف الجاف	825000	775000	94	899000	554000	62
خضر البيوت البلاستيكية	—	38169	—	—	58679	—
الخضر الحقلية	1745000	1577000	79	1714000	926000	54
البطاطا	642000	460000	72	627000	392000	63
الطماطم	330000	295000	89	329000	190000	58
البصل والثوم	60000	390000	65	89000	14000	16
منتوجات اخرى	713000	583000	82	660000	330000	50
الزراعات التحويلية	103000	96000	93,2	106000	31000	29
منتجات الاشجار المثمرة	2002000	1543000	77	1730000	1108000	64
الحوامض	1536000	1194000	78	1272000	877000	70
منتجات اخرى	464000	349000	75	458000	231000	50
الكروم	531000	534000	101	614000	267000	43
عنب الخمر	384000	374000	97	445000	171000	40
عنب المائدة	147000	160000	109	169000	91000	54

(يتبع)

.../...

(تابع للجدول رقم 33)

السنوات / المنتجات	1983 الهدف	1983 المحقق	1983 %	1984 الهدف	1984 المحقق	1984 %
الحبــــوب	417130	207 220	50	293 180	189123	64ر5
الحبوب الجافة	31900	11890	37	56330	30676	54ر4
العلف الاخضر	822000	287000	35	908600	402875	44ر3
العلف الجاف	934000	635630	70	690000	922685	133ر7
خضر بلاستيكية	—	111160	—	252520	189586	87ر5
الخضر الحقلية	1662800	1285800	77	2277320	2598463	114ر1
البطاطـــا	578300	587660	67	855000	583496	68ر2
الطماطـــم	292700	335790	114	363000	306286	84ر3
البصل والثوم	163800	62770	38	145180	92259	62ر2
منتوجات اخرى	698000	501190	72	911140	1616428	177ر4
الزراعات التحويلية	139000	91920	66	198576	64007	32ر23
منتجات الاشجار المثمرة	1275700	1236610	97	1384150	1694840	122ر4
الحوامــض	1002000	799200	80	1006000	1218539	121ر1
منتجات اخرى	271700	437410	161	378150	476301	125ر4
الكــــرم	450300	606690	134	478060	443494	92ر7
عنب الخمــر	32 000	461480	144	320060	322356	100ر7
عنب المائدة	130300	145210	111	158000	121138	76ر6

.../...

جـــــــــدول رقم 34

تطـــور الانتاج النباتـــي لمرحلـــة المخطط الخماسي الاول (80 ـ 1984)

فترة المخطط	1980 ـــ	1984	
المنتجـــات	الهـــدف	المحقـــــق	%
الحبـــوب	1·986·310	1·285·323	64ر7
الحبوب الجافـة	152·530	80·906	53
العلف الاخضـــر	6·134·600	3·099·875	50ر5
العلف الجـــاف	4·259·000	3·667·515	86ر1
خضر البيوت البلاستكية	—	960·838	—
الخضر الحقليـــة	8·457·120	7·267·919	85ر9
البطاطـــا	8·328·300	2·333·156	70ر1
الطماطــــم	1·496·700	1·360·076	90ر9
البصل والثـــوم	5·39·980	266·969	49ر4
منتوجات اخرى	3·162·140	3·307·618	104
الزراعات التحويليـة	775·576	361·227	46
منتوجات الاشجار المثمـرة	7·577·850	6·993·450	92
الحوامـــض	5·840·000	5·213·739	89
منتوجات اخرى	1·737·850	1·779·711	102
الكـــروم	2·739·360	2·404·184	87
عنب الخمـــر	2·001·060	1·801·836	90
عنب المائـدة	738·300	602·348	81

···/···

جـــــدول رقم 35

تطور الانتاج النباتي للقطاع الاشـــتراكي

المنتجات / السنوات	الانتاج المحقق 1979	1980 الهدف	1980 المحقق	%
الحبـــوب	233·500	282·000	271·000	95
الحبوب الجافة	2734	5560	10·040	183
العلف الاخضر	490·580	1500·000	1075·000	72
العلف الجـــاف	494·900	692·000	640·000	92
خضر البيوت البلاستكية	32·200	—	35·436	—
الخضر الحقلية	364·500	540·000	728·000	134
البطاطـــا	—	416·000	377·000	90و6
الطماطـــم	—	113·000	157·000	139
البصل والثوم	—	20·000	5·000	25
منتوجات اخرى	—	91·000	189·000	202
الزراعات التحويلية	50·260	224·000	78·300	35
منتوجات الاشجار المثمرة	1·312·790	999·000	1221·000	122
الحوامـــض	1·196·000	909·000	978·000	108
منتجات اخرى	116·790	90·000	243·000	270
الكـــروم	478·840	641·000	545·000	85
عنب ال[illegible]	381·630	529·000	466·000	88
عنب المائدة	37·210	112·000	79·000	71

(يتبـــع)

.../...

(تابع للجدول رقم 35)

السنوات / المنتجات	1981			1982		
	الهدف	المحقق	%	الهدف	المحقق	%
الحبوب	423·000	291·000	69	349·000	221·000	64
الحبوب الجافة	93·000	1·000	06	19804	7·000	14
العلف الاخضر	1302·000	740·000	57	1690·000	515·000	44
العلف الجاف	774·000	472·000	60,9	762·000	494·000	64,8
خضر البيوت البلاستكية	—	38·159	—	—	58679	—
الخضر المحقلية	1033·000	743·000	72	4050·000	527·000	58
البطاطا	405·000	274·000	67	396·000	235·000	59,3
الطماطم	182·000	175·000	97	204·000	120·000	59
البصل والثوم	17·000	8·000	47	13·000	4·000	35
منتوجات اخرى	429·000	283·000	67	437·000	168·000	38
الزراعات التحويلية	103·000	91·000	88	103·000	34·000	30
منتوجات الاشجار المثمرة	1785·000	1326·000	74	1584·000	995·000	63
الحوامض	1415·000	1071·000	76	1205·000	830·000	81
منتوجات اخرى	370·000	255·000	69	379·000	165·000	44
الكروم	492·000	495·000	101	532·000	244·000	42
عنب الخمر	381·000	371·000	97	443·000	174·000	39
عنب المائدة	111·000	124·000	112	139·000	70·000	50,3

(يتبع)

.../...

(تابع للجدول رقم 35)

السنوات / المنتجات	1983			1984		
	الهدف	المحقق	%	الهدف	المحقق	%
الحبوب	353•130	165•270	48	223•500	149•050	66ر2
الحبوب الجافة	24•400	9340	35	52270	28616	54ر7
العلف الاخضر	322•000	177390	34	906000	393675	44
العلف الجاف	864•000	570•830	66	600000	801431	133ر5
خضر البيوت البلاستكية	–	10304	–	217320	180062	74ر4
الخضر الحقلية	877•500	671150	76	1527350	1398073	91ر3
البطاطـــا	458•300	230160	50	649000	378336	58ر2
الطماطـــم	172•700	152290	88	159000	112286	70ر6
البصل والثوم	12•500	5110	41	44200	12953	31ر5
منتجات اخرى	304•000	283590	93	675150	894100	13ر9
الزراعات التحويلية	139•000	83920	60	195276	55757	28ر5
منتوجات الاشجار المثمرة	1127•700	997510	88	1269250	1410625	111ر4
الحوامـــض	935•000	700000	74ر9	960000	114486	118ر8
منتجات اخرى	192•700	297510	154	309250	269439	87ر1
الكروم	418•300	530830	138ر8	450000	414244	90
عنب الخمر	316•000	458000	144	320000	322356	100ر7
عنب المائدة	100•300	122710	122	140000	91885	65ر6

•••/•••

جـــــدول رقـــم 36

تطـور الانتـاج النباتـي لفترة المخـطط الخماسي الاول
القطـــــاع الاشـــتراكي

فترة المخطط / المنتجات	1980 —	— 1984	
	الاهـداف	المحقـــق	%
الحبـــوب	1•6•266•30	1•0•993•20	67
الحبوب الجافـة	1219•70	55•996	45
العلف الاخضر	5•698•000	3•006•065	52
العلف الجاف	3•624•000	3•178•261	87
خضر البيوت بلاستكية	—	421•120	—
الخضر الحقليـة	5•127•850	4•067•223	79
البطاطـــا	2•324•300	1•491•496	64
الطماطـــم	830•700	717•576	86
البصل والثوم	106•700	36•063	33
منتجات اخرى	1•936•150	1822•690	94
الزراعات التحويلية	764•276	339•977	44
منتجات الاشجار المثمرة	6•764•950	5•950•135	87
الحوامض	5•424•000	4•720•186	87
منتجات اخرى	1•340•950	1•229•949	91
الكـــروم	2•593•300	2•279•074	87
عنب الخمـــر	1•991•000	1•791•476	89
عنب المائدة	602•300	487•598	81

جـــــــدول رقم 38

تطـــور الانتاج النباتـي في القطاع الخـــاص

المنتجات / السنوات	المحقق 1979	1980		
		الهدف	المحقق	%
الحبـوب	77.300	56.000	24.000	43
الحبوب الجافة	2.144	7.000	1.300	19
العلف الاخضر	16.815	27.000	—	—
العلف الجاف	43.075	219.000	120.000	55
خضر بيوت بلاستكية	—	—	—	—
الخضر الحقليـة	267.000	418.000	353.000	84
البطاطـــا	—	210.000	133.000	63
الطماطــم	—	69.000	78.000	115
البصل والثوم	—	59.000	54.000	92
منتجات اخرى	—	80.000	88.000	110
الزراعات التحويلية	13.720	5.000	—	—
منتجات الاشجار المثمـــرة	164.170	189.000	190.000	101
الحوامــــض	113.400	113.000	147.000	130
منتجات اخرى	50.710	76.000	43.000	57
الكـــرم	25.140	25.000	28.000	112
عنب الخمر	2.860	3.000	2.000	67
عنب المائـدة	22.280	22.000	26.000	118

(يتبــع)

(تابع للجدول رقم 38)

المنتجات / السنوات	1981 الهدف	1981 المحقق	1981 %	1982 الهدف	1982 المحقق	1982 %
الحبــــوب	96٠000	78٠000	81	74٠000	4٠000	5
الحبوب الجافة	6٠000	5٠000	83	8٠000	4٠000	50
العلف الاخضر	56٠000	50٠000	89	108٠000	80٠000	28
العلف الجاف	119٠000	103٠000	87	137٠000	60٠000	44
خضر البيوت البلاستكية	—	—	—	—	—	—
الخضر الحقلية	712٠000	634٠000	89	664٠000	399٠000	60
البطاطــــا	237٠000	189٠000	79,7	234٠000	157٠000	68
الطماطــــم	148٠000	119٠000	80	125٠000	70٠000	56
البصل والثوم	43٠000	31٠000	73	76٠000	10٠000	13
منتجات اخرى	284٠000	295٠000	104	232٠000	162٠000	70
الزراعات التحويلية	—	5٠000	—	3٠000	—	—
منتجات الاشجار المثمرة	217٠000	217٠000	100	146٠000	113٠000	77
الحوامــــض	123٠000	123٠000	100	67٠000	47٠000	70
منتجات اخرى	94٠000	94٠000	100	79٠000	66٠000	84
الكــــرم	39٠000	39٠000	100	32٠000	23٠000	72
عنب الخمر	3٠000	3٠000	100	2٠000	2٠000	100
عنب المائدة	36٠000	36٠000	100	30٠000	21٠000	70

(يتبع)

.../...

(تابع للجدول رقم 38)

المنتجات / السنوات	1983 الهدف	1983 المحقق	1983 %	1984 الهدف	1984 المحقق	1984 %
الحبوب	64٠000	38٠800	61	69680	41073	58ر9
الحبوب الجافة	5500	2550	46	—	—	—
العلف الاخضر	—	10000	—	2600	4200	161ر5
العلف الجاف	70000	85000	121	90000	121254	134ر7
خضر البيوت البلاستيكية	—	—	—	14700	8518	57ر9
الخضر الحقلية	785300	614800	78	749970	1210086	161ر4
البطاطا	120000	157500	131	206000	204720	99ر4
الطماطم	120000	181500	151	204000	194000	95ر1
البصل والثوم	151300	57600	38	103980	78308	75ر2
منتجات اخرى	394000	217600	55	335990	733360	310
الزراعات التحويلية	—	8000	—	3300	8250	250
منتجات الاشجار المثمرة	146000	239100	163ر8	11490	2841215	247ر4
الحوامض	67000	99200	148	46000	77353	168ر2
منتجات اخرى	79000	139900	177	68900	206862	300ر2
الكرمة	32000	25860	80ر8	18060	29250	161ر9
عنب الخمر	3000	3360	168	60	—	—
عنب المائدة	30000	22500	75	18000	29250	162ر5

.../...

جـــــــدول رقم 39

تطـور الانتاج النباتـي لفترة المخطط الخماسي الاول
القطـــاع الخـــاص

فترة المخطط الخماسي	1980	— 1984	
المنتجـــات	الاهداف	المحقـــق	%
الحبـــوب	359680	186023	51ر7
الحبوب الجافـة	30560	14910	48ر7
العلف الاخضـــر	193600	94200	48ر6
العلف الجـــاف	635000	489254	77
خضر البيوت بلاستكية	14700	8518	57ر9
الخضر الحقليـة	3229270	3210586	99ر4
البطاطـــا	1٠114 000	841 200	99ر4
الطماطـــم	666000	642500	96ر5
البصل والثوم	433 280	230906	53ر3
منتجات اخرى	1225990	1495960	122
الزراعات التحويلية	11300	21250	188
منتجات الاشجار المثمرة	812900	1043315	128
الحوامـــض	416900	486553	116
منتجات اخرى	396900	549762	138
الكـــرم	146060	145110	99
عنب الخمـــر	10060	10360	102
عنب المائـدة	136000	134750	99

•••/•••

جــــــــدول رقم 40

تطور المــدود لفترة المخطط الخماســي الاول

المنتجات / السنوات	سنة الاســاس	المعدل 80 - 84	هدف 84	المحــقق سنة 84
الحبــوب	10	8ر9	13ر8	9ر8
الخضر الجافــة	3ر2	4ر5	9ر6	5ر3
الخضر البلاستيكية	460	501	410	513ر7
الخضر الحقليــة	45	91	87ر3	127ر7
الاشجار المثمــرة	22ر5	49ر6	52	56ر9
الحمضيــــات	90	76ر6	70	89ر6
الكـــروم	27	25ر3	42	23ر7

تفاديــا للاطالــة والتكــرار الذي يمكــن أن ينجــم عــن تحليــــل كــل جــدول علــى حــدى ، رأينــا أنــه مــن الاصــوب أن نعطــي تحليــلا عامــا يشمــل كــل الجــداول (لانهــا تعتمــدعلى بعضها البعض) وهــذا لمختلــف المــواد أو المنتجــات المكونــة للانتــاج النهــائي .

…/…

(1) الحبـــــوب

عرفـت المنتجـات المزروعـة فـي ولايـة البليـدة انخفاضـا معتـبرا عمـا هـو موجـود فـي المخـطط الخماسـي الاول ، الذي يحـدد مساحـات الحبـوب بـ: 28000 هكتـار ، وقـد كانـت هـذه المساحـة 36 170 هكتـار سنـة 1979 ، بينمـا قـدرت بـ: 19394 هكتـار سنـة 1984 ، هـذا يعـني أن هنـاك انخفاضـا بنسبة 74٪ وهـذا مطابـق لطموحـات الولايـة ، وهـي التحكـم الافضـل للارض الفلاحيـة ، وخصوصـا بعـد اعـادة هيكلـة المـزارع الفلاحيـة الاشتراكيـة (أنظر الجدول 32) .

أمـا الانتـاج فقـد عـرف خـلال نفس الفـترة انخفاضـا قدر بـ : 48٪ وقـد بلـغ 189123 قنطـار سنـة 1984 ، هـذا المستوى مـن الانتـاج لا يمثـل الا 64,5٪ مـن الاهـداف المسطـرة لسنـة 1984 بسبـب انخفـاض كميـة الامطـار المسجلـة خـلال شهـر فيفـري ، أفريـل ، مـاي ، وهـي الفـترة الـتي تتطلـب أكـثر كمية من المياه بالنسبـة للحبـوب ، الا أن متوسـط المردود المحقـق فـي الهكتـار رغم أنـه ضعيف نسبيـا 9,8 قنطـار في الهكتـار ، فانـه يبقـى أعلـى من سنـة 1983 أي 7,1 قنطار / هكتار (أنظر الجدولين 33 ، 40) .

أمـا الانتـاج الـذي حققـه القطـاع الخـاص مقارنـة بالقطـاع الاشتراكـي فلـم يبلـغ الا 41073 قنطـار أي 21٪ من الانتـاج الكلـي لسنـة 1984 ، ويعـود هـذا الـى أن القطـاع الخـاص لا يهتـم الا بالمزروعـات القابلـة للمضاربـة (انظر الجدولين 35 ، 37) .

(2) الخضـر الجافـة

ان انتـاج الخضـر الجافـة الـذي تحقـق فـي معظمه من طـرف

.../...

القطاع الاشتراكي قد ارتفع من 4928 قنطار سنة 1979 الى 30676 قنطار سنة 1984 أي بتطور نسبي يقدر بـ: 528٪ (أنظر جدول 35) وقد ارتفعت المساحات المخصصة لهذه الزراعات من 1540 هكتار سنة 1979 الى 5748 هكتار سنة 1984 أي بزيادة تقدر بـ: 273٪ (انظر الجدول 32) وارتفع مردود الهكتار من 2ر3 قنطار/ هكتار سنة 1980 الى 3ر5 قنطار / هكتار سنة 1984 (انظر جدول 40) ، ان معدّل انجاز الاهداف لسنة 1984 قدر بـ: 4ر54٪ في حين تقدر بـ: 53٪ بالنسبة لفترة المخطط .

على غرار الحبوب ، نجد أن الحبوب الجافة مرتبطة أساسا بحجم وتوزيع الامطار الربيعية ، وقد لوحظ أيضا اختلالا في مرحلة الحصاد بسبب اليد العاملة غير الكافية ، وضعف مستوى المكننة .

(3) العلف الاخضر

لقد انخفض انتاج العلف الاخضر من 507395 قنطار سنة 1979 الى 402875 قنطار سنة 1984 ،ويقدر الانخفاض بنسبة 21٪ ، وعموما عرف تطور هذا الانتاج تغيرات من سنة لاخرى ، وقد بلغ حدّا أقصى سنة 1980 ، حيث قدر بـ: 1015000 قنطار ،وحدّا أدنى قدّر بـ: 287000 قنطار سنة 1983 ، يرجع عدم الاستقرار في الانتاج الى عدم احترام الاهداف المسطرة فيما يتعلق بالمساحات بسبب عدم كفاية المصادر المائية المخصصة للزراعات العلفية ، ولاحظنا من جهة أخرى أن المسيرين يفضلون توجيه المصادر المائية المتواجدة

نحـو المنتجـات القابلـة للمضـاربة ، مثـل زراعـات الخضر الحقليـة، زراعـة الاشجـار المثمرة • ولهـذا نجـد أن مستـوى الانتاج لا يمثـل سنـة 1984 سـوى 3ر44٪ من الاهـداف المسطـرة،في حيـن تمثل سنـة 1980 نسبـة 61٪ وتقـارب هـذه النسبة 5ر50٪ لفترة المخطط•

(4) العلـف الجـاف

ارتفعـت المساحـة المزروعـة من 24610 هكتار سنـة 1979 الـى 27010 هكتار سنـة 1984 ، أي بنسبة زيادة تقدر بـ: 10٪ مع تطـور متزايـد لمجمـل انجـاز الاهـداف فيمـا يخص المساحـة ، والذي تجاوز أو ارتفـع من 5ر81٪ سنـة 1980 الى 8ر109٪ سنـة 1984 • أمـا الانتـاج فقـد ارتفـع من 537975 قنطـار سنة 1979 الـى 922685 قنطـار سنـة 1984 أي بتطـور يقدر بـ: 5ر71٪ خـلال هـذه السنـة •

كـان مجمـل انجـاز أهـداف الانتـاج قـد تجـاوز ما كـان مسطـرا فـي المخـطط ، هـذا التطـور سمح للولايـة بتلبيـة احتياجاتها ، رغـم أن مساهمـة القطـاع الخـاص محـدودة فـي هـذا المجال ولـم يصـل انتاجـه الا لـ: 21254 قنطار ، أي بنسبة تقدر بـ: 13٪ •

(5) الزراعـات البلاستيكيـة

تـمّ ادخـال هـذا الاسلـوب من الزراعـة سنـة 1979 ، وقـد عرفـت تطـورا محسوسـا ، حيـث ارتفـع الانتـاج من 32200 قنطـار سنـة 1979 الـى 189586 قنطـار سنـة 1984 ، وفيما يخصّ المساحـة فقـد ارتفعـت سنـة 1984 ووصلـت الـى 369 هكتاره والهدف المحدد

.../...

كان 446 هكتار ، هذه المساحة تضاعفت 10 مرات من سنة 1979 الى سنة 1984 وخلال هذه السنة فقط جهز 145 هكتار في القطاع الاشتراكي و 16,64 هكتار في القطاع الخاص وقد قدر انتاج هذا الاخير بـ: 8518 قنطار ، وهو بهذا لا يمثل الآ 4,5٪ من الانتاج الاجمالي للولاية .

(6) الخضر الحقلية

انطلاقا من كون المساحة الاجمالية في سنة 1979 قدرت بـ: 12770 هكتار وفي سنة 1984 قدرت بـ: 20392 هكتار ، تضاعف انتاج زراعة الخضر الحقلية بـ: 4 مرّات بين السنتين المذكورتين، منتقلا بذلك من 631500 قنطار الى 2598469 قنطار ، أي أن أهداف الانتاج انجزت بنسبة 114,1٪ لسنة 1984 و 85,9 بالنسبة للمخطط .

ان أهداف الانتاج تحققت بفضل توسيع الزراعات الحقلية الموسمية الجافة وتركزت الجهود أساسا على تطور الحبوب ذات الاستهلاك الواسع كالطماطم والبطاطا ، والثوم ، البصل ... .

أما فيما يتعلق بانتاج الهكتار ،فان المردود المقيم سنة 1984 ارتفع ارتفاعا محسوسا ،وكان مطابقا لهدف المردود المسطر في المخطط ، ويفسر هذا من جهة بتوفير الشروط النوعية ، والتحكم في المسار الزراعي ، وتوجيه كمية هامة من المصادر المائية من جهة أخرى .

الآ أنه يجب الملاحظة بأن بعض الأهداف المتعلقة بهذه الزراعات لم تتحقق ، وهذا بسبب صعوبات التسويق وعدم وجود

.../...

قدرة على التخزين ، ونشير الى أن القطاع الخاص ساهم في الانتاج الكلي للولاية بـ: 50٪ وقدر انتاجه بـ: 396 1200 قنطار على اعتبار أن محصول البطاطا هو الذي يشكل النشاط المسيطر لهذا القطاع .

(7) الزراعات الصناعية

ان أهمّ الزراعات الصناعية الممثلة على مستوى الولاية هي الطماطم ، الذرة ، التبغ ، الجلبانة الصناعية ، بالاضافة الى الزراعات الجافة التي عرفت تطورا كثير التغير خلال فترة المخطط ، وهو ذو علاقة مع توزيع الامطار الربيعية ، وقد تراوح الانتاج بين 96000 قنطار سنة 1981 ، 31000 سنة 1982 ، 64007 سنة 1984 ،وقدر متوسط الانتاج بـ: 72200 ،وهو لا يمثل الا 32٪ من أهداف السنة، بلغ مجمل انجاز الاهداف لفترة المخطط 46٪ .

ان انجاز الاهداف المقررة بالنسبة لهذه الزراعات لا يمكن أن يتحقق الا اذا كان محصول معدّل الامطار منخفضا بفضل اللجوء الى السقي .

أما انتاج القطاع الخاص والمقدر بـ: 8250 قنطار سنة 1984 لا يمثل الا 14,8٪ من الانتاج الاجمالي الموجه الى الزراعات الصناعية ، وتجدر الاشارة ان جزء لا بأس به من انتاج الطماطم الصناعية والجلبانة قد استهلك قبل تصنيعه .

(8) الاشجـــار المثمـــرة

ان مساحـــة الاشجـــار المثمرة قـــد ارتفعـــت مـن 26590 هكتـــار سنـــة 1979 الـــى 29783 هكتـار سنـة1984 أي بزيادة تقدر بـ:3193 هـ ، وهـــي ناتجـــة مـــن البرامـــج الجديـــدة للتشجـــير والقلـع ، أما الانتـاج فقـــد بلـــغ 340·694·1 قنطـار سنـة 1984 ، مـع انـــه لـم يكن الا 960·476·1 قنطـار سنـــة 1979 أي بزيـــادة تقـدر بـ:8ر14٪ ، بالمقارنة مـــع أهـــداف سنـــة 1984 ، نسجـــل محصـــل انجـاز يقدر بـ:4ر122٪و92٪ بالمقارنـــة مـــع أهـــداف المخـــطط .

ان كـــل أنـــواع الاشجـــار المثمـــرة عرفـــت تزايـــدا فـــي الانتـــاج سنـــة 1984 بالمقارنـــة مـــع السنـــوات الاخـــرى مـن المرحلـــة ، وخاصـــة الحمضيـــات الـــتي مثلـــت 72٪ مـــن انتـــاج الثمـــار سنـة 1984 ، ومـــا يجـــب الاشـــارة اليـــه هـــو أن برنامـــج التشجـــير المسطـر خـــلال فـترة المخـــطط الخماســـي الاول لا يكـــون لـــه انعكاســـا علـــى الانتـــاج الا خـــلال المخـــطط الخماســـي الثانـــي ، اضافـــة الـــى أن تطـور الانتـــاج يفســـر بالمـــردود الـــذي عـــرف تزايـــدا محسوســـا بالمقارنـة مـع المـردود المتوســـط الملاحـــظ خـــلال مرحلـــة المخـــطط ، ونشـــير الـــى أن المـردود المحقـــق سنـــة 1984 بلـغ 9ر56 قنطـــار في الهكتـار وهـــذا بالنسبـة لمجمـل انتـــاج الاشجـــار المثمـــرة و 6ر89 قنطـــار/ الهكتار بالنسبـة للحمضيـات.

(9) الكـــــرم

علـــى العمـــوم عرفـــت الكـــرم بالولايـــة انخفاضـــا فـــي المساحـــات يقدر بـ: 357 هكتار ، رغـــم التشجـــير المنجـــز فـي المخـــطط ، أن برنامج قلـــع الكـــرم المسنـــة خـــلال المخطط الرباعـــي الثانـــي عـرف ديناميكيـة

ابتداء من اعادة الهيكلة ، أما الانتاج فقد انخفض من 503980 قنطار سنة 1979 الى 443494 قنطار سنة 1984 ،

أن أهداف المخطط الخماسي الاول لم تتحقق الا بنسبة 87٪ ، ونشير الى أن القطاع الخاص لا يهتم الا بانتاج عنب المائدة الذي قدر سنة 1984 بـ: 2925 قنطار لمساحة تقدر بـ: 24221 هكتار .

2 — فترة ما بعد المخطط الخماسي الاول

انطلاقا من البدء في تطبيق المخطط الخماسي الثاني ، عرف الانتاج النباتي الوضعية التالية ، والتي يوضحها الجدول الآتي :

.../...

جـــــــدول رقم 41

الانتـــاج النباتـــي للموســـم 85 – 1986

وحدة الانتاج : مليون قنطار
وحدة المساحة : هكتار

المنتجـــات	المساحـــة: القطاع الاشتراكي	المساحـــة: القطاع الخاص	المساحـــة: المجموع	الانتـــاج: القطاع الاشتراكي	الانتـــاج: القطاع الخاص	الانتـــاج
الحبوب	10516	1230	11746	158,28	26,9	185,18
الخضر الجافة	2231	59	2290	6,46	1	7,46
العلـــف	17825	1441	19266	572,17	88	660,17
العلف الاخضر	9762	–	9762	236,32	–	236,32
العلف الجاف	8063	710	8773	335,85	88	423,85
الخضر الحقلية	4347	2624	6971	273	235	508
البطاطـــا	2433	543	2976	123,73	64	187,73
الطماطـــم	102	156	258	45,23	23	68,23
الثوم والبصل	53	287	340	1,51	7	8,51
البطيخ والدلاع	103	58	161	12,06	11	23,05
منتجات أخرى	1656	1580	3236	90,48	125	215,48
الاشجار المثمرة	16351	2375	18726	1209,3	262	1471,3
الحوامض	11129	653	11782	1041,03	98	1139,03
منتجات اخرى	5222	1722	6944	168,27	164	332,27
الزراعات الصناعية	1018	–	1018	33,91	–	33,91
منها الطماطم	476	–	476	32,34	–	32,34
الكـــروم	4192	53	4245	67,07	4	71,07
منهـــا عنب المائـــدة	1121	53	1174	23,08	4	27,08
عنب الخمـــر	1852	–	1852	43,99	–	43,99

المصدر :
– D. A. P, RAPPORT SUR LA PRODUCTION AGRICOLE 1986.

.../...

يتضح من الجدول أن أهداف استغلال المساحات[1] والانتاج[1] لم تتحقق ، بل عرفت تدهورا ولم يصل الانتاج الى مستوى الاهداف المقررة ماعدا منتجات العلف .

ما يمكن استخلاصه من دراسة تطور الانتاج النباتي هو أن نقص المردود والانتاج للسنة الاولى من تطبيق المخطط الخماسي الثاني ، بالمقارنة مع فترة المخطط الخماسي الاول ، يرجع الى :

1 - ان 50% من المساحات تحت البيوت البلاستيكية ، أصيبت تقريبا بصورة كلية في حين أن 50% الباقية تأثرت هي الاخرى بخسائر وبدرجات مختلفة ، والسبب يعود الى تأثير المناخ .

2 - انتشار غير عادي لامراض أدت الى زيادة في استعمال المواد الكيماوية ناتج عن ارتفاع عدد العلاجات بدون ان تبلغ الفعالية المرجوة ، وسجلت هذه الظاهرة في أغلب ميادين الانتاج .

3 - الامطار الغزيرة والمتكررة أدت الى تراكم المياه وهذا ما أعاق الدخول الى القطع الارضية ، وبالتالي لاعاقة انجاز الاشغال الفلاحية (ذوبان وغسل المواد الكيماوية) .

---

(1) نلاحظ تغيير في الارقام المتعلقة بالمساحة والانتاج في الجدول ويعود السبب في ذلك كما سبقت الاشارة الى أن ولاية البليدة حاليا أي بعد سنة 1984 نتيجة اعادة التنظيم الاداري اصبحت لا تضم مناطق هامة ، هي الآن تابعة لولايتي تيبازة وبومرداس.

4 - التغير الفجائي في درجات الحرارة خلال أشهر فيفري ، مارس وافريل مما تسبب في ظاهرة الصاصأة(1) للكروم والاشجار المثمرة الاخرى .

وبالاضافة الى الظواهر الطبيعية ، فقد سجلت تغطية غير كافية فيما يخص حاجيات التموين والتجهيز .

وبصفة عامة يمكن أن نفسر ضعف المردود ليس بعوامل المناخ فقط ، وانما بعوامل أخرى ذات أهمية ،فالبذور مثلا لها دورا وأهمية ، حيث تضمن المردود بنسبة 50٪ ، وما لاحظناه فعلا وما أكده أيضا وزير الفلاحة في حديث خاص لجريدة الشعب الصادرة بتاريخ 1985/30/29 هو أن مردود الحبوب في الجزائر لم يرتفع منذ الاستقلال ، ويرجع السبب الى أن البذور المستعملة حاليا منتجة منذ حوالي 50 سنة ، بينما في أوروبا البذور المستعملة حاليا انتجت ما بين سنة 1979 - 1984. لذلك نجد أن تطور المردود في فرنسا وامريكا انتقل من 16 قنطار في الهكتار الى 65 قنطار في الهكتار للفترة الممتدة ما بين 1950 - 1985 .

بالاضافة الى أن الاسمدة تساهم بنسبة 10 الى 20 ٪ في رفع المردود ، ووسائل الحصاد الجيدة تساهم بنسبة 15 الى 20٪ وآلات الزرع بنسبة 10 الى 5 ٪ وغيرها من الوسائل الاخرى كمكافحة الاعشاب والحشرات، تحليل التربة ...الخ ،وهي كلها وسائل لم يتمّ التحكم فيها حتى الوقت الحاضر في الجزائر.

(1) تعني ظاهرة الصاصأة سقوط الازهار والثمار الشابة أو غير الناضجة من الاشجار.

.../...

المبحث الثاني

تطور الانتاج الحيواني

1 ـ فترة المخطط الخماسي الأول

يشمل الانتاج الحيواني :

الحليب ، اللحوم الحمراء ، اللحوم البيضاء ، العسل .

عرف هذا الانتاج نقصا كبيرا خلال هذه الفترة ،

سنحاول معرفة أسبابه بعد عرض جداول تطور

الانتاج الحيواني لمختلف القطاعات وتحليلها :

اللحم ،العسل وقنطار
الوحدة: الحليب 10^3 لتر
البيض $10^3 \times 4$

جـــــدول رقم 42

تطـــور الانتاج الحيـــــواني لكل القطاعـــات

السنوات / الانتاج	79/78 المحقق	80/79 المحقق	81/80 المحقق	82/81 المحقق	83/82 المحقق	1984 — 1983 الهدف	1984 — 1983 المحقق	%
البقر الحلوب	38510	40918	42261	44470	36716	34270	32672	95
	35310	37118	38661	40870	33516	33090	30332	92
المحلـــي	3200	3800	3600	3600	3200	1180	2340	198
اللحوم الحمراء*	36739	25137	20400	24230	21673	25985	27964	108
الابقـــار	18585	16906	18404	18000	19083	23765	25813	109
الاغنـــام	18154	8231	1996	6230	2590	2220	2151	97
اللحوم البيضاء*	43904	42760	37500	101200	89300	82402	96128	117
البيـــض	1050	1500	1500	2838	18581	61400	30316	49
العســـل	538,5	540	574	703	785	949	960	101

المصدر : الجداول من 42 الى 45 نفس مراجع الجداول السابقة .

.../...

جدول رقم 43

تطور الانتاج الحيواني في القطاع الاشتراكي

الانتاج / السنوات	79/78 المحقق	80/79 المحقق	81/80 المحقق	82/81 المحقق	83/82 المحقق	1984 – 1983 الهدف	1984 – 1983 المحقق	%
البقر الحليب	12220	12506	10601	12470	10520	12550	8132	65
	7101	6452	5498	6092	5538	5906	4844	82
الحليب	—	—	—	—	—	—	—	—
اللحوم الحمراء	6196	6633	8346	5570	5225	8347	11151	133,5
الأبقار	5941	6406	8144	5530	4895	8150	10959	134,4
الأغنام	255	227	202	140	230	197	192	97
اللحوم البيضاء	17824	15930	17000	70000	34480	34482	20817	56
البيض	—	—	—	325	221	25340	3208	12,6
العسل	138,5	237	272	118	198	350	180	51

.../...

جـــــــدول رقم 44

تطور الانتاج الحيوانـــي فـــي القطـــاع الخـــاص

السنوات / الانتاج	79/78 المحقق	80/79 المحقق	81/80 المحقق	82/81 المحقق	83/82 المحقق	1983 – 1984 الهدف	1983 – 1984 المحقق	%
البقر الحلوب	26290	28412	31660	32000	26196	21720	24340	113
	23090	24612	28060	28400	22996	20540	22200	105
المحلـــي	3200	3800	3600	3600	3200	1180	2340	198
اللحوم الحمراء*	30543	18504	12054	18560	16448	17638	16813	95
الابقـــار	12644	10500	10260	12470	14088	15615	14854	95
الاغنـــام	17899	8004	1794	6090	2360	2023	1959	97
اللحوم البيضاء*	26080	26080	20500	31200	54820	44932	75311	167
البيـــض	1050	1500	1500	2513	18360	36060	17108	75
العســـل	400	303	302	587	587	599	780	130

.../...

جـــــــــــدول رقم 45

تطور الانتاج الحيوانــــي المحقـــق خـــلال فترة المخطط الخماسي الاول لمختلـــــف القطـــاعـــــات

فترة المخطط / الانتاج	كل القطاعات – المحقق 80 – 84	القطاع الاشتراكي – المحقق 80 – 84	القطاع الخاص – المحقق 80 – 84
البقر الحلوب	197.037	54.229	124.808
/	180.497	28.424	126.268
المحلـــي	16.540	–	16640
اللحوم الحمراء	119404	37025	82379
الابقـــار	98206	36034	62172
الاغنـــام	21198	991	20207
اللحوم البيضاء	366888	158227	208661
البيـــض	54735	3754	50981
العســـل	3564	1005	2559

.../...

نستنتج بعد دراسة الجداول السابقة ما يلي :

1 ـ ان انتاج الحليب سنة 1984 لم يبلغ الا 32672000 لتر ، ويعود النقص في الانتاج الى عدم بلوغ الاهداف في القطاع الاشتراكي وأيضا التغذية غير الكافية ، وفيما يتعلق بالعدد الاجمالي للابقار والمقدر بـ: 21640 رأسا ، فان الابقار الحلوبة المحسنة لا تمثل الا 17640 ، وإن الاهداف في المخطط والتي حددت بـ: 25000 لم يتحقق بسبب الصعوبات التي تعترض هذا النشاط سواء فيما يخص الهياكل القاعدية أو بالنسبة للتحكم التقني وأيضا المنافسة على المصادر العلفية من أجل انتاج العلف الاخضر ، والزراعات الاكثر فائدة قد فرضت نفسها في الميدان على حساب انتاج الابقار الامر الذي نجم عنه تغذية غير كافية وغير متوازنة ، وهذا لأن حصة البقرة الواحدة هي 0,55 هكتار ، وما تم التوصل اليه هو الحصة 0,39 هكتار ، بالاضافة الى النقص الملحوظ في العلف الاخضر ، وهو ما أدى الى عدم اهتمام المنتجين بنشاط الانتاج الحيواني ، وهذا لضعف المردودية فيه .

2 ـ نلاحظ أن انخفاضا في انتاج اللحم الحمراء قدر بـ: 24٪ من سنة 1979 الى سنة 1984 ، وبصورة أساسية لحم الغنم ، وقد كان الانتاج 18154 قنطار سنة 1979 وأصبح 2151 قنطار سنة 1984 ، في حين أن لحم البقر ارتفعت خلال هذه المرحلة بنسبة 39٪ وكان الانتاج 18585 سنة 1979 وأصبح 25873 قنطار سنة 1984 .

3 — لوحظ تطورا ملموسا في انتاج الدواجن والنحل حيث ان انتاج اللحوم البيضاء عرف خلال مرحلة المخطط زيادة تقدر بـ: 19٪ مع نسبة انجاز قدرت بـ: 96128 قنطار سنة 1984 أي 117٪ من اهداف السنة ، ونلاحظ ايضا ان ولاية البليدة التي لم تكن تنتج الا اللحوم البيضاء ، تتجه بطريقة مميزة نحو انتاج بيض الاستهلاك ، ونجد القطاع الخاص اميل الى هذا النوع من الانتاج ، وقد حقق انتاجا قدر بـ: 27108000 بيضة سنة 1984 أي 90٪ من انتاج الولاية ، ويبقى مع هذا أن الاهداف المرجوة في سنة 1984 والتي قدرت بـ: 00 000 140 6 بيضة لم تتحقق الا بنسبة 49٪ ، بانتاج اجمالي قدر بـ: 000 30316 بيضة .

أما انتاج النحل فقد عرف توسعا بالولاية منذ سنة 1982 وقد بلغ عدد الخلايا 36369 خلية سنة 1984 وقدر الانتاج بـ: 960 قنطار ، وتم تحديد الهدف المسطر بنسبة 100٪ ، وقد شمل التوسع في الانتاج القطاعين الاشتراكي والخاص ، مع الاشارة الى أن مردود القطاع الاشتراكي يعتبر ضعيفا .

4 — أما وضعية الصيد البحري فيلخصها الجدول التالي :

.../...

جــــــدول رقم 46

وضعيــة قطــاع الصيــــد البحــري

الوحدة : طن

المواد \ السنوات	80	81	82	83	84	80–84	% تطور الانتاج 80 – 84
الاسمـــاك	4193	5148	6746	10120	10370	36577	147
وحدات الصيد	70	83	121	162	177	107	153

المصدر: - D. A. P, RAPPORT SUR LA SITUATIONS DE LA PECHE 1985

يتــم انتــاج السمــك عــن طريــق مينــاء شرشــال وبوسماعيـــل، قــدر الانتــاج سنــة 1980 بـ: 4193 طــن ، حيــث يمثل السمــك الازرق 66,5% بينمــا قــدر الانتــاج سنــة 1984 بـ: 10370 طن ، بلغــت نسبــة تطــور الانتــاج 147% لفــترة المخـطط ،ويفســر هــذا بزيــادة وحــدات الصيــد التي انتقلــت مــن 70 الــى 177 وحــدة ، وهــي تمثــل تزايــدا مطلقــا بـ: 107 وحــدة أي 153% بقيمــة نسبيــة .

2 — واقــع الانتــاج الحيوانــي بعد فــترة المخــطط الخماســي الاول

اعتمــادا علــى أهــداف الانتــاج الحيوانــي المسطرة فــي المخـــطط الخماســي الثانــي ، يمكــن القــول أن الانتــاج فــاق الهدف المحــدد

( ) لا نتمكن من الاشارة الى قطاع الصيد البحري بعد فترة المخطط الخماسي الاول ،ذلك لانه أصبح تابعا لولاية تيبازة ابتداء من سنة 1984.

.../...

فيما يخص الحليب ، اللحم الحمراء ، الدجاج ، البيض وفيما عدا ذلك عرف الانتاج نقصا ولم يصل الى الهدف المحدد ، وهذا للموسم الفلاحي 1985 ـ 1986 . والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم 47

وضعية الانتاج الحيواني

القطاعات / الانتاج	القطاع الاشتراكي	القطاع الخاص	المجموع
البقر الحلوب			
ـ العدد	1977	9860	11837
ـ انتاج الحليب 1000 لتر	4040	17064	22104
اللحم الحمراء	7124	4600	11724
ـ الابقار (قنطار)	6668	4000	10668
ـ الغنم	456	600	1056
اللحم البيضاء (طن)	977	5362	6339
ـ البيض 1000 و	6228	23146	29374
العسل (قنطار)	306	595	901
الثروة الحيوانية بالعدد :			
ـ الابقار	4526	22100	26626
الابقار الحلوب	1977	9860	11837
ـ الاغنام	960	6000	6960
ـ النحل	387	2400	2787
ـ دجاج اللحم	421900	784000	1205900
ـ دجاج البيض	67200	479460	541660

المصدر : - LA WILAYA DE BLIDA PAR LES CHIFFRES 1986.

.../...

يتضح من الجدول السابق ان للقطاع الخاص دورا هاما في تنمية وتطوير الانتاج الحيواني وخاصة الحليب والدجاج والعسل .

أما القطاع الاشتراكي فيعرف مشاكل عديدة ، نذكر منها على سبيل المثال مشكلة تربية الابقار ، حيث تبين من خلال عدة زيارات قمنا بها لبعض المزارع ، أن تربية الابقار هذه تعرف وضعية سيئة للغاية ، ونتيجة هذه الوضعية تمّ الغاء حوالي 1269 رأس منها 787 بقرة حلوب ، 310 عجلة صغيرة ، وهذا يعود لاسباب كثيرة منها الامراض وسوء التغذية .

وما يمكن استخلاصه من المبحثين السابقين ، وخاصة بعد فترة المخطط الخماسي الاول يتمثل فيما يلي :

1 - عرف انتاج الخضر والعلف نموا ، لكن لم يصل الى تحقيق الاهداف المقررة ، سواء من حيث المساحة أو الانتاج أو المردود .

2 - عرف انتاج الاشجار المثمرة نموا ، وخاصة الحمضيات والكروم لكن لم يتم التوصل الى الاهداف المقررة ، وهذا لتقليص مساحة البساتين ، وسوء وضعيتها بسبب تدهور شبكتي الرّي والصرف وارتفاع نسبة الاشجار التي تجاوزت العمر الانتاجي ، وهو ما أثر على انخفاض نصيب الفرد من الفواكه وأيضا على مستوى الصادرات الزراعية .

.../...

3 — عرف الانتاج الحيواني نقصا ، وخاصة انتاج الحليب الذي تعود أسبابه الى ضعف معدّل انجاز برامج استيراد الابقار الحلوبة وسوء التغذية الناتج عن عدم مسايرة نمو انتاج الكلأ ،وصعوبة التموّن بالاغذية المركزة ، انخفاض مردودية البقرة الواحدة من الحليب ، وبالاضافة الى هذا لوحظ انخفاض انتاج اللحوم الحمراء وبصورة اساسية لحوم الغنم .

أما انتاج الدواجن فقد عرف تطورا بلغ أهداف المخطط لان الولاية لم تكن تنتج سوى الدواجن ،وبدأت تتجه نحو انتاج بيض الاستهلاك ، وهو محصور تقريبا على القطاع الخاص.

وعرف انتاج النحل توسعا نصف سنة 1982 وبلغ الاهداف المقررة في القطاع الخاص.

المبحث الثالث

مساهمة الانتاج الفلاحي لولاية البليدة في الانتاج الفلاحي الوطني

1) الاحتياجات الغذائية ومعدّل تغطيتها

الجدول التالي يبين الاحتياجات الغذائية ومعدل تغطيتها لبعض المنتجات النباتية والحيوانية ، مع العلم ان عدد السكان[1] لسنة الاساس ، 1984 ، 1989 هو على الترتيب 928•073 ، 1•140•790 ، 1•399•193 وان معدل النمو للسنتين 84 ، 1989 هو 4ر15 ، 4ر17 .

(1) ان تقديرات السكان هذه تمثل ولاية البليدة قبل اعادة التقسيم الاداري .

.../...

جدول رقم 48

الاحتياجات الغذائية ومعدل تغطيتها

المنتجات(1)	معدل التغطية %	كغ/ سكان/ سنة 1984	كغ/ سكان/ سنة 1989	سنة الأساس 78/ 79 الاحتياجات	سنة الأساس 78/ 79 معدل الاشباع	سنة الأساس 78/ 79 الانتاج
الحبوب	51	198	180	937168	38,98	364•450
الخضر الجافة	100	6,45	07	59•860	8,23	4•928
الخضر الطازجة	100	69	77	640•570	~~[illegible]~~ 143,63	727•680
الفواكه الطازجة	100	45,8	56,4	425•057	368,88	1•567•950
الفواكه الجافة	100	9,5	9,1	88•167	13,88	12•240
البيض	100	58	100	53828•234	01,95	1•050•000
الحليب	56,6	76	85	39921•987	96,46	38•510•000
اللحوم البيضاء	100	07	8,5	64•965	67,58	43•904
اللحوم الحمراء	81,9	8,3	9,5	63•088	58,24	36•740
العسل	100	0,2	0,2	1•856	29,04	539

المصدر: - D. A. P. (بتصرف) PLAN QUINQUENNAL DE LEVELOPPEMENT 1985 - 1989

(1) تقديرات الانتاج خاصة بالقطاع الاشتراكي فقط •

•••/•••

(تابع للجدول رقم 48)

المنتجات	1984 الاحتياجات	1984 معدل الاشباع	1984 الانتاج	1989 الاحتياجات	1989 معدل الاشباع	1989 الانتاج
الحبوب	1·151·970	31,03	357·460	1·2840459	21,29	273.500
الخضر الجافة	73·581	76,51	56·300	97·944	119,46	117000
الخضر الطازجة	787·145	286,93	2258·540	1·077·379	501,98	5408.180
الفواكه الطازجة	522·482	322,86	1.686·860	789·145	406,05	3204300
الفواكه الجافة	108·375	47,19	51·140	127·327	80,91	103.020
البيض	66·165·820	144,73	95.760.000	139·919·300	158,39	221.616.000
الحليب	49·072·222	72,08	35371.000	65·731·288	121,29	79727000
اللحوم البيضاء	79·855	103,19	82·402	118·931	200,59	238560
اللحوم الحمراء	77·547	21,10	16·366	108·864	24,09	26226
العسل	2282	41,59	949	2·798	134,42	3·761

.../...

نستخلص من الجدول السابق ما يلي :

1 - حسب الجدول كان من المفروض أن تحقق ولاية البليدة تغطية كاملة للمواد التالية :

الخضر الجافة ، الخضر الطازجة ، الفواكه الجافة ، البيض ، اللحم البيضاء ، العسل • الا أن هذه التغطية تحققت نسبيا بالنسبة لبعض المواد ، ولم تصل الى مستوى التغطية لمواد أخرى ، وفاقت المعدل خاصة بالنسبة للخضر والفواكه الطازجة ، وهذا طبيعي لانه ميدان تخصص الولاية •

2 - ان بعض المواد كان من المفروض أن تحقق تغطية غير كاملة ، الا أن معدل الاشباع لم يصل الى مستوى التغطية المقررة ، وخاصة الحبوب واللحوم الحمراء ، وهذا رغم أن من اهتمامات الولاية الثروة الحيوانية •

3 - نشير الى أن الجدول يأخذ بعين الاعتبار الانتاج الفلاحي التابع للقطاع الاشتراكي ، وهذا لا يعطي صورة حقيقية لان للقطاع الفلاحي الخاص دورا هاما • ولو ادخلناه في الاعتبار لتغيرت المعطيات نسبيا •

لهذا ارتأينا أن نعتمد على الجدولين رقم (33 ، 42) لانهما يعبران عن الانتاج لمختلف القطاعات وهذا لكي نعطي صورة اكثر وضوحا عن مدى مساهمة الولاية في تغطية الاحتياجات الغذائية انطلاقا مما تحقق ، وليس مما تقرر ان يتحقق ، الجدول التالي يوضح ذلك :

جـــــــدول رقم 49

الاشبـــــاع المحـــقق لبعـــض المـــواد

الوحدة : قنطار

السنوات / المنتجات	المتحقق 1979	1980 الهدف	1980 المتحقق	1980 الاشباع	1984 الهدف	1984 المتحقق	1984 الاشباع
الحبـــوب	360600	33 8000	215000	63ر6	293180	189123	64ر5
الخضر الجافة	631500	1058000	1058000	102ر17	2277320	2598463	114ر1
الحوامـــض	1309400	1022000	112000	110	1006000	1218539	121
الكـــروم	503980	666000	553000	83	478060	443494	92ر7
اللحوم البيضاء	43904	—	42760	—	82402	96128	117
اللحوم الحمراء	36739	—	25137	—	25985	27924	108
البيض (10^3 x بيضة)	1050	—	1500	—	61400	30316	49
العســـل	538ر5	—	—	—	949	960	101

المصدر : نفس مرجع الجدول السابق .

يتضح من الجدول أن الولاية تغطي احتياجاتها بالنسبة للخضر الحقلية ، الحوامض ، اللحوم البيضاء ، العسل ، أما المواد الاخرى وهي الحبوب ، الكروم ، البيض فلا تغطي احتياجاتها .

ان مسألة تغطية الاحتياجات هنا يمكن معرفتها أيضا بالرجوع الى الجدولين (34 ، 42) واللذان يوضحان أهداف المخطط الخماسي الاول والمحقق منها لمختلف المواد ، وما قد نلاحظه من تباين قد يرجع الى أحد المشاكل التي تعاني منها في الميدان الفلاحي ، وهو تباين المعطيات كما أشرنا الى ذلك سابقا .

2 — وضعية ولاية البليدة بالمقارنة مع ولاية الجزائر

ركزنا في المقارنة على ولاية البليدة والجزائر ، لان ولاية تيبازة وبومرداس تكونتا منذ سنة 1984 فقط ، وقبل ذلك كانتا تابعتين للولايتين محل المقارنة على اعتبار ان النتيجة كانت ممثلة قبل التنظيم الاداري الجديد بالولايتين المذكورتين ، اعتمدنا في هذه المقارنة على المساحة والانتاج للسنة الاولى والاخيرة من فترة المخطط الخماسي الاول ، والجدول التالي يوضح ذلك :

.../...

جـــــدول رقم 50

الانتاج النباتي والحيواني لولايتي البليدة والجزائر العاصمة

المساحة: هكتار
الانتاج: قنطار

ولايـــة الجـــزائـــر

السنوات / المنتجات	1980 المساحة	1980 الانتاج	1984 المساحة	1984 الانتاج
الحبوب الشتوية	9780 / 5179160*	109260 / 24159660*	4870 / 2665810	57910 / 4536530
الحبوب الصيفية	60 / 1800	1290 / 50110	30 / 3650	160 / 67150
الزراعات الصناعية	210 / 31950	15880 / 953840	30	1160
الخضر الجافة	290 / 125590	1310 / 518200	1250 / 156590	6120 / 449340
الخضر	12160 / 222580	993310		650000
العلف الجاف	10180 / 353460	314020 / 499620	10180 / 468840	509880 / 7454390
العلف الطبيعي	470 / 179430	18540 / 1913700	/	/
الفواكه ذات النوى	1490 / 102130	89500	1310 / 99190	82700 / 2668671
اللحوم الحمراء البقر والغنم		34360 / 1355130		15350 / 1403920

المصدر: – MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DE LA PECHES STATISTIQUES AGRICOLES, SERIE B 1980 – 1984.

(يتبع)

(*) ان الكسر الموجود في كل خانة سواء بالنسبة للمساحة أو الانتاج، يعبر البسط عن مساحة أو انتاج ولاية البليدة أو الجزائر ويعبر المقام عن المساحة الكلية والانتاج الكلي (الوطني)

.../...

(تابع للجدول رقم 50)

ولايـــــة البليــــدة

المنتجات \ السنوات	1980 المساحة	1980 الانتاج	1984 المساحة	1984 الانتاج
الحبوب الشتوية	36390 / 3179160	327560 / 24150660	21600 / 2665810	188020 / 4536530
الحبوب الصيفية	170 / 1800	32980 / 50110	1360 / 3650	13250 / 671750
الزراعات الصناعية	1200 / 31950	97960 / 953840	970 / 21670	55890 / 1320890
الخضر الجافة	3890 / 125590	17620 / 518200	6300 / 156590	37290 / 449340
الخضـــر	20580 / 222580	3505360		4801240
العلف الجاف	22400 / 353460	752730 / 499620	27940 / 458840	903550 / 7454590
العلف الطبيعي	1980 / 179430	55570 / 1913700	5990 / 131360	62850 / 1723700
الفواكه ذات النوى	9190 / 102130	489520	10250 / 99190	744340 / 2668671
اللحوم الحمراء البقر والغنم		25137* / 1355120		27964* / 15664300

.../...

نستخلص من الجدول السابق ما يلي :

1 ـ ان لولاية البليدة أهمية كبيرة في الانتاج النباتي والحيواني بالمقارنة مع الجزائر والولايات الاخرى .

2 ـ لم يصل الانتاج الاهداف المقررة في الولايتين .

3 ـ عرف الانتاج زيادة نسبية في الخضر الجافة ، الملسف ، وهذا نتيجة زيادة المساحة للولايتين ، مع العلم أن زيادة الانتاج عن طريق زيادة المساحة لم يصبح الآن هدفنا ، وعرف الانتاج انخفاضا في الحبوب الشتوية ، الحبوب الصيفية ، الزراعات الصناعية ، تربية الحيوانات .

4 ـ ان ميادين تخصص الولاية لم تعرف تطورا سوى بالنسبة للخضر والملسف ، الفواكه ذات النوى ، وهو تطور بسيط لانه لم يصل الاهداف المقررة .

3 ـ مساهمة ولاية البليدة في الانتاج الفلاحي الوطني

الجدول السابق بين مقارنة ولاية البليدة بولاية الجزائر ، ويمكن استخدامه أيضا لمعرفة دور أو مساهمة ولاية البليدة في الانتاج الفلاحي الوطني ، ذلك لان الجدول يحتوي على المساحة الكلية والانتاج الكلي لبعض المنتجات النباتية والحيوانية ، ولكي يتضح ذلك نستخرج الجدول التالي :

.../...

جـــــــدول رقم 51

الانتــاج المحلـــي بالمقارنـــة مـع الانتــاج الوطـــني

المساحة: هكتار
الانتاج: قنطار

السنوات / المنتجات	1980 المساحة	1980 الانتاج	1984 المساحة	1984 الانتاج
الحبوب الشتوية	36390	327560	21600	188020
الحبوب الصيفية	170	32980	1360	13250
الزراعات الصناعية	1200	97960	970	55890
الخضر الجافة	3890	17620	6300	37290
الخضـــر	20580	3505360	—	4801240
العلف الجاف	22400	752730	27940	903550
العلف الطبيعي	1980	55570	5990	62850
الفواكه ذات النوى	9190	489520	10250	744340
اللحم الحمراء البقر والغنم	—	25137	—	27964

(يتبع)

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق .

.../...

(تابع للجدول رقم 51)

المنتجات / السنوات	1980 المساحة	1980 الانتاج	1984 المساحة	1984 الانتاج
	الانتـــــــــاج الوطــــــــني			
الحبوب الشتوية	3179160	24158660	2665810	4536530
الحبوب الصيفية	1800	50110	3650	67150
الزراعات الصناعية	31950	953840	21670	1320890
الخضر الجافة	125590	518200	156590	449540
الخضـــــــر	222580	—	—	23405x1000
العلف الجاف	353460	499620	468840	7454390
العلف الطبيعي	179430	1913700	131360	1723700
الفواكه ذات النوى	102130	—	99190	2668671
اللحوم الحمراء البقر و الغنم	—	1555130	—	15664300

.../...

انطلاقا من الجدول السابق ، يمكن حساب أو معرفة دور ومساهمة الولاية في الانتاج الوطني لمختلف المواد ، نلخصهذا في الجدول التالي :

جدول رقم 52

مساهمة الانتاج المحلي بالنسبة للانتاج الوطني

السنوات / المنتجات	المساحة المحلية / الكلية 1980	%	1984	%	الانتاج المحلي / الكلي 1980		1984	%
الحبوب الشتوية	0,01	1	0,008	0,8	0,011	1,35	0,04	4,14
الحبوب الصيفية	0,09	9,4	0,37	37,6	0,65	65,8	0,19	19,7%
الزراعات الصناعية	0,05	3,75	0,04	4,47	0,102	10,27	0,04	4,23
الخضر الجافة	0,03	3,09	0,04	4,02	0,03	3,40	0,06	08,29
الخضر	0,09	9,24	—	—	—	—	0,20	20,5
العلف الجاف	0,06	6,33	0,05	5,95	1,50	150,6	0,12	12,12
العلف الطبيعي	0,01	1,10	0,04	4,55	0,02	2,90	0,03	3,64
الفواكه ذات النوى	0,08	8,98	0,10	10	—	—	0,02	2,78
اللحم الحمراء البقر، الغنم	—	—	—	—	0,018	1,85	0,001	0,17

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق .

.../...

يتضح من الجدول السابق مساهمة الانتاج الفلاحي للولاية في الانتاج الفلاحي الوطني ، وهي مساهمة بسيطة لان ولاية البليدة تقع في قلب المتيجة ،وتزخر بامكانيات هامة ، أما اذا قارنا مساهمة ولاية الجزائر في الانتاج الفلاحي ، فاننا نلاحظ أن أهمية ولاية البليدة تكون أكبر ، هذا يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 53

مساهمة ولاية الجزائر في الانتاج الفلاحي الوطني

السنوات / المنتجات	نسبة المساحة المحلية - الكلية		نسبة الانتاج المحلي / الانتاج الكلي	
	1980	1984	1980	1984
الحبوب الشتوية	%0,30	%0,18	% 0,45	% 1,27
الحبوب الصيفية	3,33	0,82	2,57	0,23
الزراعات الصناعية	0,65	—	1,66	—
الخضر الجافة	0,23	0,79	0,25	1,36
الخضر	—	—	—	—
العلف الجاف	2,88	2,17	62,85	6,83
العلف الطبيعي	0,26	—	0,96	—
الفواكه ذات النوى	1,45	1,32	—	3,09
اللحم الحمراء	—	—	2,53	1,09

المصدر: مستخرج من الجدولين السابقين .

.../...

واذا أردنـــا معرفـــة مساهمـــة الولايـــة مستقبـــلا ، فاننـــا نـــــورد الجـــدول التالـــي ، والـــذي يبـــين متوســـط الانتـــاج لفـــترة المخطط الخماســـي الاول بالمقارنـــة مـــع أهـــداف السنـــة الاخـــيرة مـــن المخـــطط الخماســـي الثانـــي (1989) :

جـــــــدول رقم 54

امداف الانتـاج لسنـة 1989 بالمقارنـة مـع الفترة 1980 ـ 1984

السنوات / المنتجات	متوسط الانتاج لفترة المخطط الخماسي الاول 80 ـ 1984	اهـــداف 1989	%
الحبوب الشتوية	257068ر6	186000	138ر2
الحبوب الصيفية	15981ر2	87500	18ر2
الخضر الحقلية	145365ر6	3426180	04ر24
الخضر بيوت بلاستكية	86545ر8	1858800	04ر65
العلف الاخضر	446475	2875000	15ر5
الاشجارة لمثمرة	1199250	2676520	44ر8
الحوامض	1042747ر8	1527500	68ر2
الكـــرم	1280836ر8	922540	138ر8
اللحم الحمراء	23880ر8	26226ر31	91
اللحم البيضاء	73377ر6	238560	30ر7
العســـل	712ر4	* 3760ر96	18ر9

المصدر: مستخرج من الجدولين 34 ، 42 فيما يخص متوسط الانتاج لفترة المخطط الخماسي الاول ، اما اهداف الانتاج لسنة 1989 فهي مستخرجة من :

- D. A. P : 2ème PLAN QUINQUENNAL NOVEMBRE 1983.

.../...

يبين الجدول السابق ان اهداف الانتاج لسنة 1989 لم تتحقق الا بالنسبة للحبوب الشتوية والكروم، وهذا لا يعكس زيادة الانتاج ، لان اهداف المخطط الخماسي الثاني كانت تطمح الى تقليص مساحة الحبوب وتجديد بساتين الكروم، أما المواد الاخرى ، فان نسبة تحقيق الاهداف كانت متواضعة جدا ما عدا بالنسبة لبعض المواد مثل اللحوم الحمراء.

وما يلفت النظر فعلا هو انخفاض نسبة تحقيق الاهداف بالنسبة لمنتجات تعتبر من اختصاص الولاية .

ما يمكن استنتاجه في نهاية هذا المبحث ، هو أن لولاية البليدة أهمية كبيرة في التنمية الفلاحية ،وهذا لانها تملك أخصب الاراضي في الجزائر ، لكون موقعها يمثل قلب المتيجة ، وهي بهذا من المفروض أن تغطي احتياجاتها ونسبة معتبرة من الاحتياجات الوطنية ،وقد رأينا مساهمتها بالمقارنة مع ولاية الجزائر ، ويبقى أن تحقق شروط التنمية الفلاحية وتطوير الانتاج الفلاحي ، لكي تساهم بنسبة أكبر خاصة في ميادين تخصصها .

.../...

الفصل الخامس :

تسويق المنتجات الفلاحية في ولاية البليدة

بعد أن درسنا الانتاج الفلاحي في الولاية ، وبعد أن عرفنا دورها واهميتها في الاقتصاد الوطني ، والمشاكل التي تعاني منها قطاعات الانتاج ، نتعرض بالدراسة في هذا الفصل لتسويق المنتجات الفلاحية الذي يتم بواسطة هياكل الدولة المتمثلة في التعاونية الولائية للتسويق ، ديوان تسويق الخضر والفواكه ، اذا ما هي المراحل التي تمر بها تسويق المنتجات الفلاحية ؟ وما دور هياكل التسويق ؟ وما هي المشاكل التي يعرفها هذا القطاع الهام ؟ لان جل النشاط الفلاحي مرتبط به .

هذه التساؤلات وغيرها ، هو ما سنحاول الاجابة عليه من خلال دراسة المباحث التالية :

المبحث الاول : المراحل التي تمر بها تسويق المنتجات الفلاحية .

المبحث الثاني : دور التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه .

المبحث الثالث : دور ديوان تسويق الخضر والفواكه .

.../....

المبحث الاول :

المراحل التي مرّ بها تسويق المنتجات الفلاحية ومدى تطبيق الاجراءات التي هدفت الى تنظيمها :

1 ـ المراحل التي مرّ بها تسويق المنتجات الفلاحية :

1•1) المرحلة 1962 ـ 1969

هذه المرحلة لم تعرف سياسة تسويقية من طرف الدولة ، وكانت المنتجات الفلاحية تسوّق بطريقة حرّة ، وهو ما أدى الى انشاء تعاونية التعريف والبيع سنة 1963 ، ولعدم تمكنها من تسويق المنتجات الفلاحية عوضت بالاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية التسويقية سنة 1966 والذي استمر حتّى سنة 1969 .

تميزت هذه المرحلة بالحرية ، حيث أن أسعار المنتجات الفلاحية كانت تحدّد من طرف تجار الجملة ، بما يخدم مصالحهم وهو ما أدى الى الهجرة الريفية والفلاحية نتيجة انخفاض العوائد ، ومن جهة أخرى عرفت هذه المرحلة انخفاض أسعار المنتجات الفلاحية بالنسبة للمنتجين وارتفاع أسعار مختلف المنتجات الصناعية بالنسبة للمستهلكين ، وهو ما أدى بالدولة الى انتهاج سياسة تسويقية أخرى في الفترة 69 ـ 1980 .

2•1) المرحلة 1969 - 1980

ان السياسة المتبعة في هذه المرحلة هي انشاء أجهزة تابعة للدولة لها صلاحيات تسويق المنتجات الفلاحية وتتمثل فيما يلي :

1 - ديوان تسويق الخضر والفواكه :

تأسس هذا الديوان في 1969/4/3 بالامر رقم 69 - 18 ويهدف الى :

- التكفل بجمع أو تسويق منتجات القطاع الفلاحي المسير ذاتيا والقطاع الخاص، داخل الوطن وخارجه •
- القضاء على تجار الجملة والوسطاء •
- جعل الاسعار تخدم مصلحة المنتج والمستهلك ، وتخلصها من الوسطاء والسماسرة ••• •

ورغم هذه الاهداف وغيرها كالرقابة وتحديد الاسعار من طرف اللجان الولائية ، لم يتمكن هذا الديوان من تسويق المنتجات الفلاحية على المستوى الوطني ، وهو ما أدى الى، انشاء أجهزة أخرى للتسويق •

2 - التعاونية الفلاحية متعددة الخدمات :

تأسست سنة 1974 ، يتمثل دورها في تسويق منتجات القطاع المسير ذاتيا ، تعاونيات قدماء المجاهدين ، القطاع الخاص، تعمل على تموين تجار التجزئة في البلديات التي تقع بها ، وتوفر المواد التي يحتاجها الفلاحين ، كالاسمدة ، الاغذية ، البذور ، ••• تقدم من الانتاج المتجمع لديها الى تعاونية الخضر والفواكه الولائية ، كما تعلم

•••/•••

هذه الاخيرة فائضها الى ديوان الفواكه والخضر ، وبالاضافة الى ما سبق تقوم التعاونية الفلاحية متعددة الخدمات بالمرجحة والتنظيم وانجاز عمليات التسويق في حدود البلدية .

3 ـ التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه :

تأسست في 1974/10/1 بالامر رقم 74 /89 ، توجد هذه التعاونية على مستوى جميع الولايات ، تتمثل مهمتها في تموين الولاية ، أي تضمن العرض بالنسبة للاحتياجات المطلوبة على المواد الغذائية من الخضر والفواكه ، تحول الفائض الى ديوان الفواكه والخضر ، وهذا الاخير كما رأينا يسعى الى احداث التوازن في السوق الوطنية من الفواكه والخضر .

ان هذه الاجهزة لم تنجح في مهمتها ، وهذا يعود لاسباب كثيرة ، سنذكر بعضها بعد دراسة دورها وأهميتها في ولاية البليدة ، ونكتفي بالاشارة هنا الى ان هذه المشاكل فرضت على التعاونيات الانتاجية بيع انتاجها الى الوسطاء وتجار الجملة ، لانها تضمن أكبر ايراد مما لو باعته الى تعاونية التسويق البلدية ، وهو ما أدى الى سيطرة الوسطاء وتجار الجملة على السوق ، نتيجة هذا تمت اعادة النظر في نظام التسويق انطلاقا من سنة 1980 .

1.3) المرحلة 1980 ـ 1986

في هذه المرحلة أعطت الدولة حرية التسويق لمختلف المزارع ، وألغيت التعاونية الفلاحية متعددة الخدمات ، وأصبح

.../...

التنافس يقوم بين تجار الجملة من جهة وتعاونيات التسويق التابعة للدولة من جهة أخرى . وهذا ما أدى من جديد الى ظهور نفوذ الوسطاء الى درجة ان المزارع أصبحت تبيع منتجاتها في الحقول بالمزاد العلني ، وهو ما أدى انخفاض أسعار المنتجات عند الشراء وارتفاع اسعارها عند البيع خاصة وأن أجهزة الرقابة منعدمة أو لا تقوم بدورها الفعلي .

2 – مدى تطبيق الاجراءات المتضمنة في التعليمة الوزارية لـ 27 أفريل 1982 والتي تتطرق الى تنظيم ومراقبة أسعار الخضر والفواكه :

2.1) وضعية الاجراءات المتخذة والاعمال المحققة :

ان عملية تطبيق التعليمة الوزارية المؤرخة في 1982/04/27 المتعلقة بتنظيم ومراقبة اسعار الخضر والفواكه ، كانت محل اجتماعات متعددة بمقر الولاية بمشاركة ممثل الولاية المكلف بالفلاحة ، مدير الفلاحة ، مدير التجارة ، المفتش الجهوي لديوان تسويق الخضر والفواكه ، مدير التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه ، ممثل اتحاد الفلاحين ، تمت مناقشات واسعة خلال هذه الاجتماعات حول طرق ووسائل تطبيق التعليمة المشار اليها ، وتم فتح خمس نقاط بيع مباشرة من طرف التعاونية الولائية ، ونظرا لتعقد المشاكل المترتبة عن تطبيق هذه التعليمة طلب التفكير بصورة جدية مع الاخذ بعين الاعتبار آراء مختلف الهياكل والمتعاملين المعنيين .

.../...

تم أيضا البحث في الطرق الكفيلة لدور كل من التعاونية الولائية والديوان الجهوي لتسويق الخضر والفواكه، بالاضافة الى معرفة الاسباب التي لم تمكن تعاونيات التسويق من القيام بدورها ، هذه الوضعية تطلبت اعادة النظر في :

1.1 - حجم الانتاج .

1.2 - وضعية التسويق .

1.1 : حجم الانتاج :

ان حجم الانتاج يستخلص من معطيات احصائية صعبة التاكيد[1] ، فمنذ حرية التسويق أصبحت المعلومات غير ممكنة بالنسبة لمصالح الفلاحة بالولاية ، وهذا يعني أن أكثر من 80% من انتاج المزارع الفلاحية الاشتراكية ومزارع الثورة الزراعية يباع للقطاع الخاص حسب نظام البيع المباشر ، هذا الاخير كان في صالح المنتجين ، لانهم لا يتحملوا نفقات الحراسة ، التعليب ، النقل ... ، لكن أدى من جهة ثانية الى ظهور بعض النقائص تتمثل في مستويين :

- **عند الانتاج :**

وهذا يعني عدم احترام الجدول الزمني ، وبالتالي يؤدي الى التأخر في بعض النشاطات الفلاحية مثل التقليم ، صيانة المزارع ، ... .

- **عند التوزيع:**

استحالة الضبط المحكم للاحصائيات (الكمية المنتجة ، تطور الانتاج)

---

(1) وهو المشكل الذي يعانيه كل باحث في ميدان التنمية الفلاحية .

.../...

يضاف الى هذا المنافسة غير النزيهة للقطاع الخاص لانه يعرض أسعارا أعلى مما لا يترك أية امكانية لمؤسسات التسويق التي تخضع لمواثيق التنظيم والتسيير المعروفة .

2.1: وضعية التسويق الحالية :

ـ التوزيع الخاضع للقطاع الخاص:

أكثر من 60٪ من تسويق المنتجات الفلاحية وخاصة الخضر هي الآن بيد القطاع الخاص ، وتتم هذه المبيعات في أغلب الاحيان بأسواق الجملة المعروفة (بوفاريك ، الاربعاء ، بوقرة) أو عقدم مباشرة لتجار التجزئة .

ـ التوزيع الخاضع لتعاونية تسويق الخضر والفواكه :

يعرف التسويق عن طريق التعاونية صعوبات كثيرة تتمثل في مشكلة البيع المباشر ، نقص الامكانيات المادية والبشرية ، وهكذا نجد ان اطار التجميع والتوزيع يتدنى من سنة لاخرى[1] .

ـ التوزيع الخاضع لديوان تسويق الخضر والفواكه :

يعرف التوزيع بواسطة هذا الديوان نفس المشاكل التي تعرفها التعاونية الولائية للتسويق[2] .

---

(1) انظر المبحث الثاني من هذا الفصل (دور التعاونية الولائية للتسويق) .
(2) انظر المبحث الثالث من هذا الفصل (دور ديوان تسويق الخضر والفواكه) .

.../...

المبحث الثاني :

دور التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه

انبثقت التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه عن الثورة الزراعية ، بواسطة التعليمة 74/ 89 المؤرخة في 1 أكتوبر 1974 تتضمن هذه التعليمة تنظيم تسويق الخضر والفواكه ، تتمتع هذه التعاونية بأهمية كبيرة لأنها تمثل ولاية تقع في قلب المتيجة ، تجمع 33 تعاونية متعددة الخدمات ، تمثل 33477 وحدة انتاج موزعة على مختلف القطاعات[1] .

تقوم هذه التعاونية بتوزيع الخضر والفواكه ، لكنها لم تتمكن في الموسم الفلاحي 77 / 1978 مثلا الا من استقبال 30،73 % من جملة 139559 طن المنتجة من طرف المزارع الاشتراكية ، أي 4187،7 طن منها 51،26% طماطم ، 14،21% بطاطا ، 7،78% حوامض ، تمثل هذه المنتجات 25067 طن ، والجدول التالي يبين مصادرها :

جدول رقم 55

مصادر المنتجات المتحصل عليها

القطاعات	الكمية (طن)	النسبة المئوية
التعاونيات متعددة الخدمات	38404	89،55
المزارع المسيرة ذاتيا	494	1،15
تبادل ما بين التعاونيات الولائية	1272	2،97
ديوان تسويق الخضر والفواكه + الشركة الجزائرية للاحتياط	2264	5،25
القطاع الخاص	453	1،05

1) -219 وحدة انتاج تابعة لقطاع التسيير الذاتي
-209 " " " " الثورة الزراعية
-49 " " " " قدماء المجاهدين
-33000 " " " للقطاع الخاص .

المصدر : C.O.F.E.L de Blida - 1979

…/…

المنتجات السابقة موزعة على مختلف القطاعات التي يوضحها الجدول[1] التالي :

جدول رقم 56

توزيع المنتجات لمختلف القطاعات

القطاعات	الكمية المباعة	النسبة المئوية
للبائعين بالتجزئة	16208 طن	37,79
للجماعات	7372	17,19
للتعاونيات متعددة الخدمات	1529	3,57
تبادل ما بين التعاونيات الولائية	14558	33,94
لديوان الخضر والفواكه	310	0,72
تحويل	1185	2,77
احتياطية	994	2,32
هبات و اتلاف	699	1,64
المجموع	41194 طن	

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق .

ان المنتجات التي تبيعها التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه للتعاونيات متعددة الخدمات على المستوى المحلي غير مأخوذة بعين الاعتبار في الجدول أعلاه .

.../...

ان المنتجات التي تمّ نقلها بوسائل التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه قدرت بـ: 9241560 كلغ ، أي ما يمثل 10,77 % ، وهذا يعني أن 89,23% من الحجم الكلي تمّ نقله بواسطة التعاونيات متعددة الخدمات ٠

تستخدم التعاونية الولائية في حالة فترات الانتاج العالية(1) وسائل النقل المتوفرة لدى الشركات الوطنية ومؤسسات أخرى لنقل هذه المواد عبر التراب الوطني ، وهذا في اطار التبادل ٠

الجدول التالي يوضح الكمية المسوقة ، قيمتها الحقيقية ، معدل الاسعار ، وهذا للفترة من 74 الى 1978 :

جدول رقم 57

الكمية المسوقة للفترة 1974 — 1978

الكمية المسوقة للمواسم الفلاحية 1974 الى 1978	القيمة الحقيقية (دينار)	معدل الاسعار		
		المنتجات	التعاونية متعددة الخدمات	اسعار التجزئة
371•400 قنطار	34•035•927	0,68	0,78	0,91
612•107 قنطار	89•343•376	1,12	1,32	1,15
505•329 قنطار	77•025•236	1,22	1,44	1,53
428•870 قنطار	75•395•573	1,40	1,65	1,75

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق ٠

نلاحظ ان اسعار المواد ارتفعت في صالح الوحدات الانتاجية ورغم ذلك لم تتمكن الا وحدات قليلة جدا من الخروج من حالة العجز ، وهذا يرجع الى اعتبارات أخرى سبق التعرض لها ٠

(1) بصورة خاصة البطاطا ، الطماطم ٠

.../...

أما الربح الاجمالي المحقق خلال نفس الفترة ،يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 58

الربح الاجمالي المحقق للفترة 1974 - 1978

رقم الاعمال المحقق	الربح الاجمالي	النسبة المئوية	التكاليف الاجمالية	النسبة
34•035•927 دج	4•975•005,35	14	3•617•980,46	72
89•343•376	7•945•105,25	8	6•302•919,60	79
77•025•236	5•239•159,70	6	5•220•327,33	99
75•395•573	5•752•450,34	7,6	5•511•195,94	95

المصدر: - C.O.F.E.L . DE BLIDA, RAPPORT SUR LA SITUATION FINANCIERE 1979.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان الربح تناقص بالنسبة لرقم الاعمال ، وهذا ربما راجع من جهة الى انخفاض الاسعار بالنسبة للمستهلكين ،أي المحافظ على القدرة الشرائية ، ومن جهة أخرى المحافظ على الاسعار عند الانتاج ، ولهذا تعرف تعاونية التسويق مشاكل متعددة على مستوى الخزينة عند نهاية كل سنة ،بالاضافة الى الضرائب[1] المفروضة عليها .

أما الفترة التي تنطلق من سنة 1979 فقد عرفت فيها التعاونية الولائية للتسويق ضعفا معتبرا يرجع الى العوائق التي سنشير لها في نهاية هذا البحث،والجدول

(1) قدر مبلغ الضريبة للفترة ب : 3•044•700,82 د ج .

.../...

التالـــي يبيــن مثلا نسبـــة تدخـــل هـــذه التعاونيـــة فـــي تسويـــق الخضـــر والفواكـــه خـــلال الفترة التي تبـدأ من 79 الى 1982 .

جـــــــدول رقم 59

نسبة تدخـــل التعاونية الولائيـــة في التسويـــــق

الوحدة : قنطار

وحدات الانتاج	الموسم 79/1980 فواكه	حوامض	خضر	80 - 1981 فواكه	حوامض	خضر
القطاع الاشتراكي	25761	—	174878	17214	30530	49955
مشتريات من ديوان تسويق الخضر التعاونيات الولائية الاخـــرى	1733	151438	22906	491	148	14703
مشتريات من القطاع الخاص	989	553	16340	4140	732	24450
المجموع	28483	151991	214124	22245	31401	89108
تقييم الانتــاج	—	1040000	1100000	218220	900000	1645900
نسبة التدخل	—	0,15	0,19	0,10	0,003	0,05

(يتبع)

المصدر :
- C.O.F.E.L DE BLIDA 1983.

.../...

(تابع للجدول رقم 59)

وحدات الانتاج	الموسم 1981 – 1982		
	فواكه	حوامض	خضر
القطاع الاشتراكي	414	17843	32443
مشتريات من ديوان تسويق الخضر والتعاونيات الولائية الأخرى	3276	2656	27060
مشتريات من القطاع الخاص	6613	3115	27968
المجموع	10303	23614	87471
تقييم الانتاج	181160	104000	1710000
نسبة التدخل	0,05	2,27	0,51

نلاحظ أن نسبة تدخل التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه ضعيفة وتزداد ضعفا من يوم لآخر ، اذ من 400 / 500 طن / اليوم من المواد عام 79 / 1980 انخفضت هذه النسبة الى 60 /70 طن في اليوم .

نستنتج مما سبق ما يلي :

1 – ان التعاونية الولائية لتسويق الخضر والفواكه لم تتمكن من القيام بمهمة التسويق .

.../...

2 - لا يخيب عن البال أن تسويق الخضر والفواكه يهدف أساسا لتمكين المنتجين من التكفل بوضعية أصبحت خطيرة تميزها الفوضى في الاسعار والمضاربة المدعمة بسياسة العرض والطلب ، ونتيجة هذا اصبحت السوق الموازية تعمل مفعولها والمسؤولون عن مختلف تعاونيات التسويق لا يملكون القدرة على المراقبة والتوجيه .

3 - ان المنتج له الحق في طلب اسعار مرتفعة لمنتوجه وهذا لمواجهة التكاليف ،لانه في غالب الاحيان لا ينظر الى التكاليف الحالية والتي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار الارتفاع في أسعار قطع الغيار ، البذور ،... ونتيجة هذا كثير من الوحدات الانتاجية تركت بعض الاعمال الفلاحية كالمعالجات الوقائية وأعمال الصيانة ، وهذا لتفادي تجاوز الاعتمادات خلال الحملات الفلاحية .

.../...

المبحث الثالث

دور ديوان تسويق الخضر والفواكه لمنطقة الوسط[1]

منذ انشاء ديوان[2] تسويق الخضر والفواكه سنة 1969 كلف بمهمة مزدوجة تتمثل في تنظيم السوق الوطني، والقيام بالتصدير. ونتيجة النقائص الملاحظة في سوق الخضر والفواكه وجد هذا الديوان نفسه مكلفا بوظيفة مزدوجة اضافية، هي من جهة تسويق الخضر والفواكه ومن جهة أخرى التكفل بالمحصلات ذات الطابع الوطني، وقد تمكن نسبيا من تحقيق ما يلي :

- توفير المواد الدائمة ذات الاستهلاك الواسع.
- تموين أسواق الجملة بالسلع المختلفة.
- تثبيت الاسعار على مستوى مناطق الوسط.

لكن تحقيق الاهداف يبقى مرتبطا بمسائل أخرى سبقت الاشارة اليها، ومدى فعالية وتطبيق النصوص[3] المتعلقة بتسويق الخضر والفواكه. وعلى سبيل المثال لم يحقق القرار الوزاري المشترك الصادر في 17 أفريل 1982 أهدافه على مستوى منطقة الوسط الا جزئيا، ويرجع هذا الى أسباب نذكر منها :

---

(1) تجمع منطقة الوسط 9 ولايات هي : الجزائر، البليدة، تيزي وزو، المدية، المسيلة، الاغواط، البويرة، الجلفة، تامنغست، مع الاشارة ان عدد هذه الولايات تغير بعد التنظيم الاداري لسنة 1984.

(2) دور الديوان ينحصر بشكل اساسي في تسويق الفواكه والخضر التابعة للقطاع الاشتراكي لذلك يواجه منافسة قوية من طرف السوق الموازية التابعة للقطاع الخاص.

(3) القرار مشترك ما بين وزارة التجارة، الفلاحة، وزارة الداخلية والجماعات المحلية واهدافه تتمثل في : التحكم في نقل السلع، استقرار الاسعار، تنظيم العلاقات التعاقدية... الخ.

- ضعف التأطير .
- عدم التحكم في طرق التسيير .
- غياب تخطيط الانتاج .
- ارتفاع الاسعار.
- البيع المباشر ...

هذه العوامل وغيرها أثرت سلبا على القرار السابق ولم يتمّ التمكن من مواجهة الطلب الشديد والمتزايد للمواطنين .

ان حرية[1] التسويق كان من المفروض أن تنعكس ايجابيا على المنتجين والمستهلكين ، الا أن ما نلاحظه على أرض الواقع هو الارتفاع الشديد في الاسعار، وهو ارتفاع لا يخدم مصلحة المنتج ولا المستهلك . وفي أحد اللقاءات التي جمعتنا بمسؤولي الديوان ،صرّح لنا بأن " سبب ارتفاع الاسعار يعود الى البيع المباشر للمواد التي يشتدّ عليها الطلب من طرف الخواص والوسطاء ، حيث أنه بالنسبة لهؤلاء لا يوجد سقف محدّد للاسعار عند الانتاج أو عند التسويق ،أما بالنسبة لنا (الهياكل العامة للتسويق) فالوضع يختلف" .

ولكي نوضح دور الديوان الوطني لتسويق الخضر والفواكه نتعرض الى ما يلي :

---

(1) نذكر القرار رقم 6428 الصادر بتاريخ 1980/7/6 ويتضمن تطبيق لوائح اللجنة المركزية التي هدفت الى حماية مصالح المنتجين وامكانية زيادة الانتاج الفلاحي بواسطة حرية التسويق، تدعيم دور الهياكل العاملة للتسويق ،انشاء اسواق الجملة ،السماح للخواص بالتوزيع، ...

.../...

1 ـ التكفـل بالانتـــاج :

سجـل فـي السنـوات الماضيـة انخفاضـا محسوسـا فيما يخـص التكفـل بالانتـاج ،بلـغ 25 الى 30٪ بالمقارنـة مع سنـة 1984 غـداة قـرار اللجنـة المركزيـة الخـاص بالتسويـق الحـر للخضـر والفواكـه ، والجـدول التالي يوضح ذلـك :

جـدول رقم 60

التكفـل بالانتـاج

الوحدة : طن

الانتاج / السنوات	التوقعات	المحقق	الفرق
1983	120000	92395	27605
1984	150000	119000	30340
1985	120000	93294	27706
1986	120000	92050	27950

المصدر : E.N.A.F.L.A 1987

ان الفـارق الـذي يظهـر في الجـدول يعـود الـى :

ـ عدم احـترام الالتزامـات التعاقديـة ، حيـث في غالـب الاحيان تقـدم المـزارع الاشتراكيـة منتجـات غير ناضجـة أو معرضـة لامـراض لديـوان تسويـق الخضـر والفواكـه ، وأيضـا هنـاك منتجـات يصعـب بيعهـا فـي السـوق كاللفـت ، الفول ،الجـزر... وتقـدم لهـذا الاخـير .

ومـن جهـة أخـرى نشـير الـى أن الفلاحـين الخـواص يوزعـون

..../....

انتاجهم على مدار السنة في حين القطاع الاشتراكي يركز على بعض المنتجات في فترة محددة بين افريل – جويلية وهو ما يفسر وجود الفوائض وانخفاض الاسعار في السوق وليس عند الانتاج ، ويسبب هذا خسارة للديوان على اعتبار أنه يقدم أسعارا عالية للمنتجين .

ومما تجدر الاشارة اليه هو أن حجم الصادرات انخفض خلال الفترة 77 – 1980 بالمقارنة مع الفترة 69 – 1972 وانخفض أكثر انطلاقا من سنة 1980 ، وهذا الكثير من المواد ، والأدهى هو أن تصدير الحوامض توقف بتاتا بعد سنة 1980 ، ويرجع السبب الى نقص الانتاج ، انخفاض النوعية ، عدم تحديد برنامج مسبق للصادرات في ظل نظام حرية التسويق .

الجدول التالي يبين مثلا انخفاض الصادرات خلال الفترة 76 – 1979

جدول رقم 61

انخفاض الصادرات

الوحدة : كلغ

المنتجات / السنوات	1977 – 76	1978 – 77	1979 – 78
الحوامض	11.105.382	3.208.335	4.349.259
الخضر	20.249.251	12.590.865	2.201.670
المجموع	31.354.633	15.799.200	6.550.927

المصدر :

- M. A. P, séminaire sur la commercialisation des fruits et légumes, Alger 10 – 11 Mars 1981

P. 26

.../...

2 - التوزيع

ان التكفل بالانتاج على أهميته يتطلب برنامج توزيع قائم على مخطط توزيع جهوي ووطني ، يجب على هياكل التوزيع للمناطق المنتجة ومناطق الاستهلاك ، خاصة مواجهته.

ان خطة التنازل المعدة لحملة الحوامض 86 - 1987 والمتمثلة في تحويل المنتجات من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك قد اثبتت فعاليتها ، ويجب توسيع ذلك ليشمل المنتجات الاخرى كالخضر والفواكه الصيفية ، خاصة في فترات الانتاج العالية وهذا لتفادي اختناق الوحدات وفساد المنتجات.

الجدول التالي يبين الكميات الموزعة للسنتين 85 - 86 مع العلم أن 71٪ من الكميات الموزعة كانت موجهة للهياكل العامة :

جدول رقم 62

نسبة الكميات الموزعة

الوحدة: طن

قنوات التوزيع / السنوات	1985	٪	1986	٪
الجماعات	22391	25	19336	23
الاسواق	8431	9,4	4140	4,8
التعاونية الولائية	8247	9,1	12641	15
الديوان الوطني	15460	17	15165	18
نقاط البيع	–	–	4295	5
التحويل	4968	6	5150	6
البيع بالجملة	30046	34	24227	28,6
المجموع	89644		84660	

المصدر: - E.N.A.E.L.A, RAPPORT SUR LA SITUATION DE LA COMMERCIALISATION DES FRUITS ET LEGUMES 1987.

.../...

يتضح من الجدول أن كمية الانتاج التي تتوجه لديوان تسويق الخضر والفواكه لا تزيد عن 18٪ وهذا يعود للاسباب التي ذكرناها سابقا •

3– الاسعار ونسبة الفوائد

ان سياسة التسعير المتبعة حاليا هي على تناقض تام مع الواقع ، وهذا يعني أن الاسعار ترتبط بنوعية المنتوج المعروض للبيع في السوق ، تثبيت الاسعار فيما يخص الخضر والفواكه الى حد الآن يهتم فقط بجانب الاستهلاك ولا يخضع لأي ميزان هيكلي لتحديد تكلفة الانتاج الحقيقية عند الانتاج •

ان الخضر والفواكه التي يتحصل عليها الديوان خالية من أي انتقاء ،وهذا بسبب خسائر تتحملها الوحدات التابعة له لانها هي التي تتكفل بعملية الانتقاء •

وبخصوص الربح أو الفائدة فان الديوان لا يطبق الا 20٪ وهو ما يسمح به الامر رقم 89/74 المشار له سابقا ، هذه النسبة في نظر الديوان لا تتماشى مع التدخلات التي يقوم بها خاصة وأنه لا يستفيد من أية اعانة مالية من طرف الدولة ، أما بالنسبة للموزعين الخواص فان نسبة الربح لا تخضع لأي قاعدة تجارية ، وهذا لانعدام الفاتورات على كل المستويات •

ان مهمة تنظيم السوق لا تتوقف عند توفير المنتجات وتلبية الرغبات ، بل يجب أن تمتد الى استقرار الاسعار

حتى يتم الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين وهو ما يحاول ان يحرص عليه الديوان ، وقد علمنا من طرف أحد مسيريه أن هذا سببا من أسباب العجز الذي يعرفه بالاضافة الى أن التحويلات التي تقوم بها الوحدات التابعة له والمسافات المقطوعة لتلبية رغبات المستهلكين خاصة في الولايات النائية الجنوبية وشرق البلاد ، هو أيضا من قبيل العوامل التي تسبب العجز ، وكما سبقت الاشارة ان المنتجات المقدمة لديوان التسويق هي ذات نوعية رديئة ومخدوعة نتيجة عدم احترام العقود من طرف المنتجين .

وعندما سألنا أحد المسؤولين بالديوان عن الأسباب التي لاتجعلهم يتخذون احتياطاتهم فيما يخص احترام العقود ، رقابة المنتجات ، كشف كل ما يمكن أن يسبب مشكلة قبل حدوثها ... قيل لنا أننا في موقف ضعف ، وان قطاعات الانتاج يمكن أن تتخلى عن عقودها معنا ، ونحن مفروض علينا الحفاظ على هذه العلاقات ، وكل ما وصلنا اليه هو التفاوض من اجل الوصول الى حل وسط ... لكن الحل الوسط هذا يكون على حساب من يا ترى ، والجواب هو المستهلك دائما .

4 - المستهلك

المستهلك من وجهة نظر ديوان تسويق الخضر والفواكه يلعب دورا سلبيا يؤثر على سوق الخضر والفواكه ، ولم نجد توضيحا لهذا سوى عبارة عدم انضباط المستهلكين في الشراء ، ان هذا لا يمكن ان يعتبر مبررا للدور السلبي للمستهلك ،

.../...

ان اسواق الجملة والتجزئة غير كافية وغير منظمة ولا تطبق فيها أية رقابة صارمة ، وبالموازاة نجد نقص الانتاج والاعمال التضاربية من قبل الموزعين الخواص من أجل تحقيق الربح وضرب عرض الحائط كل القوانين المعمول بها . فهم يشترون البضائع دون مبالاة للفوارق في الاسعار ، وتجار التجزئة لا يطلبون الفواتير ، ونتيجة كل هذه التناقضات وغيرها تذهب حقوق المستهلك وتضيع كرامته من طرف الكل .

5 - العلاقات التعاقدية

تعهد الديوان منذ سنة 1986 وبمساعدة السلطات المحلية بتقوية عمله عن طريق اقامة نوع جديد من العلاقات بين المزارع الاشتراكية ، يتضمن حصوله على 60٪ من انتاج الحوامض والخضر ، تعقد هذه العقود على طول السنة ، ومن بين 458 وحدة انتاجية 276 وحدة أمضت عقودا سنوية مع الديوان .

نستنتج من دراسة المباحث السابقة أن هياكل التسويق لم تتمكن من القيام بدورها للاسباب التي سنذكر بعضها فيما يلي :

1 - لم يحدث بالفعل القضاء على الوسطاء في سوق الخضر والفواكه ، وبقوا هؤلاء مسيطرين على الاسواق الكبرى مثل بوفاريك بوقرة ... وحتى أجهزة التسويق لعبت نفس الدور ، لان كل منها له هامش ربح معين ، وهو ما أدى الى ارتفاع الاسعار الذي لم يكن في صالح المنتجين .

.../...

2 - ان عمال ومسيروا كثير من التعاونيات ليس لهم معرفة أو خبرة في ميدان التسويق ، وبالتالي تتعرض كثير من المنتجات الى التلف ، بالاضافة الى عدم وجود وسائل التكييف والتخزين . وخضوع هذه التعاونيات الى البيروقراطية وعدم تكييف أوقات العمل مع طبيعة الانتاج الفلاحي وتسويقه وهذا ما لاحظناه عينا عندما استفسرنا عن أوقات فتح شبابيك البيع من طرف مسؤولوا نقاط البيع هذه . اذ تبين ان هذه الشبابيك لا تفتح أبوابها الا بعد أن يكون المستهلكون قد اشتروا وحصلوا على السلع من تجار التجزئة .

3 - طول فترة انتقال المنتوج لكي يصل الى المستهلك خاصة خارج الولاية المنتجة ، اذ ينتقل من الفلاح المنتج الى التعاونية متعددة الخدمات ، ثم التعاونية الولائية ثم ديوان تسويق الخضر والفواكه ، وعلى هذا فمسار من المنتج الى المستهلك يصبح لا معنى له .

4 - نقص وسائل النقل والتخزين سواء على مستوى البلدية أو الولاية وهو ما يضطر تعاونيات التسويق الى بيع الفواكه والخضر الى القطاع الخاص ، لانه يملك بعض هذه الوسائل .

بالاضافة الى أسباب أخرى كغياب سلطة أو وصاية مشتركة لهياكل التسويق ككل ، غياب التخطيط ، غياب الاعلام داخل الهياكل وخارجها ، ... .

ان الاسباب التي أثرت على السوق وهياكل التسويق كثيرة ، والاقتراحات التالية يمكن أن تساهم في تنظيمه

مع الاعتبار أن أي تنظيم تتوقف فعاليته بالدرجة الاولى على امكانية القدرة على زيادة الانتاج .

1 — على مستوى الانتاج[1] :

— تنشيط عملية وضع الوسائل الضرورية لاستغلال مصادر مائية جديدة .

— توسيع وتحديث شبكة السقي الحالية .

— تعميم نظام السقي بالتقطير .

— تنمية برامج الحواجز المائية .

— تموين المنتجين بالانواع الجيدة للاسمدة ،البذور، الادوية ، ... الخ .

— تعميم مكننة الزراعة لحل مشكلة نقص اليد العاملة وتخفيض تكاليف الانتاج .

— دعم برنامج التكوين الفني .

— تسهيل عملية التمويل .

— تنمية الزراعات البلاستيكية ، ... .

2 — على مستوى التوزيع

— تعميم العلاقات التعاقدية مع المزارع الاشتراكية لكل منطقة الوسط .

— التكفل التام بالانتاج على أساس تخطيط دقيق .

— فتح مراكز جديدة للتوزيع وتزويدها بمختلف الوسائل .

---

(1) انظر ايضا الفصل الثالث والرابع .

.../...

- رفع امكانية التخزين تحت البرودة .
- تزويد الوحدات بوسائل النقل حسب نوعية نشاطاتهم .
- انشاء ومضاعفة نقاط التجمع على مستوى المناطق التي يكثر فيها الانتاج .
- اعادة تنظيم هياكل التسويق تماشيا مع حرية التسويق .
- التأطير التقني للمزارع خاصة التي تقوم بعملية التصدير ، وهذا حسب متطلبات الاسواق الخارجية .
- تطوير عمليات التغليف ، التكييف ، التعبئة ،... .
- تنظيم ملتقيات تضم مدراء قطاعات الانتاج ، التموين ، التوزيع مع مختلف الهيئات المحلية الاخرى ، للوصول ميدانيا لحل المشاكل المطروحة .
- تنظيم أسواق الجملة :

من خلال ما سبق وبهدف التوصل تدريجيا الى التحكم في السوق ، يجب تنظيم أسواق الجملة الموجودة بالولاية أو بالمنطقة ويتمثل هذا في :

- وضع سياسة واضحة بالاسعار وتنظيم آلية تكوين وتثبيت الاسعار .
- تنمية وتطوير المعلومات من أجل المساهمة في تخطيط الانتاج الفلاحي وفق احتياجات السوق .

.../...

- تنظيم السوق يجب أن يهدف الى القضاء على الظواهر السلبية الملاحظة ، وهذا عن طريق ضمان التوجه من منطقة البلدة نحو المناطق الاخرى ، تطوير أنظمة التوزيع ، توزيع وتجميع المعلومات التي لها علاقة بالخضر والفواكه .

.../...

الفصل السادس

تمويل التنمية الفلاحية في ولاية البليدة

سبق أن درسنا في الفصل الثالث عوامل التنمية الفلاحية ونعود في هذا الفصل بصورة خاصة لدراسة وظيفة التمويل في القطاع الفلاحي ، على اعتبار أن التمويل يلعب دورا هاما في التنمية الفلاحية ، وهو ما يؤدي بنا الى التعرض لأهمية التمويل الفلاحي والمراحل التي مرّ بها . وبصورة أكثر تركيزا تمويل التنمية الفلاحية عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، فما هو دور هذا البنك ؟ وما هي الطرق والاجراءات التي يتبعها ؟ وكيف يتم توزيع واستخدام القروض ؟ ...

هذه التساؤلات ، سنحاول الاجابة عليها في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

1 - أهمية ومراحل التمويل الفلاحي ، ودور بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية .

2 - طرق وشروط التمويل الفلاحي .

3 - توزيع واستخدام القروض .

.../...

المبحث الاول :

أهمية ومراحل التمويل الفلاحي ودور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1) أهمية التمويل الفلاحي :

ان تطور التنمية الفلاحية ، يتوقف على عوامل[1] عديدة ، منها التمويل الفلاحي الذي يهتم بادارة تدفقات أموال الاستغلال[2] والاستثمار[3] في قطاعات الانتاج مهما كانت طبيعتها ، ولا نقصد من هذا مجرد الحصول على الاموال ، بل كيفية استخدامها بالشكل الذي يحقق أكبر عائد ممكن ، وبالتالي يتحقق هدف التنمية الفلاحية خاصة في وقت تعرف فيه الحاجيات الغذائية تصاعدا مستمرا ، وهذا لاسباب كثيرة منها عدم استغلال عوامل الانتاج استغلالا أمثلا ، التزايد الديمغرافي ، الهجرة الريفية ، التحولات في نمط الاستهلاك ... وهو ما أدى الى ظاهرة العجز الغذائي الذي يتزايد من سنة لأخرى . اذ تستعمل الجزائر أكثر من نصف مواردها البترولية لشراء المواد الغذائية بما فيها المواد الاستراتيجية[4] التي كان يمكن أن يحسب لها ألف حساب لكي تخرج من دائرة المواد المستوردة .

---

(1) انظر الفصل الثالث.

(2) يتضمن تمويل الاستغلال شراء المواد الاولية ، تكاليف اليد العاملة ، البذور ، الاسمدة ...

(3) يتضمن [illegible]لات ، التجهيزات ، المباني ، الصيانة ، عمليات الاستصلاح ...

(4) يقصد بها المواد الضرورية لغذاء الغالبية العظمى من السكان ، كالحبوب .

ان الاهتمام بالتمويل الفلاحي ، بالاضافة الى ما يحققه من توفير في الغذاء ، يمكن أن يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الانتاج الذي يوجه للتصدير ، وتوفير المواد الاولية للصناعة وفرص التشغيل[1] ...

2) المراحل التي مرّ بها تمويل القطاع الفلاحي :

عرف تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر عدّة مراحل ارتبطت بتحولات في هياكل ومصادر التمويل ، فقد تمّ تمويل القطاع الفلاحي بعد الاستقلال عن طريق الشركة الزراعية للاحتياط[2] ، كانت مهمتها تزويد القطاعات الفلاحية بالبذور ، الآلات ، الاسمدة ، المبيدات ، ... وهذا بسعر فائدة قدر بـ: 5ر4٪ يسدد عينا ، وبالاضافة الى هذه الشركة كان البنك المركزي يضع تحت تصرّف الديوان الوطني للاصلاح الزراعي[3] قروضا من أجل استخدامها في تمويل الاستغلال والاستثمار ، وبصورة خاصة القطاع الاشتراكي ، ذلك لان القطاع الخاص لم يكن يحظى الا ببعض قروض الاستغلال .

ان تمويل الفلاحة في الفترة التي امتدّت من الاستقلال الى غاية 1966 نتج عنها انعكاسات سلبية كثيرة ، لان التعبير عن الاحتياجات الفلاحية كان بيروقراطيا[4] .

---

(1) للمزيد من المعلومات : انظر الفصل الاول .

(2) أنشئت هذه الشركة سنة 1952 ، قدر عدد فروعها على المستوى الوطني بـ 110 أي بمعدل واحدة لكل دائرة .

(3) كانت مهمة الديوان القيام بعملية التمويل والتسويق في القطاع الاشتراكي .

(4) ان الصفة البيروقراطية في التعبير عن احتياجات الفلاحة ما يزال قائما رغم كثرة الاجراءات التي عرفها القطاع الفلاحي .

.../...

ابتداء من سنة 1966 أوكل تمويل القطاع الفلاحي الى الصندوق الجزائري للقرض الزراعي التعاوني ، وانحصرت مهمة الشركة الزراعية للاحتياط في تمويل القطاع الخاص ، وهذا الى غاية سنة 1968 أين تسلم البنك[1] الوطني مهمة تمويل القطاع الفلاحي ، وقد صادف هذا مرحلة المخطط الثلاثي الاول ، ثم اصدار قانون المالية سنة 1971 الذي نص على اعادة تنظيم الكيفيات المتعلقة بتوزيع القروض المتوسطة والطويلة الاجل .

ان تمويل الفلاحة بواسطة البنك الوطني عرف مشاكل[2] عديدة ذلك لان البنك كان يقوم بتمويل كل القطاعات الاقتصادية ، وهو ما أدى الى انشاء قسم خاص[3] في البنك لتمويل القطاع الفلاحي ، ورغم هذا ظل هذا الاخير يعرف مشاكل عديدة في عملية التمويل ، وهو ما أدى الى التفكير في انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية[4] وهذا استجابة للتغيرات التي عرفها القطاع الفلاحي انطلاقا من عملية اعادة الهيكلة .

---

(1) انشاء البنك الوطني بموجب الامر 66/73 ومنحت له مهمة التمويل الفلاحي بموجب الامر 68/534 .

(2) من المشاكل التي عرفها البنك والتي انعكست على تمويل الفلاحة نذكر:
- تأخير وصول القروض وصعوبة اجراءات الحصول عليها .
- عدم توفير البنك على هيئة تقوم بالرقابة على استعمال القروض .
- عدم وجود تكامل بين وزارة الفلاحة ووزارة المالية ... .

(3) قسم تمويل الفلاحة كان يعتبر اهم الاقسام الثمانية وقد انشئت وكالات تابعة له تمثلت مهمتها في تلقي طلبات القروض ، وتوضيح شروط الاستفادة منها ، تقديم الارشادات ، متابعة استعمال القروض ... .

(4) نشأ في 1982/3/15 بالمرسوم رقم 82/106 .

.../...

يتضح من المراحل التي مرّ بها تمويل القطاع الفلاحي، أن البنك الوطني ساهم الى حد ما في التخفيف من حدّة المشاكل المالية التي عرفها القطاع الفلاحي ، لكن لم يتمكن من ايجاد الحلول الحقيقية لمشكلة التمويل والمتمثلة في عدم تلبية الاحتياجات المالية للقطاع الفلاحي، هذا طبعا لا يرجع الى البنك وحده، لأنّ استفادة القطاع الفلاحي من الاستثمارات كانت ضعيفة[1] بالمقارنة مع القطاعات الاخرى، يضاف الى ذلك الضغوط[2] المفروضة على القطاعات الفلاحية كما أشرنا سابقا .

وانطلاقا من الوضعية السيئة التي آل اليها القطاع الفلاحي تمّ استحداث منهجية جديدة في التمويل الفلاحي دخلت حيّز التطبيق بعد أن تمّ البدء في تنفيذ اجراءات اعادة هيكلة القطاع الفلاحي ، وهي التمويل بواسطة بنك الفلاحة والتنمية الريفية[3] والذي ظهر في مرحلة تطبيق المخطط الخماسي الاول ، حيث يدخل هذا في اطار اهتمامنا بالفترة التي اخترناها للدراسة .

3) دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمقتضى المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 1982/03/13 ، مهمته لا تتمثل في تمويل

---

(1) انظر: رابح زبيري ، مرجع سابق ، ص 94 ، 95 ، 96 .
(2) نقصد بالضغوط الاجراءات والعقبات البيروقراطية التي نشأت عن ممارسة اجهزة الدولة والتي انعكست على المنتجين الخواص والمزارع الاشتراكية وهي كثيرة .
(3) انظر المبحث الثاني من هذا الفصل .

.../...

التنمية الفلاحية فقط وانما التنمية الريفية أيضا ، يحدد المرسوم السابق الذكر وظائف ومهام البنك . نحاول ذكر بعضها :

1 - يضمن تمويل مختلف نشاطات الانتاج الفلاحي والنشاطات المناهضة ذات الصلة المباشرة بالقطاع الفلاحي .

2 - يضمن تمويل نشاطات الصناعة التقليدية الريفية .

3 - تتم عملية التمويل بواسطة الوكالات[1] التابعة للبنك والمنتشرة عبر الوطن تشرف عليها فروع وعلى مستوى هذه الاخيرة المديريات الجهوية ، يتم قرار[2] التمويل على مختلف هذه المستويات .

4 - يفضل البنك تمويل مشاريع تربية الدواجن ، استصلاح الاراضي ، تربية المواشي .

5 - يوجه البنك سياسة الانتاج الفلاحي عن طريق معدلات الفائدة التي يطلبها ، حيث تكون منخفضة بالنسبة لفروع الانتاج المراد تشجيعها .

يتضح من دراسة هذا البحث أن المنهجية الجديدة التي اتبعت في تمويل القطاع الفلاحي والتي دخلت

---

(1) بلغ عدد هذه الوكالات 212 سنة 1986 .
للمزيد من المعلومات ، أنظر : رابح زبيري ، مرجع سابق ، ص 89 .

(2) يصل مبلغ القرض بالنسبة للوكالة الى 220 الف دينار ، وبالنسبة للفرع 400 الف دينار وبالنسبة للمديرية الجهوية الى 750 الف دينار ، واذا زاد المبلغ عن هذا يصبح من صلاحية ادارة البنك المركزية .

.../...

حيز التطبيق اثناء مرحلة تنفيذ المخطط الخماسي الاول ، مكنت من تحسين الخدمات المقدمة لقطاعات الانتاج وهو ما أدى الى تحقيق توازن مالي ،صرّح به وزير الفلاحة في اجتماع بمديرية الفلاحة لولاية البليدة ، وبعد هذا التصريح بفترة بسيطة ،أعلن عن اعادة تنظيم القطاع الفلاحي ، وعند ذلك تساءلت كيف يصرح بالنتائج الايجابية النسبية التي بدأ القطاع الفلاحي يحققها ؟ ومن جهة أخرى يعاد النظر من جديد في اعادة تنظيم القطاع الفلاحي ، ان تغيير البيئة القانونية مثلما أشرنا الى ذلك ليس كفيلا بحل مشاكل التنمية الفلاحية ،وما يثير الدهشة فعلا ، هو أن وزير الفلاحة صرّح أيضا سنة 1985 ردا على أسئلة الصحافة أن القطاع الفلاحي لا يعرف أي تغييرات أخرى في المستقبل ... .

وأمام التغيرات والاوضاع الجديدة ،تمّ انشاء صندوق الضمان الفلاحي بمقتضى المرسوم رقم 82 - 1987 المؤرخ في 14 / 4 / 1987 والذي من أهدافه تسهيل عملية منح القروض وحل الصراعات القائمة بين المستثمرات الفلاحية ووكالات القرض التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ،وهو مشكل جديد يناسب التغيرات الجديدة ، فالى متى يعرف القطاع الفلاحي الاستقرار ومن ثمّ تحقيق الاهداف المنوطة به .

.../...

المبحث الثاني

طرق وشروط التمويل الفلاحي

يمكن التعرف على طرق واجراءات تمويل قطاعات الانتاج الفلاحي في ظل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالتعرض الى ما يلي :

أولا : التمويل في المدى القصير

1 - القطاع الاشتراكي

ان عملية اعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات الثورة الزراعية ، وتحويلها الى مزارع فلاحية اشتراكية ذات حجم أقل نسبيا ، سمح بتحكم أفضل في التسيير.

فقد تم وضع عملية تمويل لمصاريف التسيير وفق تحقيق ما يلي :

- تبسيط الاجراءات
- تحميل المسؤولية للمنتجين
- حرية الحصول على القرض
- التطهير المالي للمستغلات[1]

(1) نقصد بالمستغلات أو الاستغلالات المزارع الفلاحية الاشتراكية .

.../...

وتتمثل هذه العملية في أن كل وحدة انتاجية تقوم باعداد مخطط[1] انتاج الموسم الفلاحي ، على ضوء البرامج التوقعية للمخطط[2] الفلاحي ، والتي تتطلب مخطط عمل لمراحل التسيير وميزانية الجزئية ، وهذا حتى يمكن انجاز التوقعات الخاصة بالموسم الفلاحي .

كما تقوم المزارع الفلاحية الاشتراكية بتحديد احتياجاتها من خلال المعطيات المادية[3] انطلاقا من تهيئة الارض الى الاهتمام بالمزروعات وتربية الحيوانات ، الى مرحلة تسويق المنتجات ، وعند التعرّف على الاحتياجات الخاصة لكل عملية ، يعتمد مخطط تسيير اسبوعي ثم شهري ثم سنوي تدعمه المعطيات السابقة ، وفي مرحلة ثانية تقدر تكاليف المعطيات السابقة ، وبالاضافة الى التكاليف المختلفة الاخرى[4] وهذا من أجل التوصل الى تحديد التكاليف الاجمالية التوقعية شهريا ثمّ سنويا .

تقوم المزارع أيضا بتحديد معايير الانتاج والكميات المتوقع الحصول عليها والمحتمل تسويقها طبقا للاسعار المحدّدة من قبل وزارة الفلاحة والصيد البحري ، وهذا من أجل تقييم كلّ المنتجات المنتظرة شهريا وموسميا .

---

(1) فترة مخطط انتاج الموسم الفلاحي تمتد ما بين شهري جوان وأوت.

(2) يشمل المخطط الفلاحي ، مخطط زراعي ، مخطط لتربية الحيوانات ، مخطط التجهيز ، ...
وهذا للموسم الفلاحي الذي يبتدء عادة بين 30 سبتمبر وأول أكتوبر .

(3) تشمل: اليد العاملة ، التموين ، العتاد ، ...

(4) تشمل : الضرائب ، الرسوم ، التكاليف المالية ، الاهتلاكات ... .

.../...

وتبعا للمراحل السابقة يتم اعداد حصيلة الغلة من أجل التعرف على النتيجة النهائية للموسم ،وتوضع وثيقة ميزانية الغلة المتوقعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية قبل أول اكتوبر الذي يمثل بداية الموسم الفلاحي وكذلك لدى مديرية الفلاحة والمعهد البحري لدى الولاية والتعاونيات الفلاحية للمحاسبة والتسيير بهدف المتابعة •

تملك كل مزرعة فلاحية اشتراكية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسابا يدعى " حساب التسيير" وعندما يحتمل أن تواجه المزرعة وضعا من الاحتمالين التاليين :

1 — اما ان تملك المزرعة الفلاحية الاشتراكية رصيدا ماليا يسمح لها بمواجهة مصاريف التسيير ، ويمثل هذا تمويلا ذاتيا جزئيا أو كليا •

2 — واما ان لا تملك المزرعة رصيدا ماليا ،وعندها تلجأ الى القرض المصرفي على أن ترفق بطلب القرض وثيقة نموذجية تمنح من طرف البنك ،أي اعتماد على هذه الوثيقة وطلب القرض يحدد المبلغ المرغوب فيه من القرض الذي يجب أن يتناسب مع مجموع التكاليف المتوقعة خلال الموسم الفلاحي •

بعد هذا يقوم البنك بتفحص طلب القرض والتعرف على العوامل التي تساعد على انجاز القرض الموسمي كما يمكن للبنك أن يطلب معلومات اضافية من المسيرين المعنيين •

.../...

وبعد دراسة الملفات يمكن ان تطرح ثلاث حالات:

1 - اما ان يوافق البنك على مبلغ القرض المطلوب.

2 - واما ان يحدد كل من البنك والمزرعة معا بالاتفاق، مبلغا للقرض يختلف عن التقدير الاولي للمزرعة.

3 - واما ان يختلف كل من البنك والمزرعة، وفي هذه الحالة يمنح القرض طبقا للاحتياجات المعبر عنها من قبل الوحدة الانتاجية، وفي هذه الحالة يمكن أن يعرب البنك عن تحفظاته ويصرّح بها للوالي ومدير الفلاحة والصيد البحري، ومهما يكن من أمر فان التمويل يجب أن يتمّ مع بداية الموسم الفلاحي.

والملاحظات التالية تبين طريقة استخدام القرض الممنوح وتسوية المصاريف، مراقبة استخدام القروض وتسديدها وفوائدها.

1 - ينجز القرض بفتح حساب جاري.

2 - يوجه قرض الموسم الذي تستفيد منه الوحدة الانتاجية الى تغطية التكاليف العادية وكذلك التسيير الطبيعي[1].

3 - ان الحصول على التجهيزات البسيطة[2] والتي تعتبر كاستثمارات عاجلة يؤثر تجديدها على الانتاج فيما لو تمت من خلال قرض التجهيز، ومع ذلك فان كل المصاريف التي تتم في هذا الاطار تكون موضوعا لتسوية يتمّ من خلال قرض التجهيز المتوسط والبعيد المدى.

---

(1) صيانة وتجديد المباني، صيانة المزروعات، صيانة وتجديد الهياكل مثل هياكل الري، تصريف المياه ...

(2) نقصد بالتجهيزات البسيطة العتاد البسيط.

.../...

4 - ويتم القرض المتوسط المدى في اطار الحصة الاجمالية المحددة دون خضوع لتحديد حد أقصى لكل نوع من أنواع النفقات .

5 - حصة القرض المحددة سابقا يمكن أن تكون موضوعا لتعديلات خلال الموسم بناء على طلب المزوع المدعم بالمبررات والتعديلات الحاصلة في المخطط الفلاحي .

6 - تسوى المصاريف المتفرقة من خلال أمر بالصرف بواسطة صك أو نقدا .

7 - تستخدم القروض الممنوحة تحت المسؤولية التامة للمسيرين وتتم رقابة منتظمة من طرف البنك من خلال تجربته اعتمادا على الوثائق بالتنقل الى موقع انجاز مخططات الانتاج .

8 - أن تسديد القرض ،يجب أن يكون على أكثر تقدير قبل نهاية الموسم ،ويتم هذا في اطار تسيير الحساب الجاري الوحيد للمزرعة تبعا لحصيلة المقبوضات ، ويظهر الرصيد في آخر الموسم ،اما دائنا أو مدينا ، وفي حالة رصيد مدين يقوم البنك بالتحقيق في النتائج المادية والمالية التي تحصلت عليها المزرعة العاجزة أو المدينة ، استنادا بصفة خاصة الى تقدير الموسم الفلاحي ،آخذا في الاعتبار الظروف المناخية التي يختص بها مديرية الفلاحة والصيد البحري .

وفي هذا الاطار فان البنك يقوم باتخاذ الاجراءين التاليين :

.../...

1 – اما تأجيل بتسديد كل الحالات المعنية باختلال الصابة والضعف في الانتاج .

2 – واما بتجديد للمبالغ غير المدفوعة بواسطة قرض متوسط بالموافقة على موارد الخزينة العامة .

9– ان فوائد(1) القروض القصيرة المدى هي 6% وتحتسب استنادا الى المدة التي يمنح فيها القرض المكشوف .

2 – القطاع الخاص

يمنح تمويل المدى القصير للفلاحين الخواص استنادا الى وثيقة ممارسة الاعمال الفلاحية ، تمنح من طرف اتحاد الفلاحين ، والبلدية ، وتبعا لذلك يمنح البنك تقديم طلبا للقرض يمنح فيه المقترض موارده المالية كرهن ، وبعد دراسة الطلب فان البنك يمكن أن يمنح أو يرفض منح القرض ، وفي حالة القبول فان المستفيد يحصل على الاموال الممنوحة تبعا لاحتياجاته ، وتبقى اجراءات التسديد وتحديد سعر الفوائد تخضع لنفس الشروط التي رأيناها في القطاع الاشتراكي .

ثانيا : التمويل في المدى المتوسط والطويل

1 – القطاع الاشتراكي

ان آليات أو طرق تمويل الاستثمار يتمحور من جهة

---

(1) الاتحاد الجهوي لتعاونيات الفلاحة للمحاسبة والتسيير (البليدة) تقرير عن وضعية التمويل الفلاحي 1937 .

.../...

على مستوى المزارع الفلاحية الاشتراكية بتوقعات الاستثمارات تبعا لاختيار يعتمد على ضرورات أو متطلبات التنمية والتي تدخل في اطار عام لتنمية الولاية والوسائل الواجب تسخيرها لفترة معينة .

ان تحضير ملف القرض أو الاستثمار به يتطلب أن تصحب المزرعة ملفا نموذجيا من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتقديم طلب للقرض، ويتضمن هذا الملف مجموعة من المعلومات تخص :

1 - الوضع القانوني للمزرعة .

2 - الجرد الموجود .

3 - المعطيات المالية .

4 - المعطيات التقنية .

5 - التعبير الدقيق عن طبيعة الاستثمارات مثل نوع العتاد ، نوعية المزروعات ، المساحة ، البناءات المواشي ، البيوت البلاستيكية أو المحمية ، التي ... الخ .

كما يجب اضافة فاتورة شكلية مقدمة من طرف المورد للديوان الوطني للعتاد الفلاحي أو بطاقة فنية تلحق الى الملف المقدم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالنسبة لكل استثمار .

ومن جهة أخرى ، فعلى المستوى المركزي تقوم الوزارة طبقا لمخططات التنمية الولائية بوضع مخططا وطنيا للقطاع

.../...

الفلاحي ،يضمن التوقعات والاهداف والوسائل الواجب تسخيرها، ويرسل الى وزارة التخطيط المكلفة بدراسات تكامل التنمية الوطنية ،ومع بداية كل سنة تقدم وزارة التخطيط غلافا ماليا يسمى" الاستثمار المخطط" لوزارات الفلاحة والمالية ،وفي هذا الاطار تتحصل كل ولاية على غلافها المالي . وبعد اجتماعات تضم ممثلي : فروع التعاونيات الفلاحية للمحاسبة والتسيير ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مديرية الفلاحة والصيد البحري ، مديرية التنسيق المالي ، الاتحاد الوطني للفلاحين ، وهذا لدراسة الطلبات المقدمة من طرف المزارع الفلاحية الاشتراكية لدى وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، ثم التصريح بالقبول أو لرفض هذه الملفات بعد دراستها الى غاية حصة القرض المخصص حسب طبيعة الاستثمارات والمكونة لمجموع مبلغ القرض الذي يحتويه الغلاف المالي . وتبعا لذلك فان فرع البنك يخبر المزرعة بمبالغ القروض وفقا لاحتياجاتها طبقا لمحضر اجتماع اللجنة ،مع تقديم نسخة الاشعار بالقرض الى وكالاتها .

وحيث أن المستفيد على علم بالقروض الممنوحة له فانه يقوم بانجاز استثماراته ويقدم للبنك الفواتير المتعلقة بها وقسيمة أمر بالدفع لحساب الاستثمار الخاص به . يقوم البنك بتمويل حساب المورد وتكريس القرض من خلال عملية موافقة المزرعة المستفيدة من آثار التسوية وفوائد القروض والتي تتراوح ما بين 5 سنوات بالنسبة للقروض المتوسطة (1) المدى و 12 سنة للقروض الطويلة(2) المدى .

---

(1) تختص القروض المتوسطة المدى بالعتاد وتربية الحيوانات .

(2) " " الطويلة المدى بالبناءات ،المزروعات ،والتنقيب عن المياه ،تهيئة واقامة المغارات...

.../...

والملاحظات التالية تبين فائدة القرض وكذا تحديد الاقساط السنوية :

1 – تتركب فائدة القرض من معدل للمبلغ المقترض يقوم المستفيد بدفعه الى البنك كل سنة ليتمكن وليسمح للبنك بتغطية تكاليف التسيير وتسوية الديون، وتبلغ نسبة هذه المعدلات ابتداء من سبتمبر 1986 قيمة 4٪ بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة المدى ، ومما تجدر الاشارة اليه انه نظرا لمرونة تمويل الاستثمارات يمنح تأجيل لمدة سنتين للمستفيدين من أجل تسوية الفوائد المستحقة[1] .

2 – ان دفع الاقساط السنوية التي موضوعها أقساط الاهتلاك المالي ، وهذا طبقا لطبيعة القرض متوسط أو طويل المدى ، يؤجل تحديده لمدة سنتين أيضا .

2 – القطاع الخاص

ان تحضير الملف بالنسبة للقطاع الخاص ، يتم وفق نفس الاجراءات الخاصة بالقطاع الاشتراكي ، لكن وضع الملف يأتي بعد الاشعار بالقرض .

وفيما يخص بالاشعار بالقرض ، تتشكل لجان فرعية على مستوى كل دائرة عوضا عن اللجنة الولائية التي تخص مباشرة الملفات ، وتتشكل اللجان الفرعية بالدوائر من :

---

(1) أي ان التكاليف لا تستحق من قبل البنك في ميعاد سنة بعد منح القروض ولكن بعد سنتين باعتبار ان كل الاستثمار لا ينجز خلالها من جهة ولتخفيف الاعباء المالية للمنتج خلال هذه الفترة من جهة أخرى .

.../...

- رئيس الدائرة
- مندوب قطاع الفلاحة
- مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- ممثل اتحاد الفلاحين

وذلك بعد استلام قائمة التجهيزات المعنية من قبل لجنة الولاية ، ومن أجل التعرّف على طلبات الفلاحين المسجلة ببلدياتهم ، التي توزّع التجهيزات طبقا لاحتياجات الفلاحية ، وأيضا بالنظر الى الشروط التي يحققها المستفيدين .

يعدّ محضر من قبل لجنة الدائرة ويحوّل الى لجنة الولاية التي تقوم باعداد اشعار القرض رفقة نسخة الى وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي ينتمون اليها .

ويتمّ الانجاز بنفس الأسلوب الذي يتم به في القطاع الاشتراكي ، وكذلك فتح القرض وتسديد ودفع الفوائد .

ثالثا: التمويل بالمساهمة النهائية

ان تمويل بعض العمليات المنتظمة أو المتزامنة ذات الطابع التنموي والمسجلة في اطار خاص بالتنمية ، تتحمله الخزينة العامة . ويقوم كل من الوالي على مستوى الولاية ورئيس المجلس الشعبي البلدي على مستوى البلدية بالامر بالصرف لتسوية العمليات المنجزة استنادا الى تقديم وثائق الاثبات المؤشرة من قبل المصالح التقنية المتحطة لوظيفتي المراقبة والمتابعة . وتتم التسوية على مستوى القباضات المحلية ، أو مديرية الخزينة بالولاية .

ان طرق وشروط تمويل التنمية الفلاحية ،طرحت مشاكل[1] عديدة قبل انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،وعندما تمّ انشاء هذا الاخير ،عمل على ايجاد حلولا للمشاكل السابقة وقام بتبسيط اجراءات الحصول على القروض والرفع من قيمتها وخفض من معدّل الفائدة لبعض فروع الانتاج بالاضافة الى انه لم يشترط الضمان لقروض تمويل الاستغلال ، وأصبح أيضا يقوم بتمويل المشاريع غير المخططة ،وهو ما يعبر عن فهم الواقع الذي أصبح يعيشه الفلاحين .

المبحث الثالث

توزيع واستخدام القروض

1 — قروض الاستغلال

ان القطاع الاشتراكي لا يعرف صعوبات في الحصول على قروض الاستغلال ، خاصة وان فترة المخطط الخماسي الاول عرفت تحولا هاما في ميدان التمويل ، حيث أصبح القرض يحدّد في بداية الموسم الفلاحي عن طريق توقعات النفقات والايرادات ،وهذا لانّ أي تأخير في مخطط التمويل يؤثر على انطلاق الموسم الفلاحي ،وأيضا وفق هذا التحول أصبحت مزارع القطاع الاشتراكي تحدّد نفقاتها عن طريق

(1) خضوع طلب التمويل لاكثر من اختيار ،تعدد المستويات الادارية واطالة فترة الانتظار قبل صدور قرار التمويل ،تعدد وتنوع اعضاء اللجان وصعوبة عقد الاجتماعات، تمثيل المزارع شكلي وهذا لان تعيين ممثل واحد لكل المزارع ،التمويل بالمساهمة النهائية طرح مشاكل عديدة مثل التأخر في انطلاق المشاريع وارتفاع التكاليف الفعلية للانجاز ،عدم مراعاة ظروف وظيفة القطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع الاشتراكي .

.../...

ما تحصيه من أموال لدى وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية المنتمية لها ،وتشكل مجموع المبالغ المسحوبة في نهاية السنة قرضا هو الذي يدعى قرض الاستغلال[1] .

أما القطاع الخاص ،فقد استفاد من هذه الفترة عن طريق تبسيط اجراءات الحصول على القروض والرفع من قيمتها ،وأصبح البنك يموّل الشارع غير المخططة وهو ما شجع هذا القطاع .

2 _ قروض الاستثمار

عرف تمويل الاستثمار تطورا هاما في فترة المخطط الخماسي الاول ،لكن تبقى الحصة الموجهة للولاية غير كافية بالنسبة لبعض المجالات ،كعمليات الري ، بناءات الاستغلال ، شراء الحيوانات ، عتاد المعالجة ...الخ ،ونشير أيضا أن تمويل بعض التجهيزات منعدما ، رغم ضرورتها وأهميتها مثل عتاد النقل .

3 _ القروض المقبوضة قبل وبعد اعادة[2] الهيكلة

1.3 _ القطاع الاشتراكي

ان القروض الممنوحة للمزارع الفلاحية الاشتراكية بعد اعادة الهيكلة أكبر بالمقارنة مع الفترة السابقة لها .

---

(1) ويشمل المواد الاولية ،تكاليف اليد العاملة ،البذور ،الاسمدة ...الخ .

(2) تعتبر اجراء تطبيقا لتوجيهات اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثالثة حول ضرورة منح الاستقلالية في التسيير للوحدات الانتاجية حتى تحقق برامجها بعيدا عن البيروقراطية، انطلقت سنة 1980 وطبقا سنة 1981 ،اقتصرت المرحلة الاولى على تعاونيات التسيير الذاتي وتعاونيات المجاهدين . والمرحلة الثانية شملت تعاونيات الثورة الزراعية ،حددت الغاية منها بمنشور وزاري رقم 707 بتاريخ 1981/10/15 .

.../...

فقد استفاد فرع الانتاج النباتي بقروض زادت عن 290٪ وهذا راجع للبرنامج الهام الخاص بالزراعة البلاستيكية[1] الذي استفادت منه الولاية اثناء الموسم الفلاحي 82/1983 ، لكن رغم هذا التطور من حيث نسبة القروض فتحليلها يبين أن أصناف الري الفلاحي وبناءات الاستغلال ... الخ ليست كافية من حيث الاحتياجات الحقيقية ، فمثلا قدرت حصيلة القروض المقبولة للري الفلاحي بـ: 000 14000 دينار جزائري ، بينما القروض المطلوبة كانت 000 67000[2] دينار جزائري ، وقدرت حصيلة القروض المقبولة لبناءات الاستغلال بـ: 000 4200 دينار ، بينما القروض المطلوبة كانت 000 000 20 دينار .

كما تجدر الاشارة الى أن 160 مزرعة فلاحية اشتراكية محتاجة الى مقرات الاستغلال بعد اعادة الهيكلة .

ان استهلاك القروض في هذا الفرع من الانتاج قدر بـ: 60٪ من القروض الممنوحة في نهاية سنة 1983 والباقي راجع للتأخير في انجاز التجهيزات ، الري ، البيوت البلاستيكية .

أما القروض الممنوحة لفرع الانتاج الحيواني تعتبر غير كافية ، بالمقارنة مع الفترة السابقة عن اعادة الهيكلة ، وهذا رغم ان التسجيلات لعمليات التنمية أعتمدت خلال المخطط الخماسي الاول على وجه الخصوص بتربية الدواجن وتوسيع تربية البقر الحلوب ، ورغم ذلك لم يتطور عدد البقر الحلوب بسبب نقص القروض الممنوحة والتي تعادل اكتساب 160 عجلة من بين 600 عجلة مطلوبة ، يعاني الانتاج الحيواني عجزا

---

(1) اعتدنا استعمال مصطلح البيوت البلاستيكية ، والصواب هو البيوت المحمية .

(2) مديرية الفلاحة والصيد البحري ، تقرير عن وضعية اعادة الهيكلة 1984 .

.../...

كبيرا حيث قدرت نسبة الباقي للانجاز منذ سنة 1980 بـ: 11,5 مليون دينار ،وهذا راجع للتأخير المسجل في انجاز 16 وحدة انتاجية مطورة لتربية دجاج البيض،أما الاستهلاكات فقد بلغت 44٪ الى غاية سنة 1985 وهو ما يعادل 37 مليون دينار .

وبخصوص القروض الموجهة للمتاد الفلاحي ،نلاحظ تطورها وتغطيتها نسبيا للاحتياجات ،وهذا يعني أن قروض العتاد استهلكت كلها نتيجة استلام كل أنواع العتاد في الموسم 1983/82 .

أما الاستثمارات بالمساعدة المؤقتة فقد استفادت منها كل القطاعات[1] وقدرت بـ: 114 مليون دينار ، شمل فيها الانتاج النباتي المرتبة الاولى بـ: 60٪ وهذا للموسم الفلاحي 1986/85 ، وقد تمت الاستفادة أيضا في اطار العمليات المخططة على نفقات نهائية من ميزانية الدولة لبرنامج سنة 1985[2] من أجل استصلاح الاراضي غير السقية 55,6 مليون دينار ، تربية النحل 3 مليون دينار ، هياكل الدعم والاسناد 2,5 مليون دينار ، ويمثل برنامج الاستثمار المالي بالمساعدة النهائية لسنة 1986 بـ: 116 مليون دينار لاعمال الاستصلاح ،الغرس ،القلع ،تدعيم بعض هياكل الدعم والاسناد .

---

(1) القطاع الاشتراكي 103,5 مليون دينار .
القطاع الخاص 7,9 " " .
هياكل الدعم والاسناد 2,6 " " .

(2) عند تطبيق المخطط الخماسي الثاني تم اقتراح تنفيذ ما تبقى من برنامج سنة 1985 والمتعلق بـ: اعادة تكوين نقاط المياه (10 مليون دينار) انشاء التعاونيات المتخصصة في الاشجار وتخصيب الاراضي (6 مليون دينار) انشاء مباني للاستغلال لـ 40 مزرعة (24 مليون دينار)

.../...

2.3 — القطـــاع الخـــاص

ان القـــروض الـــتي استفـــاد منهـــا القطـــاع الخـــاص تشمـل :

العتـــاد الفلاحـــي ، البيـــوت البلاستيكيـــة ،تربيـــة الدواجـــن وخاصـــة المنتجـــة للبيـــض ،الـــريّ الفلاحـــي (الوسائـــل البسيطـــة مثل المضخـــات) . أصبـــح هـــذا القطـــاع يحصل علـــى القـــروض الموسميـــة القصيـــرة منذ سنـــة 1982 لأنّ الاجـــراءات السابقـــة كانـــت تمكـــن القطـــاع الاشتراكـــي مـــن الاستفـــادة فقـــط ،وقـــد استفـــاد في الموســـم 1983/82 بقـــروض[1] قدرت قيمتهـــا بـ: 23 000 000 دينار ،أمـــا استفادتـــه مـــن القـــروض المتوسطـــة والطويلـــة المـــدى فقـــد قـــدّرت سنـــة 1982 بـ: 000 906 6 دينار ووصلـــت الـــى 000 021 26 سنـــة 1983.

بالاضافـــة الـــى استفـــادة القطـــاع الخـــاص مـــن البيـــع المباشـــر لعتـــاد التعاونيـــات البلديـــة متعـــددة الخدمـــات الملغـــاة ، ويمثـــل ذلـــك فـــي الجـــرارات وأجهـــزة المـــلاح ،آليـــات الحرث ،فقـــد بلـــغ علـــى سبيـــل المثـــال عـــدد الجـــرارات المشتـــراة 467 خـــلال الفـــترة 1984/80 .

أمـــا فـــي اطـــار المخططـــات البلديـــة للتنميـــة فقـــد استفـــاد القطـــاع مـــن قـــروض نهائيـــة مكنـــت مـــن وضـــع حواجـــز ترسيبيـــة لاستصـــلاح الاراضـــي الجبليـــة ، غـــرس الاشجـــار الملائمـــة للمناخ الجبلي[2] ، خلايـــا النحـــل ، وقـــدّرت القـــروض المخصصـــة لهـــذا الغـــرض سنـــة 1981 بـ: 5.190.000 دينـــار وسنـــة 1982 بـ: 825.000 دينار وسنـة 1983 بـ: 4.015.000 دينـــار

---

(1) مديرية الفلاحة والصيد البحري ،تقرير عن وضعية القطاع الخاص، 1985 .

(2) بصورة خاصة الكروم ،أشجار الزيتون .

.../...

4 — تمويــــل الاستثمـــارات المخططــــــة

ان القــــروض المتوسطـــة والطويلـــة المـــدى الممنوحـــة مـــن طـــرف بنـــك الفلاحـــة والتنميـــة الريفيـــة لمختلـــف القطاعـــات الفلاحيـــة فـــي اطـــار الاستثمـــارات المخططـــة للفـــترة 1982 — 1986 يوضحهـــا الجـــدول التالـــي :

جـــــدول رقم 63

القـــروض الممنوحـــة للقطاعـــات الفلاحيـــة

الوحدة : دينار

القروض / السنوات	1982	1983	1984	1985 (1)	1986 (2)
القروض الممنوحة	128.837.162	304.173.724	382.711.679	104.413.060	122.563.870
المتوسطة المدى	89.996.142	228.300.115	282.946.167	74.187.366	66.736.885
%	%69,8	%75,05	%73,93	%71,05	%54,45
الطويلة المدى	38.841.019	75.875.609	89.765.512	30.225.694	55.826.985
%	%30,14	%24,94	%23,45	%28,94	%45,54

المصدر : - BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL SUCCURSALE DE BLIDA 009.
RAPPORT SUR LE FINANCEMENT DES UNIVESTISSEMENT PLANIFIEES DE 1982 A 1986.

---

(1) (2) نلاحظ انخفاض في مبلغ القروض الممنوحة بعد سنة 1984 وهذا راجع الى ان مايزيد عن 50 مزرعة فلاحية اشتراكية أصبحت تابعة لولاية تيبازة نتيجة التنظيم الاداري الجديد ٥

نستنتج من الجدول السابق الملاحظات التالية :

1- ان القروض الممنوحة من طرف البنك استفاد منها القطاع الاشتراكي الممثل في المزارع الفلاحية الاشتراكية ، هياكل الدعم والاسناد ، القطاع الخاص ، والقروض الممنوحة للقطاعات المنتجة أكبر من القروض الممنوحة لهياكل الدعم والاسناد وهذا لأن الاحتياجات للاستثمار في هذا الاخير أقل منه في القطاع المنتج ، ونشير أيضا أن نسبة القروض المتوسطة أعلى من نسبة القروض الطويلة المدى .

2 - وجهت القروض الممنوحة بالخصوص الى العتاد ، الزراعات البلاستيكية ، تربية الحيوانات ، الاشجار المثمرة وصيانة الكروم والآبار ، اقامة هياكل التخزين .

3- ان السوق لم تتمكن من تلبية حاجيات القطاع الفلاحي وهو ما أدى في كثير من الاوقات الى بقايا قروض غير مستغلة ، وقد قدرت سنة 1983 بـ : 180·032·845 دينار جزائري ، بالاضافة الى هذا ان امكانيات استخدام القروض غير ملائمة ، وهو ما يتطلب اعادة الاخذ بعين الاعتبار واقع ومحيط القطاع الفلاحي وخصوصا ما تعلق فيه بالمؤسسات المكلفة بتنفيذ برامج الاستثمار .

5 - النتائج المالية والاقتصادية للمزارع الفلاحية الاشتراكية

ان التحليل المقتصر على التكاليف والايرادات بيّن أن نمو التكاليف اكبر من نمو الايرادات ، ويرجع عدم توازن هذه الحالة الى مستويات الانتاج المحصل عليها ، فمثلا مردودية[1] الحبوب الجافة

---

(1) المجلس الولائي لولاية البليدة ، تقرير عن وضعية القطاع الفلاحي الاشتراكي ، 1984 .

.../...

7ر2 قنطار / هكتار بدلا من 8 الى 10 قنطار / هكتار ، المحاصيل الشتوية 3ر7 قنطار / هكتار بدلا من 14 الى 15 قنطار / هكتار ، البطاطس الجافة 43 قنطار / هكتار بدلا من 120 قنطار / هكتار ، البطاطس المضاعفة (المسقية) 43 قنطار / هكتار بدلا من 160 قنطار / هكتار ، ... الخ ، وهذا للموسم الفلاحي 82/1983 .

ومن جهة نشير الى أن المحاصيل المسقية لم تحصل على كميات المياه المطلوبة[1] ، زادت هذه الوضعية سوء بعد أن طولبت المزارع بتحقيق المخطط الانتاجي بالنسبة للمساحة وليس بالنسبة للمردود ، والجدول التالي يوضح الوضعية المالية للمزارع الفلاحية الاشتراكية .

جدول رقم 64

الوضعية المالية للمزارع الفلاحية الاشتراكية

الوحدة : مليون دينار

المزارع الموسم الفلاحي	عدد المزارع الفلاحية الاشتراكية	عدد المزارع الرابحة	مجموع الربح	عدد المزارع الخاسرة	مجموع الخسارة	المزارع الخاسرة بصورة دائمة	مجموع الخسارة
83 - 1984	211	128	119ر79	85	41ر12	40	29ر96
84 - 1985	211	53	46ر89	158	110ر92	40	43ر78
85 - 1986	213	132	51ر50	81	34ر61	40	44ر54

المصدر : - LA WILAYA DE BLIDA, 4ème CONFERENCE DU DEVELOPPEMENT 1986.

(1) انخفاض كمية المياه الجوفية كانت لها انعكاسات على عدد مرات السقي ومدة استعمال الآبار ، وفي بعض الاحيان تم تجفيف الكثير من الآبار .

.../...

وتعود أسباب الخسارة ،الاضافة الى مشاكل ضعف الانتاج الى :

- ارتفاع ثمن مواد التموين والعتاد
- ظهور نفقات جديدة[1]
- تقدم ديون الحملات السابقة
- تضاعف نفقات البيوت البلاستيكية نتيجة تأثير المناخ .

ان أهداف المخطط الخماسي الثاني كانت ترمي الى جعل 80٪ من المزارع يجب أن تكون رابحة ولم يتم التوصل الى هذه الاهداف من جهة للمشاكل[2] التي يعرفها القطاع الفلاحي وتأثير القطاعات الاخرى ، ومن جهة ثانية لعيد تنظيم القطاع الفلاحي في السنة الثانية من تطبيق المخطط ،كما أشرنا الى ذلك . عندما قارنا آخر سنة المخطط الخماسي الاول مع السنة الاولى من تطبيق المخطط الخماسي الثاني ،لاحظنا عدم التمكن من تحقيق الاهداف التي كانت مقررة ، حيث أن نسبة المزارع الرابحة لم تصل في الموسم 1985 - 1986 الا لـ 60٪ .

يتضح من دراسة هذا الفصل والمتعلق بتمويل التنمية الفلاحية ،أن تغيير البنية القانونية لتمويل القطاع الفلاحي غير كافية وحدها لحل مشاكل التنمية الفلاحية . فقد طرحت شروط

(1) ترقية الاطارات الفنية الذين كانوا يقبضون اجرتهم من ميزانية الدولة .

(2) عدم الاستغلال الامثل لليد العاملة وعوامل الانتاج الاخرى (العتاد ،المياه ،مراكز التخزين ، عدم قيام هياكل الدعم والاسناد بدورها الحقيقي ،ضعف القروض الخاصة بالري ... الخ) .

وطرق التمويل قبل انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مشاكل عديدة عمل على حلها البنك ،وتمثل ذلك في تبسيط الاجراءات والرفع من قيمة القروض وتحقيق معدل الفائدة لبعض فروع الانتاج وتمويل المشاريع غير المخططة.
الا أن القطاع الفلاحي ما زال يعرف صعوبات نذكر منها :

- عدم تحقيق التوازن بين التكاليف والايرادات،
- ضعف القروض في بعض المجالات كالري ،بناءات الاستغلال ، ضعف وسائل التجهيز ...الخ .
- اعتمادات بنك الفلاحة والتنمية الريفية غير كافية لتلبية احتياجات القطاع الفلاحي .
- ضعف مستوى الارشاد الفلاحي الذي أكده لنا كثير من الفلاحين عند الاتصال بهم بخصوص عدم معرفة اجراءات الحصول على القروض.
- ان الحد الاقصى لقروض الستثمار بالنسبة للقطاع الخاص لا يمكن من القيام بالعمليات الفلاحية الواسعة النطاق .

.../...

الخاتمة

تتضمن خاتمة بحثنا هذا ، آفاق التنمية الفلاحية في ظل اعادة تنظيم القطاع الفلاحي ، النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها ونراها هامة لتطوير التنمية الفلاحية .

1 - آفاق التنمية الفلاحية في ظل اعادة تنظيم القطاع الفلاحي

تتوقف آفاق التنمية الفلاحية على اجراءات اعادة تنظيم القطاع الفلاحي والمتمثلة في قانون[1] ضبط كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الوطنية وتحديد حقوق المتجين وواجباتهم ، كيفية تطبيق[2] تدابير تنظيم المستثمرات الفلاحية . ولمعرفة دور وأهمية هذه الاجراءات ، يجب التعرف عليها أولا ثم المشاكل الناتجة عن تطبيقها ثانيا .

1 . 1 - قانون المستثمرات الفلاحية والاجراءات التطبيقية

يتضمن قانون المستثمرات الفلاحية والاجراءات التنظيمية مايلي :

1 - قواعد استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الوطنية عن طريق المستثمرات الفلاحية المتجانسة التي يكون لها حق امتلاك جميع الممتلكات بمقابل مالي ما عدا الارض ، وتمنح الحقوق السابقة بالدرجة الاولى للعمال الدائمين ومستخدمي تأطير المزارع الفلاحية الاشتراكية .

---

(1) رقم 19.87 مؤرخ في 8 ديسمبر 1987 .

(2) أنظر: مواد هذا القانون في الملحق المرفق بالبحث.

2 - القانون الاساسي للمستثمرات الفلاحية الذي ينص على الانشاء الاولي لها وتحديد كيفيات تكوين الجماعات والمستثمرات وطريقة تسليم العقود وأيضا حقوق وواجبات الاعضاء والتعديلات في تكوين المستثمرة الفلاحية الجماعية •

3 - الاستثمار الفردي والذي يخضع لنفس التزامات المستثمرات الفلاحية الجماعية •

4 - يحدد كيفيات التطبيق وهنا نشير الى نص تطبيق تدابير تنظيم المستثمرات الفلاحية الذي يحدد :

1 - كيفيات تكوين المستثمرات الفلاحية الجديدة ويعني تكوين جماعات المنتجين ، لجنة اعادة التنظيم الداخلية وصلاحياتها ، كيفيات توزيع الاراضي ووسائل الانتاج

2 - اللجنة التقنية المحلية للمساعدة والتحكيم والتقويم •

3 - كيفيات تقويم الممتلكات •

4 - التكوين القانوني للمزارع الجديدة •

5 - الاصلاح المالي للمزارع القديمة •

6 - سير العمليات •

يهدف القانون السابق والاجراءات التطبيقية الى مايلي :

1 - ضمان استغلال الاراضي الفلاحية استغلالا أمثلا •

2 - رفع الانتاج والانتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني •

.../...

3 — تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الاراضي •

4 — ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية •

5 — اقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الانتاج •

والسؤال الذي نطرحه هل هذا القانون يحقق الاهداف المشار اليها ؟ هل جاء مكملا للمراحل السابقة كما ادعى الامين[1] العام لاتحاد الفلاحين ، وهل أعطى للفلاحين فرصة التعبير عن رأيهم • • •

والجواب ليس سهلا ،لان تحقيق الاهداف لا نستطيع اثباته الآن لان التجربة في مرحلتها الاولى ، وتعرف مشاكل عديدة ، واذا افترضنا أن هذا الاجراء مكملا للاجراءات السابقة فالمفروض الا يكون بهذه الصورة ، فالتكامل يقتضي أن يكون هناك امتداد للتجربة الناجحة ، وهي هنا تجربة اعادة الهيكلة التي أعطت نتائج هامة ، وهذا حتى على لسان وزير الفلاحة كما أشرنا سابقا والامين العام لاتحاد الفلاحين ، لقد صرح هؤلاء أنه تم التحكم في التسيير والانتاج ، وحقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية مهامه في التمويل ، وبدأ بتقلص العجز تدريجيا ،رغم أن وضعية الفلاحين لم تكن بخير ، وعلى ضوء هذا كان يمكن أن تدعم هذه التجربة وأن لا يتم التسرع في اصدار منشور تطبيقي مباشرة ، رغم أن تنظيم الفلاحة في الجزائر لم يتم مطلقا بمناشير ،ان اصدار هذا المنشور قلب الامور رأسا على عقب ، وخرج الى الميدان دون أن يعطي الفلاحين

---

(1) انظر جريدة المساء بتاريخ 1989/4/4•

أو الجمعيات الاخرى رأيهم فيه ودون أن يصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني[1] ، وهذا ما أدى الى ظهور اضطرابات نتيجة التطبيق وعدم احترام المادة[2] 10 وهو ما أدى بنواب الشعب الى طرح المشاكل المترتبة عن الانحرافات وقد وعد رئيس الحكومة بدراسة هذه المشاكل واجراء التحقيقات اللازمة ، يبدو في نظري أن الطف ما زال مفتوحا ، وان لجنة التحقيق لم تلعب دورها الحقيقي الى درجة انها أعفيت من التحقيق في بعض الولايات[3] الهامة .

2٠1 ــ المشاكل الناتجة عن تطبيق قانون المستثمرات الفلاحية

ان تقييم عملية اعادة تنظيم القطاع الفلاحي غير ممكن حاليا بصورة مفصلة ودقيقة لأن مدّة التطبيق لا تتجاوز السنتين وما سنحاول التعرض له وحصر بعض المشاكل الناتجة عن التطبيق والتي تتمثل فيما يلي :

1ــ ان تقسيم الاراضي خضع لعلاقات شخصية وتجاهل الاعتبارات الجوهرية خاصة في الولايات[4] التي تتمتع بالاراضي الخصبة والجيدة .

2ــ ان ربط الداخيل بالارض لا يكون له معنى في ظل عدم توفر وسائل الانتاج ، ارتفاع اسعارها ...

3ــ ان عملية التقييم مبالغ فيها وتوقع المستفيدين في مشاكل مالية عديدة .

---

(1) تم تطبيق اجراءات تنظيم المستثمرات الفلاحية في 13 سبتمبر 1987 بينما صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر 1987.

(2) انظر الملحق .

(3) البليدة ، تيبازة ، بومرداس .

(4) البليدة (اراضي الحوامض واشجار الفاكهة بصورة عامة) ، تيبازة ، .. للمزيد انظر: مجلة احداث اقتصادية ، نوفمبر 1987 .

.../...

4 – ان ممارسة النشاطات غير الفلاحية على أراضي المستثمرات أصبحت من الظواهر العادية نتيجة كثرتها عبر الكثير من المستثمرات ، فمثلا تم العثور من طرف الصحافة في ولاية بومرداس على اربع مستودعات لممارسة أنشطة تجارية متباينة[1] ،والغريب في الامر أن المستفيدين من هذه المشروعات يملكون والوثائق القانونية كالسجل التجاري ،عقد الكراء ...

5 – لقد انتزعت اراضي من مستفيدين حصلوا عليها شرعيا من أجل استخدامها لاغراض غير فلاحية[2] .

6 – لم تقم كثير من المستثمرات باجراءات التأمين وهذا أملا في تقليل التكاليف ،رغم أن هذا يؤدي الى انعكاسات للمستثمرة وللدولة .

7 – يجهل كثير من المستفيدين مزايا ابرام العقود مع تعاونيات التسويق وتضارب الاسعار[3] سواء عند بيع المنتجات أو عند شراء المواد التي تحتاجها المستثمرات .

8 – ان المستثمرات المتكونة لم تعرف كيف تستغل الاطارات وهو ما يطرح مشكل التكوين الفلاحي مستقبلا .

9 – ظهرت وحدة مشكلة الاراضي المؤممة في اطار الثورة

---

(1) يقوم المستودعان الاول والثاني ببيع مواد البناء المختلفة والثالث لصناعة الادوات الحديدية والرابع لانتاج المواد الخشبية .

(2) انظر جريدة الشعب تحت رقم 9119 بتاريخ 1989/12/7 .

(3) كانت اسعار بيع الحليب في المزارع الفلاحية الاشتراكية 7ر1 دينار واصبح 5 دينار في المستثمرات الحديثة ويختلف من مستثمرة الى أخرى .

.../...

الزراعية والتي امتلكوها بامتيازاتهم، وقد عبروا عن هذا في مظاهرات عديدة[1]، واعتبروا ان اراضيهم سلمت لأناس لا علاقة لهم بالارض وطلبوا من المجلس الشعبي الوطني الغاء قانون المستثمرات الفلاحية .

يتضح مما سبق أن عملية اعادة تنظيم القطاع الفلاحي عرفت تعثرا منذ البداية ومازال هذا التعثر مستمرا ، ولذلك فان مستقبل التنمية الفلاحية وفقا لهذا يعتبر مراهنة في وقت كان من المفروض المراهنة في ظل التجارب التي عرفها القطاع الفلاحي وليس في تجربة جديدة شروطها الاساسية غير متوفرة .

2 - النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها خلال هذا البحث

ان دراسة واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة لفترة المخطط الخماسي الاول والثاني أظهرت ان الانتاج الفلاحي عرف نموا في بعض المواد وانخفاضا في مواد أخرى، ولم يصل عموما الى مستوى الاهداف المقررة رغم أن الولاية تقع في سهل المتيجة الخصب بأراضيه وامكانياته ، وهي بهذا كان من المفروض أن تغطي احتياجاتها وتحقق الفائض من أجل تغطية الاحتياجات الوطنية والتصدير. لكن الواقع يثبت أن الانتاج يعرف الانخفاض والتبعية الغذائية تزداد يوما بعد يوم ، وهذا ما يثير القلق الشديد ، ولهذا أرتأينا أن يدرك المسؤولين من التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة والتنمية

(1) انظر : جريدة المساء تحت رقم 1316 بتاريخ 1989/12/18.

.../...

الفلاحيـــة بصفـــة خاصـــة الحقائـــق التاليـــة مـن أجـل النهـوض بالقطاع الفلاحـــي وتطـــوره :

1 ـ ان التنميـــة الفلاحيـــة تتأثـــر بالمشاكـــل الاجتماعيـــة ودون ايجـــاد حلـــول لهـــا لا يمكـــن أن تلعـــب دورهـــا الحقيقـــي وتتمثـــل فيمـــا يلـــي :

1٠1 ـ السكـن : ان توفيـــر السكـن عـن طريـــق سياســـة القـــرى الاشتراكيـــة والبنـــاء الذاتـــي والبنـــاء المخصـــص لعمـال الوحـدات الانتاجيـــة ٠٠٠ يضمـــن استقـــرار اليـد العاملـة فـي الريـــف ويضـــع حـــدا لظاهـــرة الهجـــرة الريفيـــة والفلاحيـــة ٠

2٠1 ـ الصحـــة : ان الاهتمـــام بالصحـــة وتوفيـــر العـــلاج يؤدي الـــى تطـــور النشـــاط الفلاحـــي ومـا لاحظنـــاه هـو أن الفلاحين وابناؤهـــم مـــا زالـــوا يعانـــون مـــن نقـــص الخدمـــات الصحيـــة وهـــذا راجـــع لنقـــص المرافـــق الصحيـــة وانعـــدام وسائـــل الانقـــاذ والاسعـــاف والرقابـــة الصحيـــة وانعـــدام طـب العمـــل فـــي القطـــاع الفلاحـــي ٠

3٠1 ـ المواصـلات : ان المواصـــلات تعتبـــر شريـــان الحيـــاة وميـــزة التطـــور الاجتماعـــي والاقتصـــادي وعـــدم توفرهـــا يـــؤدي الـــى ظاهـــرة التخبـــب والتأخـــر ســـواء بالنسبـــة للفلاحيـــن أو ابنائهـــم الذيـــن يتوجهـــون الـــى المـــدارس والثانويـــات والجامعـــات ٠

4٠1 ـ التعليـــم : ان الريـــف يعـــرف مشاكـــل عديـــدة فـــي ميـــدان التعليـــم وقـــد أكـــد لنـــا كثيـــر مـــن الفلاحيـــن أن هنـــاك مناطـــق تفتقـــر الـــى المرافـــق التعليميـــة وأن توفـرت

٠٠٠/٠٠٠

فان المعلمين يهربون لانعدام الشروط الضرورية التي تساعد على الاستقرار،وانعدام التفتيش وهو ما يطرح بحدة مشكل العزلة بين الريف والمدينة، وعدم التوصل الى تحقيق التوازن الجهوي على مستوى الولاية .

1٠5- السياحة: ان ابناء الفلاحين لا يتمكنون مطلقا الاستفادة من المرافق السياحية التي توجد بالولاية ،وهذا لضعف امكانياتهم ،وما أكده لنا كثير من الفلاحين هو توقيف نشاط المخيمات الصيفية ، رغم أنه النشاط الوحيد الذي يتناسب مع وضعيتهم ،ورغم أنه يعتبر من الوسائل التربوية والترفيهية لحياة الطفل لما له من تأثير في تهذيب سلوكه .

وبالاضافة الى ما سبق ومن أجل استقرار اليد العاملة في الريف بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة ، يجب توفير الشروط الاجتماعية والاقتصادية وتوحيد الامتيازات بين القطاعات.

2 ـ ان التنمية الفلاحية تتأثر بعوامل الانتاج ،ودون توفرها واستغلالها استغلالا أمثلا لا يمكن أن تلعب دورها الحقيقي :

1٠2 ـ الارض: أن رصيد الولاية من الاراضي القابلة للزراعة كبيرا وهذا يعني امكانية زيادة المساحة الزراعية ورفعها عن طريق الاصلاحات العقارية وحماية الاراضي خاصة وان الزحف العمراني والصناعي هدّد ويهدد منطقة سهل المتيجة ،وقد خسر القطاع الفلاحي 20 ألف هكتار

خلال الفترة 1970 - 1980 .

2.2- الري : ان مشكلة الري صعبة وعويصة الحل نظرا للاحتياجات الكبيرة والمتزايدة من جهة وضعف استغلال المياه الجوفية والسطحية وضياع كميات هائلة من مياه الامطار والوديان والشعاب من جهة أخرى، أن المساحة السقية تعتبر ضعيفة جدا في الولاية، اذا علمنا أن كمية المياه الجوفية غير المستغلة كبيرة، يضاف الى ذلك مياه الوديان المنحدرة من الاطلس البليدي باتجاه البحر، بينما المنطقة في حاجة ماسة الى المياه، ان نقابات الري الموجودة ليست لها أي فعالية، يضاف الى ذلك التأخر الحاد لكثير من المشاريع المبرمجة، ولهذا يجب تدعيم شبكة السدود والآبار والتحكم في مياه الامطار ومحاربة الرواسب والانجراف والجفاف .

3.2- العتاد : ان تحليل وضعية حظيرة العتاد يظهر لنا نسبة كافية من التجهيزات غير أنه يجب الاشارة الى العمر والقدم والعطب والخلل الذي يعانيه قسم كبير من الآليات الموجودة وغياب ملموس لوسائل النقل والمواصلات، يضاف الى هذا عدم الصيانة، وعدم ملائمة نوعية الجرارات لطبيعة الارض، النتائج السلبية المترتبة على حل التعاونيات متعددة الخدمات لأن بيع عتادها أدى الى ضعف الحضائر ونقص قطع الغيار خاصة بالنسبة للقطاع الاشتراكي .

ان القطاع الفلاحي يعرف مشاكل العتاد هذه منذ القديم،

ويضاف الى هذا حاليا ندرة العتاد وقطع الغيار في السوق الوطنية ، وان وجدت فالاسعار تكون خيالية .

2.4 — الموارد البشرية : ان الموارد البشرية هامة في القطاع الفلاحي ، لكن هذه الاهمية لا تتحقق الا في ظل رفع مستوى التأهيل والتكوين والوعي ، لان الملاحظ لحد الآن وهو ما صرح لنا به عدد كبير من الفلاحين ان سياسة التكوين ركزت على الاطارات وأهملت اليد العاملة المنتجة ، وهو ما يتطلب اعادة النظر والتركيز في التكوين والتأهيل على مختلف المستويات وفئات العمل ، وبالاضافة الى هذه المشكلة هناك ظاهرة اليد العاملة المسنة وهجرة الاطارات من القطاع الفلاحي الى القطاعات الاخرى .

2.5 — هياكل الدعم والاسناد : ان الدور الايجابي لهياكل الدعم والاسناد لم يتحقق حيث غلب عليها الطابع التجاري وهو ما تم تأكيده في كثير من اللقاءات التي جمعت ممثلي هذه الهياكل والاطراف الاخرى ، ورغم اجراءات اعادة الهيكلة ، الا أن المشكل مازال قائما ومطروحا ، وقد ركزنا في دراستنا على مختلف هذه الهياكل ، لكن بصورة أساسية على هياكل التسويق والتمويل :

2.5.1 — هياكل التسويق : لم تتمكن هياكل التسويق من القيام بدورها للاسباب التالية :

— لم يحدث بالفعل القضاء على الوسطاء في سوق الخضر والفواكه ، وبقوا مسيطرين على الاسواق الكبرى

.../...

(بوفاريك ،بوقرة ،) وحتى هياكل التسويق لعبت نفس الدور لأن كل منها له هامش ربح معين وهو ما أدى الى ارتفاع الاسعار الذي لم يكن في صالح المنتجين والمستهلكين .

- ان عمال ومسيري كثير من هذه الهياكل ليست لهم أي خبرة في ميدان التسويق وبالتالي تتعرض كثير من المنتجات الى التلف ، عدم وجود وسائل التكييف والتخزين ، عدم تكييف أوقات العمل مع طبيعة الانتاج الفلاحي وتوقيته .

- طول فترة انتقال المنتوج لكي يصل الى المستهلك، وخاصة خارج الولاية المنتجة .

- نقص وسائل النقل والتخزين على مستوى البلديات والدوائر ،وخصوصا بخطر تعاونيات التسويق الى بيع الفواكه والخضر للقطاع الخاص ،لأنه يملك هذه الوسائل ؟

- غياب سلطة مشتركة لهياكل التسويق ، غياب التخطيط ، غياب الاعلام ،... .

ان الاسباب التي أثرت على السوق وهياكله كثيرة ، والاقتراحات التالية يمكن أن تساهم في تنظيمه مع الاعتبار أن أي تنظيم تتوقف فعاليته بالدرجة الأولى على امكانية القدرة على زيادة الانتاج .

+ على مستوى التوزيع :

- تعميم العلاقات التعاقدية مع المزارع الفلاحية الاشتراكية لكل منطقة الوسط .

.../...

- التكفل التام بالانتاج على أساس تخطيط دقيق .
- فتح مراكز جديدة للتوزيع .
- رفع امكانية التخزين تحت البرودة .
- تزويد الوحدات والهياكل بوسائل النقل .
- التأطير الفني للمزارع حسب متطلبات السوق الداخلية والخارجية في حالة التصدير .

+ علي مستوي تنظيم أسواق الجملة :

- وضع سياسة واضحة للاسعار وتنظيم آلية تكوينها وتثبيتها .
- تنمية وتطوير المعلومات من أجل المساهمة في تخطيط الانتاج وفقا لاحتياجات السوق .
- تنظيم السوق يجب ان يهدف الى القضاء على الظواهر السلبية الملاحظة ، وهذا عن طريق ضمان التموين من منطقة البليدة نحو المناطق الاخرى .

2.5.2- هياكل التمويل : ان المنهجية الجديدة في تمويل القطاع الفلاحي مكنت من تحسين الخدمات المقدمة لقطاعات الانتاج ، وقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على ايجاد حلول لكثير من المشاكل مثل تبسيط الاجراءات والرفع من قيمة القروض وتخفيض معدّل الفائدة ، تمويل المشاريع غير المخططة ... . الا أن البنك مازال يعرف صعوبات انعكست على القطاع الفلاحي مثل ضعف القروض في بعض المجالات كالتي ، بناءات الاستغلال ، وسائل التجهيز ، ...

.../...

اعتمادات البنك غير كافية لتلبية احتياجات القطاع الفلاحي ، ضعف الارشاد المالي ، انخفاض الحد الاقصى لقروض الاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص، ... .

وكان من الاجدر أن يدعم البنك من أجل ايجاد حلول للمشاكل المطروحة ، وليس وضعه أمام مشاكل أخرى جديدة انعكست عن اجراءات اعادة تنظيم القطاع الفلاحي .

3 — ان الانتاج الفلاحي في ولاية البليدة كان من المفروض:

-ان يغط الاحتياجات التي كانت مقررة لمختلف المواد

— ان يحقق معدّل الاشباع الذي يجب ان يفوق مستوى التغطية .

— أن يساهم في الانتاج الفلاحي الوطني بنسبة معتبرة .

الا أن هذه الاهداف لم تتحقق وحتى بالنسبة للمواد التي تدخل ضمن اختصاص الولاية .

4 — ان أهداف التنمية الفلاحية لم تتحقق بالمستوى المطلوب، وآفاقها يمكن النظر اليها من خلال اعادة تنظيم القطاع الفلاحي . والسؤال الذي نطرحه هنا ، هل تتمكن الاجراءات الاخيرة القضاء على التناقضات التي كانت موجودة أكثر من الاجراءات السابقة لها ؟ وهل المشكل هو مشكل اجراءات ؟

رغم أن الجواب صعبا لانّ التجربة في مرحلتها الاولى ولم تتوفر الشروط لتقييمها تقيما كاملا ،الا اننا نعتقد

.../...

وهو اعتقاد شخصي أن مستقبل التنمية الفلاحية في ظل هذه الاجراءات يعتبر مراهنة كبرى تحكمت وتتحكم فيها ظروف معينة ، وهذا يعني أن المشكل لا يكمن في الاجراءات ، وانما هل وفرت الشروط الاجتماعية والاقتصادية لكي تلعب هذه الاجراءات دورها الفعلي والحقيقي .

ان تصريحات كثير من المسؤولين وعلى رأسهم وزير الفلاحة ،ان القطاع الفلاحي بدأ يحقق توازنا نسبيا ،وعلى هذا يجب أن لا يعرف تغييرا في المستقبل ،وبعد فترة قصيرة صدر المنشور التطبيقي لاعادة تنظيم القطاع الفلاحي وهو ما يشكل خرقا وتجاوزا قانونيا ،لأن تنظيم الزراعة في الجزائر كان بأوامر ومراسيم وليس بمناشير ،وهو ما أدى الى مشاكل كثيرة في التطبيق ،فقد اتصلنا بكثير من الفلاحين وفي مختلف مناطق ولاية البليدة وأكدوا لنا ما طرح رسميا في المجلس الشعبي الوطني عن مختلف التجاوزات ، ومنها الاراضي التي وزعت على من لم تتوفر فيهم الشروط ، وقد تعهدت الحكومة أمام المجلس باجراء التحقيقات اللازمة ،ويبدو لنا أن ملف هذه التحقيقات مازال مفتوحا ،وان لجنة التحقيق أعفيت من القيام بمهامها في بعض الولايات ومنها ولاية البليدة التي كانت محور دراستنا . وستبقى محور انشغالنا واهتمامنا .

وأخيرا ان دراسة التنمية الفلاحية في ولاية البليدة مرتبطة بالتنمية الفلاحية في الجزائر ، والتنمية الفلاحية في الجزائر مرتبطة بتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية ككل ، وتنظيم المجتمع ككل يطرح مشكلة التسيير وهي أصل المشاكل التي تتخبط فيها كل القطاعات .

ملحـــق البحـــث:

أرتأينـــا أن نرفـــق بالبحـــث ملحقـــا يتضمـــن :

(1) قانـــون ضبـــط كيفيـــة استغـــلال الاراضـــي الفلاحيـــة التابعـــة للامـــلاك الوطنيـــة ، وتحديـــد حقـــوق المنتجـــين وواجباتهـــم .

(2) نـــص منشـــور تطبيـــق تدابيـــر تنظـــيم المستثمرات الفلاحيـــة .

قانون[1] ضبط كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الوطنية ، وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم •

الباب الأول :

أحكام عامة

المادة الاولى :

يهدف هذا القانون الى تحديد قواعد استغلال الاراضي الفلاحية المحددة بموجب المادة 19 من قانون رقم 84 — 16 المؤرخ في 30 يونيو 1984 وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم •

ويستهدف هذا القانون على الخصوص ما يلي :

- ضمان استغلال الاراضي الفلاحية استغلالا أمثلا •
- رفع الانتاج والانتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني •
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الاراضي •
- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية •
- اقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الانتاج •

(1) قانون رقم 87 — 19 مؤرخ في 8 ديسمبر 1987•

المادة 2 :

في اطار تحقيق التنمية الشاملة ، وضمان مسار وحدوي للتنمية الفلاحية ، تقوم الدولة على الخصوص بالاعمال التالية :

- التوجيه العام للنشاطات الفلاحية
- تحديد الخطوط العريضة للتخطيط الفلاحي
- السعي الى تطوير ولا مركزية هياكل الدعم والاسناد للانتاج الفلاحي .

المادة 3 :

تتكون الاراضي المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون ، وكذا الوسائل الاخرى المتعلقة بها في شكل مستثمرات فلاحية جماعية متجانسة تتطابق مساحتها مع عدد المنتجين الذين تتألف منهم الجماعة وقدرتهم على العمل ، ومع مناهج الانتاج المتوفرة وقدرات الاراضي .

المادة 4 :

تستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الاراضي التابعة للاملاك الوطنية الملحقة للهيئات والمؤسسات من أجل انجاز المهام الموكلة لها .

يتطبق هذا الاجراء على الخصوص على ما يلي :
- المزارع النموذجية
- مؤسسات التكوين والبحث
تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

.../...

المادة 5 :

يمكن للدولة أن تخصص أراضي لتكوين مزارع نموذجية لتطوير عوامل الانتاج على الخصوص.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

المادة 6 :

تمنح الدولة المنتجين الفلاحين المعنيين بهذا القانون حق الانتفاع الدائم على مجمل الاراضي التي تتألف منها المستثمرة .

يخضع حق الانتفاع الدائم مقابل دفع اتاوة من طرف المستفيدين ، يحدد وعاؤها وكيفيات تحصيلها وتخصيصها في قوانين المالية .

المادة 7 :

تمنح الدولة الفلاحين حق امتلاك جميع الممتلكات المكونة لذمة المستثمرة ما عدا الارض .

ويتم التنازل عن هذا الحق في الملكية ، بمقابل ما يلي :

تكون الممتلكات المحققة من قبل الجماعات بعد تكوينها ملكا للمنتجين .

المادة 8 :

تكون الحقوق العينية العقارية كما حددتها المادتان 6 و 7 والممنوحة على الشيوع وبالتساوي بين أعضاء الجماعات ، قابلة للنقل والتنازل والحجز ، طبقا لاحكام هذا القانون والتشريع المعمول به .

...../.....

المادة 9 :

تستغل الاراضي جماعيا وعلى الشيوع حسب حصص متساوية بين كل عضو من أعضاء الجماعات المشتركين بصفة حرّة ، لا يجوز لأي منتج الحصول على أكثر من حصة واحدة ولا الانضمام الى أكثر من جماعة ، ويمكن استثنائيا استغلال الاراضي بصفة فردية وضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون ، غير أن الاستفادة الفردية يمكن أن لا تكتسي صفة استثنائية في الحالة الخاصة بالنخيل .

المادة 10 :

تمنح الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون لاشخاص طبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية الذين لم تكن لهم مواقف غير مشرفة طوال حرب التحرير الوطني .

تمنح هذه الحقوق بالدرجة الاولى للعمال الدائمين وغيرهم من مستخدمي تأطير المستثمرات الفلاحية القائمة عند تاريخ اصدار هذا القانون ، كما يمكن منح هذه الحقوق لجماعات تتكون من أشخاص يمارسون مهنة مهندسين وتقنيين فلاحيين وعمال موسميين ، وكذا الفلاحين الشباب على الاراضي الزائدة بعد تشكيل المستثمرات الجماعية من قبل العمال المشار اليهم في الفقرة الاولى من هذه المادة .

وفي كل حالة من هذه الحالات ، تمنح الاولوية للمجاهدين وذوي الحقوق .

.../...

الباب الثاني

المستثمرات الفلاحية الجماعية وقانونها الاساسي

الفصل الاول

التكوين الاولي

المادة 11 :

يكون ثلاثة منتجين فلاحيين أو أكثر كما حددت ذلك المادة 9 ،وباختيار متبادل فيما بينهم ،جماعة قصد انشاء مستثمرة فلاحية ، تحدد كيفيات تكوين الجماعات والمستثمرات عن طريق التنظيم .

المادة 12 :

يسلم لمعنيين ، بناء على على تقديم عقد تصريح بتكوين جماعة بمبادرة منهم ، عقد اداري يحدد قطعة الارض التي يمارسون عليها حقهم في الانتفاع الدائم على الشيوع،وبحصص متساوية ،ويحدد محتوى ومبلغ الاملاك المتنازل عنها بمطلق الملكية وكذا كيفيات الدفع بعقد اداري حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم .

الفصل الثاني

القانون الاساسي للمستثمرة الفلاحية الجماعية

المادة 13 :

تعد الجماعة شركة أشخاص مدنية ،تخضع للتشريع المعمول

.../...

بـه وللاحكام الخاصة التي ينص عليها هذا القانون .

المادة 14 :

تتمتع المستثمرة الفلاحية الجماعية بكامل الاهلية القانونية في الاشتراط ، والالتزام والتعاقد ، طبقا لقواعد القانون المدني وأحكام التشريع المعمول بـه .

المادة 15 :

يتمتع أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الواجبات ، ويمكنهم تنظيم علاقاتهم باتفاق لا يحتج بـه على الغير .

المادة 16 :

يتعين على منتجي المستثمرات الفلاحية الجماعية القيام بما يلي :

- انتاج الخيرات خدمة للامة والاقتصاد الوطني
- تحسين الانتاج والانتاجية بصفة متواصلة
- عصرنة أساليب ووسائل الانتاج .

المادة 17 :

يلتزم أعضاء المستثمرة الفلاحية بما يتعهد بـه أحدهم باسم المستثمرة ، وذلك بصفة تضامنية ومطلقة ، وأي اتفاق يحصل بينهم لا يحتج بـه على الغير .

المادة 18 :

يتعين على أعضاء المستثمرة الفلاحية استغلال كل الاراضي

.../...

استغلالا أمثلا بصفة جماعية وعلى الشيوع، والمحافظة على طابعها الفلاحي وتنفيذ كل عمل من شأنه أن يزيد في قيمتها .

المادة 19 :

يتعين على أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية ،أن يتجنبوا فرديا وجماعيا كل عمل من شأنه أن يعرقل السير الحسن للمستثمرة.

المادة 20:

يقرر أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية ، توزيع الدخل واستعماله الجماعي ، واذا تمّ ذلك باتفاق فيما بينهم عند الاقتضاء لا يحتج به على الغير.

المادة 21:

يتعين على كل عضو من أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية أن يشارك مباشرة وشخصيا في الاشغال ضمن اطارجماعي ، يمكن تحديد طريقة مشاركة كل واحد من الاعضاء وكذا التوزيع المحتمل للمهام داخل المستثمرة باتفاق لا يحتج به على الغير .

المادة 22:

لا يؤثر على وجود المستثمرة ،أي عقاب أو اجراء قانوني يسلط مباشرة وشخصيا على أحد أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية.

المادة 23:

تكون حصص الاعضاء قابلة للنقل والتنازل والحجز ،مع احترام

.../...

الطابع الجماعي للمستثمرة .

غير أنه لا يجوز التنازل عن الحصص الا في حالة الوفاة خلال السنوات الخمس الاولى ابتداء من تاريخ تكوين المستثمرة الفلاحية الجماعية .

المادة 24 :

لا يمكن التنازل عن الحصة الا لصالح عمال القطاع الفلاحي، وتعطى الاولوية في هذا الاطار للشباب الذين استفادوا من تكوين فلاحي وللعاملين ضمن المستثمرة الفلاحية الجماعية ، ويمكن للدولة في جميع الحالات أن تمارس حق الشفعة .

المادة 25 :

يشترط في كل مستثمر جديد ، ما عدا الدولة والعامل في المستثمرة الفلاحية الجماعية ، أن ينال قبول الاعضاء الآخرين مسبقا يحل المشتري في جميع الحالات محل البائع في حقوقه وواجباته .

المادة 26 :

في حالة تعدد الورثة وذوي الحقوق يمكن هؤلاء أن يختاروا واحدا منهم ليمثلهم في الحقوق والواجبات ويتكفل بحقوق وأعباء الحصة ويمكنهم أن يتنازلوا بمقابل أو مجانا لأحدهم أو يبيعوا حصتهم حسب الشروط المحددة في المادة 24 .

المادة 27 :

يترتب عن كل مانع ناتج عن عجز بدني مثبت قانونا

.../...

أو من ممارسة مهمة انتاجية وطنية أو دائمة يحول دون المشاركة الشخصية والمباشرة في المستثمرة وجوب تعويض العضو المعني على نفقته بشخص من اختياره ، وفي هذه الحالة يبقى ملزما بصفة شخصية ومباشرة بواجبات المستثمرة الفلاحية الجماعية .

وعندما يؤثر المانع سلبا على سير المستثمرة ،يجوز للاعضاء الآخرين في الجماعة أن يطلبوا من المحكمة أن تبت ضمن أجل معقول في نقل حصة العضو المعني أو التنازل عنها .
لا ينطبق هذا الاجراء على الاشخاص الخاضعين لواجبات الخدمة الوطنية الذين يستمرون في الاستفادة طيلة مدة الخدمة من نفس الامتيازات المخولة للمنتج الذي يعترضه مانع .

المادة 28 :

يمكن ان يترتب عن عدم احترام الجماعة التي تتكون منها المستثمرة الفلاحية الجماعية لالتزاماتها فقدان الحقوق ودفع تعويض عن الضرر أو التلف ،أو نقص القيمة لصالح الدولة وذلك تطبيقا للطرق القانونية .

المادة 29 :

يمكن أن يترتب عن عدم الوفاء بالالتزامات من قبل عضو في المستثمرة الفلاحية فقدان حقوقه ودفع تعويضات لصالح الاعضاء الآخرين تعويضا عن الضرر المتسبب فيه . تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

المادة 30 :

دون الاخلال بالقرار القضائي المتعلق بالموضوع بصدد المواد : 25 ،27 ،28 ،29 من هذا القانون ،يجوز للقاضي اتخاذ كل

.../...

اجــراء كفيــل بجماعــة المستثمــرة .

المــادة 31 :

يترتــب عــن التــازل عن الحصــة نقــل جميــع الحقــوق المتصلــة بهــا بمــا فــي ذلــك تلــك المتعلقــة بالمحــلات السكنيــة .
وكــل شــرط مخالــف لهــذا يعــد غير وارد .

المــادة 32 :

لا يــؤدي الــى التقسيــم انسحــاب عضــو ، أو حــدوث أي ظــرف يغيــر تشكيلــة المستثمــرة الفلاحيــة وفــي هــذه الحالــة وحفاظا علــى وحــدة المستثمــرة وقابليتهــا للبقــاء يستفيــد العضــو المعني أو ذوي حقوقــه مــن تعويــض مقابــل لقيمــة الحصــة التي فــي حوزتــه .
يحــدد هــذا التعويــض بالتراضــي فــي عقــد رسمــي ، ويمكــن أن يحــدد ، ان اقتضــى الامــر ، عــن طريــق القضــاء ، حســب الاجــراءات القانونيــة المعمــول بهــا .

الفصــل الثالــث

التعديــلات والتغييرات فــي تكويــن المستثمــرة الفلاحيــة الجماعيــة وفــي مشتمــلات الحقــوق العينيــة العقاريــة .

المــادة 33 :

تتكــون المستثمــرة الفلاحيــة الجماعيــة قانونــا عنــد تاريــخ نشــر العقــد الاداري المنصــوص عليــه فــي المــادة 12 من هذا القانــون فــي سجــل الحفــظ العقاري .

المادة 34:

كل صفقة يترتب عليها تغيير التكوين الاولي لاعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية تعتبر باطلة اذا لم يثبتها عقد رسمي يخضع لاجراءات التسجيل والاشهار.

المادة 35:

كل صفقة يترتب عليها تغيير مشتملات الحقوق العينية العقارية في المستثمرة الفلاحية الجماعية أو اتباعها ، باطلة اذا لم يثبتها عقد رسمي يخضع لاجراءات التسجيل والاشهار.

المادة 36:

دون الاخلال باحكام المادتين 34 ، 35 من القانون ، يمكن ان ينتج الاتفاق الداخلي المبرم بين أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية والذي يحتج به على الغير من عقد عرفي خاص، يخضع عند الاقتضاء لاجراءات التسجيل .

الباب الثالث

أحكام خاصة

المادة 37:

اذا بقيت بعد تكوين المستثمرات الفلاحية الجماعية قطع أرضية لا يتلاءم حجمها مع طاقة عمل أقل الجماعات عددا ، و/أو لايمكن ادماجها ضمن مستثمرة أخرى بسبب عزلتها أو بعدها ، فانه يمكن منحها لاستثمار فردي وفق الشروط المحددة في المادة 10 من هذا القانون .

.../...

المادة 38:

يتمتع المستفيدون بصفة فردية من قطع أرضية فلاحية بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الالتزامات التي يخضع لها أعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية .

المادة 39:

لا يمكن مخالفة القواعد المنصوص عليها في هذا القانون حتى في حالة البيع الاجباري والمتعلقة بالحد الادنى المقدر بثلاثة أعضاء قصد انشاء مستثمرة جماعية ، وكذا بصفة المنتج الفلاحي والتجزئة عن طريق التقسيم .

المادة 40:

يمكن للمستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية في اطار التشريع المعمول به ابرام أي اتفاق تراه مفيدا لتحقيق أهدافها المشتركة .

المادة 41:

يمكن للمنتجين وجماعاتهم الحصول على قروض وفق الشروط المحددة بموجب التشريع المعمول به .

المادة 42:

لا يمكن أن تكون الحقوق العقارية التي تمنحها الدولة للمنتجين الفلاحيين في اطار هذا القانون ، موضوع تحديد أو تجريد من الملكية الا في الحالات وحسب الشروط والاشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به .

.../...

المادة 43:

لا يحق لاحد أن يتدخل في ادارة وتسيير المستثمرات الفلاحية الفردية أو الجماعية وتعد كل مخالفة للاحكام المنصوص عليها أعلاه تسييرا فعليا ، ويترتب عليها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا المجال .

المادة 44:

يخضع المستغلون الفلاحيون الفرديون أو الجماعيون للنظام الجبائي المنصوص عليه في التشريع المعمول به .

الباب الرابع

أحكام ختامية

المادة 45:

تحدد كيفيات تطبيق هذا القانون عند الحاجة عن طريق التنظيم .

المادة 46:

تطبق أيضا أحكام هذا القانون على المتنجين المستفيدين من تخصيص فردي طبقا للأمر رقم 71 ــ 73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971.

المادة 47:

تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون لا سيما منها :

- الامر رقم 68 ــ 653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968.
- المواد من 858 الى 866 من الامر رقم 75 ــ 58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975.

.../...

المادة 48:

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية •

--
-

نص منشور[1] تطبيق تدابير تنظيم المستثمرات الفلاحية

1 ـ كيفيات تكوين المستثمرات الفلاحية الجديدة

1.1 ـ تكوين جماعات المنتجين

يتم في مرحلة أولى توزيع عمال المزارع والعاملات الدائمين والدائمات بما في ذلك المؤطرون بحرية حسب تناسبهم وميولهم ، ودون أي تدخل خارجي في جماعات تتألف من ثلاثة منتجين كحد أدنى وذات حجم مختزل بما فيه الكفاية يسمح بتحمل مسؤولية مباشرة وجماعية في انشطة الانتاج بتحكم فعال في التسيير .

يعد عمالا دائمين بالمزرعة في مفهوم هذا المنشور :

- العمال الدائمون والعاملات الدائمات الذين مارسوا عملهم في المزرعة حتى الموسم الزراعي 1986 / 1987.
- المستخدمون المؤطرون (المسيرون ،المهندسين والتقنيين) المباشرون عملهم حاليا في المزارع الاشتراكية والمهندسين والتقنيين لقطاعات التنمية الفلاحية .
- العمال الدائمون والعاملات الدائمات بما في ذلك أعوان التأطير الذين سبق لهم أن مارسوا عملهم في المزارع الاشتراكية وهم الآن أما في وضعية انتداب لأسباب تقتضيها مصلحة الخدمة في هياكل أخرى تابعة للقطاع الفلاحي ،واما معنيون بتقليص عدد العمال خلال الموسم 1986 / 1987 في اطار تطبيق التعليمة رقم 1114 المؤرخة في 9 نوفمبر 1986 والمتعلقة بمردودية

---

(1)صدر هذا المنشور في جريدة الشعب بتاريخ 13 سبتمبر 1987 ،انطلقت عملية اعادة التنظيم في الميدان بعد هذا التاريخ وفي نفس الشهر .

المزارع الاشتراكية .

واما في وضعية اداء الخدمة الوطنية .

- على هذا الاساس تحدد قائمة المستفيدين من طرف الرئيس والمسير تنسيقا مع الجمعية العامة للعمال .

1.2- تكوين لجنة اعادة التنظيم الداخلية وصلاحياتها

- تقوم الجماعات الجديدة فور تكوينها بانشاء لجنة داخلية لاعادة تنظيم المزرعة تتألف من ممثل واحد لكل جماعة وتحل هذه اللجنة محل أجهزة التسيير القائمة التي تحل نتيجة لذلك على أن الرئيس والمسير سيستمران في مهامهما لضمان الاستمرارية في تسيير المزرعة حتى تتم اقامة المستثمرات الفلاحية الجديدة بصورة قانونية ونهائية .

ان لجنة اعادة التنظيم الداخلية ، وهي هيئة انتقالية وموسعة الى الرئيس والمسير تشكل اطارا جماعيا للعمل مشمل لجميع اعمال التسيير واعادة التنظيم في المزرعة ، وتباشرها وتتمثل مهمتها على الخصوص فيما يلي :

1.2.1 - في مجال اعادة تنظيم المزرعة :

- القيام بتوزيع اراضي المزرعة بين الجماعات الجديدة ،
  القيام بتخصيص وسائل الانتاج الاخرى التي تتكون منها املاك المزرعة الاشتراكية

- تحديد شروط الاستعمال المشترك للهياكل الاساسية والتجهيزات التي لا يمكن توزيعها بين المستثمرات الفلاحية الجديدة .

.../...

- تقديم الدعم للاجهزة والهياكل المكلفة بتنفيذ عمليات تعيين حدود المستثمرات الفلاحية الجديدة ورسمها وتقييم الممتلكات •
- القيام في اطار تخصيص الاراضي الزائدة باقتراح مرشحين، عمال زراعيين أو الشبان الفلاحين الذين تتكون منهم جماعات اضافية أو من المستفيدين فرديا حسب الشروط المحددة في الفقرة 1•3•2 الآتية •

1•2•2 – في مجال تسيير المزرعة يجب على اللجنة الموسعة الى الرئيس والمسير :

- اتخاذ جميع القرارات اللازمة لاستمرار النشاط العادي في المزرعة خلال الفترة الانتقالية من اعادة التنظيم •
- السهر على حسن تنفيذ هذه القرارات بالاتصال مع رئيس المزرعة ومسيرها •

1•3 – <u>كيفيات توزيع الاراضي ووسائل الانتاج</u>

1•3•1 – <u>توزيع الاراضي :</u>

تقوم الجماعات الجديدة بتوزيع اراضي المزرعة بحرية وانصاف مع احترام تجانس المستثمرات الفلاحية ومراعاة طاقات العمل التي توفرها مختلف الجماعات ومنظومات الانتاج القائمة•

والواقع ان الجماعات الجديدة ، يتحتم عليها أن تفلح الاراضي المخصصة لها بصورة مباشرة وان تحافظ على وجهتها الفلاحية والا وقعت تحت طائلة سقوط حقوقها •

1٠3٠2 ـ الاراضي الزائدة

ـ تمنح الاراضي غير المخصصة لانها تتجاوز طاقات عمل الجماعات الجديدة لجماعات أخرى تتكون بالخصوص على أساس اقتراح اللجنة الداخلية للمزرعة ٠

ـ ومن ناحية أخرى ، فان الاراضي التي لا يمكن استغلالها جماعيا ، نظرا لحجمها المختزل اساسا ولبعدها توزع بصورة استثنائية على أساس فردي ٠

وفي الحالتين يجب أن يستفيد منها :

ـ العمال الموسميون في المزارع مع مراعاة اقدميتهم في المزرعة الاشتراكية ٠

ـ الفلاحون الشبان ابناء عمال الاراضي أو المتخرجون من التكوين الفلاحي لا سيما المهندسين والتقنيين الذين يمارسون عملهم حاليا في هياكل المحيط الفلاحي (قطاع المزارع والتعاونيات) والذين يمكن أن تهمهم وضعية الفلاح ٠

1٠3٠3 ـ تخصيص التجهيزات والهياكل الاساسية

تقوم اللجنة الداخلية لاعادة التنظيم ، بعد الانتهاء من توزيع الاراضي بتخصيص المعدات والادوات والمباني والتجهيزات والمنشآت ، والمواشي وغير ذلك من الوسائل ووسائل الانتاج على أساس جرودات المزرعة التي تضبط سبقا ويوافق عليها الرئيس والمسير ، ويراعى فيها بالخصوص مدى توفرها واحتياجات المستثمرات الجديدة ومواقع الهياكل الاساسية ٠

أمــا وسائــل الانتــاج التي لايمكــن توزيعهــا لعــدم كفايتهــا أولاستحالــة توزيعهــا (البئر مثلا) فانهــا تستعمــل استعمالا مشتركــا فــي اطــار يضبطــه المنتجــون بمحــض حريتهــم واختيارهــم •

وفيمــا يخــص المواشــي فان هنــاك صيغا مختلفــة لتوزيعهــا حســب الحالــة •

- يمكــن العمــل فيمــا يخــص تربيــة البقــر والغنم بما يأتــي :

+ امــا تخصيــص المواشي لمستثمــرات فلاحيــة جماعيــة متخصصــة •

+ واما توزيــع المواشي بين مختلــف الجماعــات •

- وفيمــا يتعلــق بالدواجــن هناك صيغتــان محتملتــان حســب عــدد الوحــدات وحجمهــا •

تخصيــي وحــدة أو وحــدات لتربيــة الدواجــن الــى مجموعــة مــن المنتجــين فــي اطــار وحــدة انتاجيــة متخصصــة ومستقلــة •

تخصيــص وحــدة أو وحــدات الــى مزرعــة جماعيــة عندمــا يكــون حجــم تربيــة الدواجــن غير كافــي لان تستغلهــا مجموعــة فــي اطار وحــدة متخصصــة •

4•1 - كيفيات منــح اراضي المستثمــرات الفلاحيــة الجديــدة

بعد استكمــال جميــع عمليــات تكويــن الجماعــات واقتسام الاراضي ووسائــل الانتــاج ،يعمــد الــى تطبيــق اجراءات الاعتراف القانونــي •

1•4•1 - تعيين حدود المستثمــرات الفلاحيــة الجديــدة وتسجيلهــا المسحــي

بعــد استكمــال عمليــات توزيــع الاراضي ووسائــل الانتــاج تقــوم مصالح مسح الاراضي فــي مرحلــة أولــى ، برســم الحــدود الخرائطيــة

للمستثمرات الفلاحية الجديدة ووضع علامات تجسد هذه الحدود في الميدان .

تكون هذه المرحلة متبوعة باعداد وثائق تمسك وتضبط بانتظام وتسجيل مجموع المستثمرات الفلاحية المستحدثة .

1 . 4 . 2 — قرار التخصيص

يعد الوالي قرار تخصيص الاراضي يبلغه لكل جماعة أو مستفيد فردي ويكون ذلك على أساس محضر توزيع الاراضي الذي يلزم كل الجماعات المتكونة .

وعلى أساس تصميم المساحة ومحضر تعيين ورسم حدود كل مستثمرة فلاحية جديدة .

ويخول هذا القرار حق انتفاع غير محدود بالاراضي المخصصة .

2 — اللجنة التقنية المحلية للمساعدة والتحكيم والتقويم :

2 . 1 — تكوين اللجنة التقنية المحلية

تتولى المساعدة التقنية ، والتحكيمات المحتملة وكذلك اجراءات تقويم الممتلكات والاصلاح المالي ، لجان تقنية محلية ينصبها الوالي في أكثر المستويات لا مركزية أي في البلدية أو في مجموعة عشر مستثمرات فلاحية .

تتكون هذه اللجان من أعوان ملتزمين ومؤهلين منبثقين من الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ومن مصالح الفلاحة والمالية ومسح الاراضي ومن قاض أو موثق يعينهم الوالي .

يتولى مهام التنسيق ضمن اللجنة التقنية المحلية أحد أعضائها

.../...

الذي يعينه الوالي .

2.2 - صلاحيات اللجنة التقنية المحلية

يتمثل دور اللجنة التقنية المحلية فيما يلي :

- اثبات الجرد المادي لوسائل الانتاج التي تتكون منها أملاك المزرعة وتتخذ اساسا لعمليات التوزيع.

- اثبات تكوين الجماعات وتنصيب اللجنة الداخلية لاعادة تنظيم المزرعة الاشتراكية .

- القيام ولا سيما على أساس مقترحات اللجنة الداخلية لاعادة التنظيم بضبط قائمة الجماعات الاضافية والمترشحين لأي تخصيص فردي في اطار تخصيص الاراضي الزائدة .

- تقديم العون والمساعدة للجنة الداخلية لاعادة التنظيم والجماعات المكونة في تنفيذ عمليات اعادة التنظيم ولا يجوز بحال من الاحوال أن يتطور هذا الدعم الى تدخل أو أن يضطلع بالمسؤوليات التي تقع على عاتق المنتجين .

- اثبات توزيع الاراضي ووسائل الانتاج الاخرى مع التأكد من الطابع المتجانس الذي يجب أن تكتسبه المستثمرات الفلاحية الجديدة ومن التزام كل جماعة بفلاحة جميع الاراضي المخصصة فلاحة صحيحة .

- القيام على هذا الاساس بتحرير محضر يوافق عليه أعضاء اللجنة الداخلية لاعادة التنظيم ويلزم الجماعات نهائيا بجميع العمليات التي تفضي الى تكوين المستثمرات الفلاحية الجديدة .

- التفاوض مع الجماعات في حالة الاختلاف على توزيع الاراضي

ووسائل الانتاج حتى تتوصل الى حل يرتضيه الجميع.

- رفع تقرير الى الوالي قصد التحكيم في كل اختلاف استعصى حله فيما يخص تشكيل الجماعات أو توزيع الاراضي ووسائل الانتاج الاخرى وتتخذ سلطات الولاية التدابير اللازمة التي يمكن أن تصل الى درجة حل الجماعات المعنية واحلال جماعات جديدة محلها .

- قيادة عمليات تعيين حدود المزارع ورسمها والتقييم المالي للممتلكات والاصلاح المالي .

- تقديم تقرير بانتظام عن مدى تقدم العمليات المختلفة.

تنتهي مهام اللجنة التقنية المحلية حيال كل مزرعة فور تبليغ قرار الوالي المتضمن تخصيص الاراضي .

3 - كيفيات تقويم الممتلكات

1.3 - الممتلكات المخصصة للمزارع الجديدة

تقوم مصالح املاك الدولة بتقويم جميع الممتلكات (المباني ، العتاد ، المنشآت ،المواشي ...الخ) استنادا الى المقاييس والبيانات اللازمة .

وستكون المبالغ المستنجة على عاتق الجماعات المتكونة ويمكن أن يترتب عليها تحديد لآجل الدفع قابل للتفاوض بشأنه مع المؤسسات المالية على أساس الكيفيات المعمول بها .

2.3 - الممتلكات ذات الاستعمال المشترك

تقوم التجهيزات والهياكل الاساسية غير المخصصة حسب الشروط

.../...

نفسهـا ويـوزع المبلـغ المطابـق لهـا بين مختلـف المـزارع وفـق نسـب عـدد المنتجـين فـي الجماعـات •

4 — التكويـن القانونـي للمـزارع الجديـدة

يجـب علـى كل جماعـة أن تتشكـل فـي صـورة مستثمرة فلاحيـة جماعيـة يثبتهـا محضـر مسجـل يبيـن علـى الخصـوص تشكيـل الجماعـة والمشتمـلات العقاريـة للمزرعـة ،وقـوام ممتلكـاتهـا وقيمتهـا وذلـك علـى أسـاس قـرار تخصيـص الاراضـي الـذي يعـده الوالـي ،وملـف تقويـم الممتلكـات وبيعهـا ، وهـذا العقـد سيكـون محـل تصديق توثيقـي •

5 — الاصـلاح المالـي للمزرعـة القديمـة

تحـل المزرعـة القديمـة وتكـون المستثمـرات الفلاحيـة الجديـدة ، وبعـد عمليـة الاصـلاح يصـب مجمـوع الحواصـل الناجمـة عـن بيـع الممتلكات وكذلـك الفوائـض الماليـة للمـزارع فـي الخزينـة العموميـة التي تتكفـل ببقيـة ضـروب العجـز المتراكمـة فـي المزرعـة لغايـة يـوم انشـاء الكيانـات الجديدة •

6 — سيـر العمليـات[1]

تنطلق عمليـة اعـادة التنظيـم فـي الميـدان ابتـداء مـن سبتمبر 1987 ويجـب ان تتـم حتمـا دون احـداث اضطـراب فـي النشـاط الفلاحـي للمزرعـة ، وسيشمـل هـذا الانطـلاق عـدد من المـزارع التي تمثـل مختلـف منظومـات الانتاج والنتائـج الماليـة مـع مراعـاة عـدد اللجـان المحلية المنصبـة ،ويجـب علـى كـل لجنـة محلية أن تتولـى فـي المقام الاول مساعـدة عـدد محـدود مـن المزارع والتحكيـم فيهـا ولا تنتقـل الـى مـزارع أخـرى الا بعـد اتمـام العمليـة في المـزارع السابقـة وبذلـك يمكـن أن تسيـر العمليـة حسـب سعـي مستمـر ودقيـق •

(1) توجد بعض الملحقات التي توضح كيفية تطبيق بعض الحالات لم نتمكن من ارفاقها بهذا المنشـور •

فهـــرس الجـــداول

المراجـــــع

المراجـع باللغـة العربيـــة

الكتـب والرسائــل

1 ـ ايـف بيتـوت — ماهي التنميـة ؟ دار الحقيقة بيروت

2 ـ اليانـوف — البلدان الناميـة
الاسواق وقضايـا النمو الاقتصادي ،دار التقدم موسكو 1981

3 ـ اسماعيل العربي — التنمية الاقتصادية في الدول العربية (في المغرب)
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1980

4 ـ اربيح محند بن ارزقي — انجراف التربة وحمايتها في التل الجزائري
المؤسسة الوطنية للكتـاب 1985

5 ـ ارمسان دايـز — التسويق ،منشورات عويدات بيروت 1988

6 ـ بهلول حســن — القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر
(تحديده ونظام دمجه في الثروة الزراعية)
المؤسسـة الوطنيـة للكتـاب 1985

7 ـ بهلول حســن — الغـزو الرأسمالـي الجزائـر ومبادىء اعادة تنظيم الاقتصـاد الوطني بعد الاستقـلال
المؤسسة الجزائريـة للطباعـة 1984

8 ـ بن اشنهـو عبد اللطيف — الهجرة الريفيـة في الجزائـر
المؤسسـة الوطنيـة للمطبعة التجاريـة 1981

9 ـ بن اشنهو عبد اللطيف — التجربة الجزائريـة في التنميـة والتخطيـط
ديوان المطبوعات الجامعية 1982

10 ـ بن اشنهو عبد اللطيف
تكوين التخلف في الجزائر
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1979

11ـ حافظ ستهم
التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال
ديوان المطبوعات الجامعية 1981

12 ـ محمود محمد بابلي
السوق الاسلامية المشتركة
دار الكتاب اللبناني بيروت 1975

13 ـ محمد السويدي
التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية
وفي التجارب العالمية
المؤسسة الوطنية للكتاب 1986

14 ـ محمد علي شهيب
الاصول العلمية والتطبيقية لصنع القرارات
المالية
شركة مطابع الطناني 1987

15 ـ محمد صالح الحناوي
ادارة التسويق
دار الجامعات المصرية 1984

16 ـ مجموعة من الاقتصاديين
الموسوعة الاقتصادية
دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع
1980

17 ـ نادر فرجاني
هدر الامكانية
مركز دراسات الوحدة العربية 1980

18 ـ عادل حسن
التنظيم الصناعي وادارة الانتاج
دار الجامعات المصرية 1979

19 ـ عادل جودة غسان قلعاوي
الكفاية الانتاجية ووسائل رفعها في
الوحدات الاقتصادية
دار الفكر بيروت 1972

20 ـ عيون عبد الكريم
جغرافية الغذاء في الجزائر
المؤسسة الوطنية للكتاب 1985

21 ـ فـــؤاد مرســـي : التضخـم والتنميـة في الوطن العربـــي
مؤســـسة الابحاث العربيـة (ش.م.م) 1983

22 ـ فتح الله ولعلـــو : الاقتصـــاد العربـي والمجموعـة الاوروبيـــة
دار الحداثـة للطباعـة والنشـر والتوزيـــع
لبنـــان 1982

23 ـ راشـد البراوي : الموسوعـة الاقتصاديـة
دار النهضـة العربيـة 1971

24 ـ ثريـا عبد الفتاح ملحـس : منهـج البحـــوث العلميـة
دار الكتـاب اللبنانـي 1982

25 ـ خير الله عصـــار : محاضرات في ضهجيــة البحـث الاجتماعـي
ديوان المطبوعات الجامعيـــة 1982

26 ـ اسماعيل شعبانـــي : الفلاحـــة الجزائريــة والتقدم التقــــني
رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصاديـة
1987

27 ـ بوبهـي محمـــد : القطاع المسير ذاتهـا ومشاكلـه الماليـــة
رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية 1987

28 ـ رابح زبيـــري : تمويل وتطـور قطاع الفلاحـة في الجزائـــر
رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية 1988

القواميـــــــــــس

1 ــ انور محمد عبد الواحد قاموس الهندســة الزراعيـة
مؤســـة الاهـــرام 1977

2 ــ جبور عبد النور ، سهيل ادريس قاموس عربـــي فرنســي
دار الآداب بيروت 1979

3 ــ مصطفى هــنى معجــم المصطلحات والتجاريــة ، فرنسي ، انجليزي ، عربـــــي
مكتبــة لبنـــان 1978

4 ــ ن ــ غطاس وآخرون قامــوس الادارة
مكتبــة لبنـــــان 1974

5 ــ نخبــة من الاساتذة المتخصصين معجم العلوم الاجتماعيــة
الهيئة المصرية العامــة للكتاب 1975

6 ــ عبد الكريم العابدي ، محمد طالب قامــوس اقتصــادي واجتماعـــي ، فرنسي عربـــي
ديوان المطبوعات الجامعيــة 1983

الوثائــــــــــق

1 ـ الوثائــق الصــادرة عــن رئاســة الجمهوريـــة :

- النصوص المتعلقــة بالتسيير الذاتــي في الفلاحـــة
- النصــوص المتعلقـــة بالثـــورة الزراعيــــــــة

2 ـ الوثائــــق الصـــادرة عــن وزارة الفلاحـــة والاصلاح الزراعــــي :

- مجموعــة النصــوص المتعلقــة بالتعاون الفلاحــــي .

3 ـ الوثائـــق الصـــادرة عن وزارة التخطيــط والتهيئة العمرانيـــة :

- المخـــطط الخماســـي الأول
- المخــطط الخماســـي الثاني

4 ـ الوثائـــق الصـــادرة عــن الديــوان الوطني للاحصائيـــات :

- الجزائـر بارقـــام نشـــرة 1987

5 ـ الوثائـــق الصـــادرة عـــن حـزب جبهة التحريـر الوطــــني :

- الخلاصــة الاوليـــة لتقييـــم القطـــاع الخـاص فـــي الاقتصـــاد الوطـــني 1981
- تقييـــم حصيلـــة العشريـــة 1967 / 1977
- توجيهـــات التنميــة الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة 1983
- تقييـــم مخططـــــات التنميـــة

6 ـ الوثائـــق الصـــادرة عــن محافظــة الحــزب لولاية البليـــدة :

- مجموعــة تقاريـــر عن وضعيــة التنميــة الفلاحيــة فـــي الولايـــة لفترة المخــطط الخماســي الأول .
- تقاريــــر عــن عمليـــة اعـــادة الهيكلــــة .

7 ـ الوثائـــق الصـــادرة عـــن الاتحاد الوطـــني للفلاحين الجزائريين لولاية البليدة :

ـ مجموعـــة تقاريـــر عن وضعيـــة التنميـــة الفلاحيـــة في الولاية

8 ـ الوثائـــق الصـــادرة عـــن المجلـــس الشعبـــي الولائـــي لولاية البليدة :

ـ تقاريـــر لجنـــة الفلاحـــة

ـ محاضـــر اجتماعـــات اعضـــاء المجلـــس في دوراتـــه العاديـــة للسنـــوات 1984 ، 1985 ، 1986 .

المجلات

1 ـ احداث اقتصادية

ـ فيفري 1986

ـ اكتوبر 1986

ـ اكتوبر 1987

2 ـ الثورة والفلاح

ـ الاعداد : 6 ، 15 ، 17 ، 21 ، 106 ،
107 ، 108 ، 109 ، 110 ، 111 ،
112 ، 114 ، 115 ، 133 ، 140 ،
141 ، 142 .

3 ـ الجزائر الخضراء

ـ العددين 1 ، 2 .

4 ـ الاقتصاد الجزائري

ـ العدد 1 .

الجرائد

1 ـ جريدة الشعب

ـ الاعداد : 1986/6/15
1987/9/02
1987/9/13
1989/9/11
1989/9/16

2 ـ أضواء

ـ العدد : 1986/4/17

BIBLIO GRAPHIE EN LANGUES ETRANGERES.

OUVRAGE , THESES

1- BADRANI , S : L'Agriculture Algerienne depuis 1966 O.P.U Alger 1981.

2- BENISSAD , M.E : Economie du developpement de l'Agriculture sous developpement et socialisme O.P.U Alger 1979.

3- HERSI , A : Les mutations des structures agraires en Algerie depuis 1962 O.P.U Alger 1981.

4- NADIR , Med T : L'agriculture dans la planification en Algerie de 1967 à 1977 O.P.U Alger 1982.

5- TOULAIT , H : L'Agriculture Algeriènne les causes de l'échec O.P.U Alger 1988.

6- HENRI , F : These d'etat
Essai sur l'Agriculture traditionnelle dans le telle Algerien, sete le 29/06/1971 Faculté des Sciences Economiques D'Aix-En-Provence.

D O C U M E N T S .

1- BADR : Note portant sur la simplification des procedures et Modalités de Financement de l'Agriculture 1982.

2- BADR : Succursale de Blida :
Financements des investissements Planifies de 1982 à 1986.

3- C.O.F.E.L DE BLIDA : Situation générale 1978.

4- C.O.F.E.L DE BLIDA : Situation Financières 1979.

5- C.O.F.E.L DE BLIDA : Reflexion sur la commercialisation des Fruits et legumes 1987.

6- C.A.S.A.P DE BLIDA : Réalisation et Distribution des Produits d'Approvisionnements de la compagne 1986 et 1987.

7- D.A.P DE BLIDA : Execution de Programme Rentabilisation des D.A.S Rapport Présentée a la Réunion du M.A.P le 28 et 29 Mars 1984.

8- D.A.P DE BLIDA : Les conséquence de la Restrictiration du secteur Agricole, Rapport Présentée au conseil de coordination de la Wilaya 1984.

9- D.A.P DE BLIDA : Questionnaire pour la mise a jour du fichier des Unités de Production Compagne Agricole, 1982 , 1983 , 1984.

10- D.A.F DE BLIDA : 2ème Plan Quinquennal de developpement 1985 - 198 .

11- D.D.A.R.F : 1èr Plan Quinquennal 1980 - 1984.

12- D.A.P : Sutuation de Production de la compagne 1983, 1984, 1985 , 1986.

13- D.A.P : Situation de l'hydranlique dans la Wilaya de Blida 1985.

14- DERECTION DE LA SANTE ET L'HABITAT : Situation de la santé et l'habitat dans la Wilaya de Blida 1984.

15- DERECTION DE L'EDUCATION :Situation de l'enseignements dans la Wilaya de Blida, 1984.

16- DERECTION DE LA FORMATION PROFFESIONNELLE : Situation de la Wilaya de Blida 1984.

17- DERECTION DE L'HYDRANLIQUE : Situation de l'hydranlique dans la Wilaya de Blida 1984.

18- DIX ANS D'EFFORTS : Imprimes de l'armée.

19- E.N.A.F.L.A DE BLIDA ET CENTRE ALGERIEN :Bilan Commercial Agrunues – légumes et fruits 1982 , 1983.

20- E.N.A.F.L.A : Reflexion sur la commercialisation des fruits et légumes 1987.

21- F.L.N : Journées d'études pour le Développement de l'Agriculture dans la Wilaya d'Alger et de Blida, 27 et 28 Fevrier 76.

22- M.A.R.A : Seminaire sur la commercialisation des fruits et legumes Alger 10 et 11 Mars 1981.

23- M.A.R.A : Seminaire sur la gestion des éxploitation Agricoles 9 au12 Novembre 1981.

24- UNION REGIONALE DES COOPERATIVES AGRICOLES DE COMPTABILITES ET DE GESTION DU CENTRE ALGERIEN : Financement de l'Agriculture 1987.

25- SECTEUR DE DEVELOPPEMENT AGRICOLE DE BOUFARIK : Plan de developpement 1985, 1989.

26- WILAYA DE BLIDA : Situation de mise en oeuvres des dispositions de la curculaire intermenisteril du 27/04/82 ayant trait a l'organisation et controle du prix des Fruits et Legumes.

27- WILAYA DE BLIDA : Rapport générale pour la 3eme conférence Ntionale de developpement 1985.

PERIODIQUES

1- Annuaire statistique de la Wilaya de Blida 1984 , 1985.

2- C.E.N.A.P : N° 3 Septembre 1985

3- M.A.R.A : Statistique Agricole Série A de 1975 à 1984.
Série B de 1977 à 1984.

4- O.N.S : Statistique N° 2/1 1984.

5- O.N.S : Annuaire statistique de l'Algérie de 1980 à 1985.

6- WILAYA DE BLIDA PAR LES CHIFFRES (D.R.E) 1986 et 1987.

J. EL MOUDJAHID :

- 07 / 02 / 1989.
- 11 / 04 / 1989.